

ومضات من أنوار سنة الرسول ﷺ

قطرات من نبع
المنهل العذب المورود
شرح سنن أبي داود

للإمام المجدد
محمود خطاب السبكي

الجزء الثالث

فكرة للانتفاع العملي بالسنة
للدكتور/ محمد عبد الحكيم محمود خطاب السبكي

إعداد ومراجعة
د. محمد محمد داود

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ باب في الغسل من الجنابة ﴾

أى: في بيان كيفية الغسل من الجنابة.

والغسل بضم الغين: اسم مصدر من اغتسل، وبالفتح مصدر غسل، ويجوز فيه الضم، حكاه ابن سيده وغيره، وبالكسر: الشيء الذى يَغْسَلُ مع الماء كالصابون. والمشهور فى استعماله عند الفقهاء الفتح إذا أضيف إلى المفعول كغسل الثوب، والضم إذا أضيف إلى غيره كغسل الجنابة.

وهو لغة: الإسالة. وشرعاً: إيصال الماء إلى جميع ظاهر الجسد ومنه داخل الفم والأنف بنية رفع الجنابة مع ذلك عند من جعله من مسمى الغسل كالمالكية. والجنابة فى الأصل: البعد وسمى من اتصف بها جنباً؛ لأنه منهى عن قربان مواضع الصلاة حتى يتطهر كما تقدم. وشرعاً: أمر معنوى يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مَرُخَص.

● عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا أَنَا فَأَفِضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا. وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ كَلْتَيْنِهِمَا.

والحديث أخرجه أيضاً : البخارى ومسلم والبيهقى والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (أنهم ذكروا... إلخ) أى: تذاكر الصحابة أمر الغسل من الجنابة.

قوله: (أما أنا... إلخ) أما للتفصيل والتوكيد وقسيمها محذوف صرح به في رواية مسلم والبيهقي والنسائي عن جبير أيضًا قال: تماروا في الغسل عند رسول الله ﷺ فقال بعض القوم: أما أنا فأغسل رأسي كذا وكذا. فقال رسول الله ﷺ: أما أنا فأني أفيض على رأسي ثلاث أكف. وأفيض بضم الهمزة من (أفاض) يقال: أفاض الرجل الماء على جسده: صبه، وثلاثيه: فاض بمعنى كثر، والثلاث محتملة للتوزيع على سائر البدن، ومحتملة للتكرار على الرأس وهو الأقرب؛ لما رواه البخاري عن جابر قال: كان النبي ﷺ يأخذ ثلاث أكف ويفيضا على رأسه ثم يفيض على سائر جسده. ولما رواه الطبراني في الأوسط وفيه: ثم تفرغ على رأسك ثلاث مرات تدلك رأسك كل مرة.

قوله: (وأشار بيديه كليهما) أي: قال جبير بن مطعم: وأشار رسول الله ﷺ بيديه، والمراد: أنه صب على رأسه ثلاث حفنات كل واحدة منهن ملء الكفين جميعًا. قال النووي: في هذا الحديث استحباب إفاضة الماء على الرأس ثلاثًا وهو متفق عليه وألحق به أصحابنا سائر البدن قياسًا على الرأس وعلى أعضاء الوضوء، وهو أولى بالثلاث من الوضوء فإن الوضوء مبنى على التخفيف ويتكرر، فإذا استحب فيه الثلاث ففي الغسل أولى، ولا نعلم في هذا خلافًا إلا ما انفرد به أبو الحسن الماوردي صاحب الحاوي من أصحابنا فإنه قال: لا يستحب التكرار في الغسل وهذا شاذ متروك. وبما قاله النووي قالت الحنفية والحنابلة.

وقالت المالكية: ليس في الغسل شيء يندب فيه التثليث سوى الرأس بخلاف الوضوء، والفرق كثرة المشقة في الغسل. وما قالوه هو الظاهر الذي يشهد له ظاهر الأحاديث الواردة في غسله ﷺ فإن التثليث وقع فيها للرأس دون الجسد، منها حديث الباب، ومنها ما أخرجه ابن ماجه والمصنف بعد عن صدقة بن سعيد وفيه: ثم يغسل

رأسه ثلاث مرات ثم يفيض على جسده ثم يقوم إلى الصلاة. ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه ثم يفيض الماء على جلده. ومنها ما ترجم عليه البخاري بقوله: باب الغسل مرة واحدة، وذكر الحديث عن ابن عباس عن ميمونة، وفيه: ثم أفاض على جسده الماء.

قال في الفتح: قال ابن بطال: تستفاد المرة الواحدة من قوله: ثم أفاض على جسده؛ لأنه لم يقيد بعدد فيحمل على أقل ما يسمى وهو المرة الواحدة لأن الأصل عدم الزيادة عليها.

ولو ثبت تثليث الجسد لنقل إلينا كغيره. وقول من قال إن الغسل أولى بالتثليث، لا يخلو عن نظر؛ لأنه قد غلظ فيه في حديث إصال الماء إلى تمام الأعضاء فلا يغلظ فيه ثانياً من حيث التثليث، وأيضاً في تثليثه من الحرج ما ليس في تثليث الوضوء.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية مذاكرة العلم عند رؤساء الدين. وعلى مشروعية إفاضة الماء على الرأس في الغسل من الجنابة ثلاث مرات. وعلى أنه ينبغي للمعلم أن يسلك في تعليمه ما يسهل فهمه على المتعلم.

● حَدَّثَنَا جَمِيعُ بْنُ عَمِيرٍ أَحَدُ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أُمِّي وَخَالَتِي عَلَى عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهُمَا إِنْ خَدَاهُمَا كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ عِنْدَ الْغُسْلِ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَنَحْنُ نُفِيضُ عَلَى رُءُوسِنَا خَمْسًا مِنْ أَجْلِ الضَّفَرِ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي وابن ماجه والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (مع أمى وخالتى) مع ظرف متعلق بمحذوف حال أى: دخلت حال كونى مصاحباً لأمى وخالتى. قوله: (يتوضأ وضوءه للصلاة) أى: يتوضأ مثل وضوئه للصلاة؛ كما فى رواية البخارى ومالك فى الموطأ، وفى رواية ابن ماجه عن جُمَيْع: كان يفيض على كفيه ثلاث مرات ثم يدخلهما الإناء ثم يغسل رأسه ثلاث مرات ثم يفيض على جسده. وقدم غسل أعضاء الوضوء تشريعاً لها ولتحصل لها الطهارتان الصغرى والكبرى.

وظاهر الحديث أنه ﷺ توضأ وضوءاً كاملاً ولم يؤخر غسل الرجلين. ولا تنافى بينه وبين ما يأتى فى حديث ميمونة من أنه كان يؤخر غسلهما لحمل كل على حالة كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

وظاهر الحديث أيضاً استحباب تكرار غسل أعضاء الوضوء لتشبيهه بوضوء الصلاة.

وقال القاضى عياض: لم يأت فى شيء من الروايات فى وضوء الغسل ذكر التكرار.

لكنه مردود بحديث الباب وغيره مما فيه تشبيه وضوء الغسل بوضوء الصلاة والتشبيه يقضى بالتكرار. وبما رواه البيهقى عن أبى سلمة عن عائشة أنها وصفت غسله ﷺ وفيه: ثم يتمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً. وبما رواه النسائى عن ابن عمر فى صفة الغسل أيضاً، وفيه: ثم يغسل يديه ثلاثاً ويستنشق ويمضمض ويغسل وجهه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً. وقال الألبانى: ومن شيوخننا من كان يفتى سائله بالتكرار.

واختلف فى حكم هذا الوضوء فقليل: سنة. وهو مذهب الجمهور وهو الظاهر، واحتجوا بأن الله تعالى أمر بالغسل ولم يذكر وضوءاً، وبما رواه أحمد عن جبير بن

مطعم قال: تذاكرنا الغسل عند رسول الله ﷺ فقال: أما أنا فيكفيني أن أصب على رأسي ثلاثاً ثم أفيض بعد ذلك على سائر جسدي. وتقدم نحوه للمصنف. وبقوله ﷺ لأم سلمة: يكفيك أن تفيض عليك الماء، وبقوله لأبي ذر في حديث التيمم: فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك. وسيأتيان للمصنف، فهذه الأحاديث ليس فيها ذكر الوضوء، ولو كان واجباً ما تركه ﷺ.

أما وضوؤه قبل الغسل فمحمول على الاستحباب جمعاً بين الأدلة. وذهب داود وأبو ثور إلى وجوب الوضوء قبل الغسل لكن لا دليل عليه. وعلى ما ذهب إليه الجمهور من القول بالسنية فإن لم ينو رفع الجنباء عن أعضاء الوضوء وجب عليه إعادة غسلها بنية رفع الجنباء وإلا فلا.

قال ابن دقيق العيد: قول عائشة: "ويتوضأ وضوءه للصلاة" يقتضي استحباب تقديم الغسل لأعضاء الوضوء في ابتداء الغسل ولا شك في ذلك. نعم يقع البحث في أن هذا الغسل لأعضاء الوضوء هل هو وضوء حقيقة فيكتفي به عن غسل هذه الأعضاء للجنباء فإن موجب الطهارة بالنسبة إلى هذه الأعضاء واحد، أو يقال: إن غسل هذه الأعضاء إنما هو عن الجنباء وإنما قدمت على بقية الجسد تكريماً لها وتشريفاً ويسقط غسلها عن الوضوء باندراج الطهارة الصغرى تحت الكبرى؟ فقد يقول قائل: قولها: "وضوءه للصلاة" مصدر مشبه به تقديره وضوءاً مثل وضوئه للصلاة فيلزم من ذلك أن تكون هذه الأعضاء المغسولة مغسولة عن الجنباء؛ لأنها لو كانت مغسولة عن الوضوء حقيقة لكان قد توضأ عين الوضوء للصلاة فلا يصح التشبيه؛ لأنه يقتضي تباين المشبه والمشبه به فإذا جعلناها مغسولة للجنباء صح التباين وكان التشبيه في الصورة الظاهرة. وجوابه بعد تسليم كونه مصدرًا مشبهًا به من وجهين:

أحدهما: أن يكون شبه الوضوء الواقع في ابتداء غسل الجنابة بالوضوء للصلاة في غير غسل الجنابة، والوضوء بقيد كونه في غسل الجنابة مغايراً للوضوء بقيد كونه خارجاً عن غسل الجنابة، فيحصل التغير الذي يقتضى صحة التشبيه، ولا يلزم منه عدم كونه وضوءاً للصلاة حقيقة.

الثاني: لما كان وضوء الصلاة له صورة معنوية ذهنية؛ شبه هذا الفرد الذي وقع في الخارج بذلك المعلوم في الذهن، كأنه يقال: أوقع في الخارج ما يطابق الصورة الذهنية لوضوء الصلاة.

قوله: (من أجل الضفر) تعليل لإفاضة خمساً، والضفر بفتح الضاد المعجمة وسكون الفاء مصدر ضفر كضرب، يقال: ضفر الشعر ضفراً إذا نسجه، والمراد به هنا اسم المفعول، أى الذوائب المصفورة كالخلق بمعنى المخلوق.

ويستفاد من قول عائشة هذا أن المرأة تحشى على رأسها خمس حثيات. لكن الحديث ضعيف؛ لأن فيه جُميعاً، وهو ضعيف كما تقدم، على أنه معارض بما يأتي للمصنف من أن المرأة تحشى على رأسها ثلاث حثوات.

○ فقه الحديث: دل الحديث على استحباب الوضوء قبل الغسل من الجنابة، وعلى مشروعية إفاضة الماء على الرأس ثلاث مرات للرجل وخمساً للأنتى، وعلى جواز ضفر الشعر، وعلى أنه لا يلزم المرأة نقض صفاتها لأجل الغسل، ومحل إن وصل الماء إلى أصول الشعر.

● حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ الْوَاشِحِيُّ وَمُسَدَّدٌ قَالَا: ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ - قَالَ سُلَيْمَانُ: يَبْدَأُ فَيَفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ. وَقَالَ مُسَدَّدٌ:

غَسَلَ يَدَيْهِ يَصُبُّ الْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى - ثُمَّ اتَّفَقَا: فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ. وَقَالَ مُسَدَّدٌ: يُفْرِغُ عَلَى شِمَالِهِ وَرَبَّمَا كُنْتُ عَنِ الْفَرْجِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ فَيُخَلِّلُ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّهُ قَدْ أَصَابَ الْبَشْرَةَ أَوْ أَنْقَى الْبَشْرَةَ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا فَإِذَا فَضَلَ فَضْلَةً صَبَّهَا عَلَيْهِ.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى ومسلم والنسائى وأحمد والدارمى ومالك والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا اغتسل) أى: شرع فى الغسل. قوله: (قال سليمان: يبدأ... إلخ) أى: قال سليمان بن حرب فى روايته: إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ... إلخ. وقال مسدد فى روايته: إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه يصب الإناء على يده اليمنى فيغسل فرجه يفرغ على شماله ثم يتوضأ... إلخ. وقوله: غسل يديه يصب الإناء... إلخ. أى: بدأ بغسل يديه حال كونه يصب من الإناء على يده اليمنى. وفى رواية البخارى: بدأ بغسل يديه. وفى رواية مالك فى الموطأ: بدأ بغسل يديه. وغسل اليدين يحتمل أن يكون للتنظيف: ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم. قوله: (ثم اتفقا... إلخ) أى: اتفق سليمان ومسدد فى الرواية على قولها: فيغسل فرجه. أى: بعد غسل اليدين يغسل فرجه مفرغاً الماء بيمينه على يساره، وغسل الفرج لإزالة ما علق به من أذى. وينبغى أن يغسل فى الابتداء عن الجنابة ثلاثاً يحتاج إلى غسله مرة أخرى، وقد يقع ذلك بعد غسل أعضاء الوضوء فيحتاج إلى إعادة غسلها فلو اقتصر على غسلة واحدة لإزالة النجاسة وللغسل عن الجنابة أفيكفى ذلك أم لا بد من غسلتين ؟ فيه خلاف ولم يرد فى الحديث إلا مطلق الغسل من غير ذكر تكرار فقد يؤخذ منه الاكتفاء بغسلة واحدة.

قوله: (وربما كُنْتُ عن الفرج) أى: ربما كُنْتُ عائشة عن الفرج لاستهجان التصريح باسمه، وَكُنْتُ بفتح النون المخففة من كُنيت عن الأمر وكنوت عنه إذا وريت عنه بغيره، والاسم: الكناية، وهى أن يتكلم بشيء يستدل به على المكنى عنه كالرفث والغائط. ولم يذكر مسدد فى روايته ما كُنْتُ به عائشة عن الفرج وذكره المصنف فى الرواية الآتية بلفظ: غسل مرافقه. وذكره مسلم بلفظ: ثم صب الماء على الأذى الذى به يمينه وغسل عنه بشماله.

قوله: (ثم يدخل يديه... إلخ) وفى نسخة: يده، وفى رواية البخارى: ثم يدخل أصابعه الماء فيخلل بها أصول الشعر، وفى رواية مسلم: ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه فى أصول الشعر، وفى رواية الترمذى والنسائى: ثم يشرب شعره الماء، والمراد شعر رأسه كما فى رواية حماد بن سلمة عن هشام: يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الأيسر. كذلك رواه البيهقى.

وقال القاضى عياض: احتج به بعضهم على تخليل شعر الجسد فى الغسل إما لعموم قوله "أصول الشعر" وإما بالقياس على شعر الرأس.

وفائدة التخليل إيصال الماء إلى الشعر والبشرة ومباشرة الشعر باليد ليحصل تعميمه بالماء وتأنيس البشرة لئلا يصيبها بالصب ما تتأذى به، وهذا التخليل غير واجب اتفاقاً إلا إن كان الشعر ملبداً بشيء يحول بين الماء وبين الوصول إلى أصوله. وأما التخليل حين صب الماء أو بعده، ففيه خلاف: فمذهب الحنفية استحباب تخليل شعر اللحية والرأس إن وصل الماء إلى أصول الشعر بدون تخليل وإلا فلا بد من التخليل.

وذهبت المالكية إلى وجوب تخليل الشعر مطلقاً لا فرق بين لحية وغيرها، خفيفاً كان الشعر أو كثيفاً لقوله ﷺ: "حللوا الشعر وأنقروا البشرة فإن تحت كل شعرة

جناية" رواه النسائي والترمذى وهو معتمد المذهب. وقيل: يفرق في اللحية بين الخفيفة والكثيفة فيجب إذا كانت خفيفة ويندب إذا كانت كثيفة. والمراد بالتخليل الواجب عندهم عرك الشعر وتحريكه حتى يصل الماء للبشرة، فلا يجب إدخال الأصابع تحته. وقالت الشافعية والحنابلة: يندب تخليل الشعر إذا أمكن وصول الماء للبشرة بدونه وإلا وجب.

قوله: (حتى إذا رأى... إلخ) أى: فإذا علم أن الماء قد وصل إلى البشرة أفرغ على رأسه ثلاثاً. وفي رواية الدارمى: غرغ بيده ثلاث غرغات فصبها على رأسه ثم اغتسل. قوله: (أو أنقى البشرة) من الإنقاء وهو شك من بعض الرواة. والبشرة ظاهر جلد الإنسان، وتجمع على بشر مثل قصبة وقصب وجمع الجمع أبشار.

قوله: (فإذا فضل فضلة... إلخ) أى: إذا بقيت بقية من الماء صب النبي ﷺ تلك الفضلة على سائر جسده. وفضل من باي نصر وفهم. وبهذا الحديث احتج من قال بعدم وجوب ذلك لأن الصب المذكور في رواية المصنف والإفاضة المذكورة في الروايات الأخرى مطلق الإسالة. لكن لا حجة فيه لأن المراد من الصب والإفاضة الغسل. وقد وقع الخلاف في الغسل أمن حقيقته ذلك أم لا؟ وتقدم بيان الخلاف في وجوب ذلك في باب الوضوء.

○ فقه الحديث: الحديث يدل على طلب غسل اليدين أولاً في غسل الجناية، وعلى غسل الفرج وعلى طلب الوضوء الشرعى، وعلى طلب تخليل الشعر، وعلى استحباب إفراغ الماء على رأسه ثلاث مرات، وعلى صب ما بقى من الماء على الجسد. وهذه الصفة المذكورة هي المسنونة في الغسل على هذا الترتيب عند عامة العلماء.

● حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهَدٍ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ
 سَالِمٍ عَنْ كُرَيْبٍ ثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ
 غُسْلًا يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ الِئِمْنَى فَعَسَلَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا
 ثُمَّ صَبَّ عَلَى فَرْجِهِ فَعَسَلَ فَرْجَهُ بِشِمَالِهِ ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَعَسَلَهَا ثُمَّ
 تَمَضَّمْضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ ثُمَّ
 تَنَحَّى نَاحِيَةَ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ فَتَوَلَّاهُ الْمُنْدِيلَ فَلَمْ يَأْخُذْهُ وَجَعَلْ يَنْفُضُ الْمَاءَ عَنْ
 جَسَدِهِ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: كَانُوا لَا يَرَوْنَ بِالْمُنْدِيلِ بَاسًا وَلَكِنْ
 كَانُوا يَكْرَهُونَ الْعَادَةَ: قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مُسَدَّدٌ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَاوُدَ:
 كَانُوا يَكْرَهُونَهُ لِلْعَادَةِ! فَقَالَ: هَكَذَا هُوَ وَلَكِنْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِي هَكَذَا.
 والحديث أخرجه أيضًا : البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (وضعت لرسول الله ﷺ... إلخ) وهكذا رواية
 الترمذى وابن ماجه ورواية للبخارى، وفي أخرى له: صببت للنبي ﷺ غسلًا، وفي
 رواية مسلم: أدنيت لرسول الله ﷺ. والغسل بضم الغين المعجمة وسكون السين
 المهملة المراد به الماء الذى يغتسل به كما صرح به في رواية للبخارى عن ميمونة
 قالت: وضعت له ﷺ ماء للغسل. وكذلك الغسول بضم الغين والمغتسل يطلقان على
 ماء الغسل، قال الله تعالى: ﴿ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾ ص/٤٢.

قوله: (فغسلها مرتين أو ثلاثًا) بالشك من سليمان الأعمش كما صرح به
 البخارى من طريق أبى عوانة عن الأعمش عن ميمونة أيضًا، وفيه: فصب على يده
 فغسلها مرة أو مرتين، قال سليمان: لا أدري أذكر الثالثة أو لا. وفي رواية للبخارى

من طريق عبد الواحد عن الأعمش وفيه: فأفرغ على يديه وغسلهما مرتين أو ثلاثاً. ولا بن فضيل عن الأعمش: فصب على يديه ثلاثاً - ولم يشك. أخرجه أبو عوانة في صحيحه.

قال الحافظ: فكان الأعمش كان يشك فيه ثم تذكر فجزم لأن سماع ابن فضيل منه متأخر.

قوله: (فغسل فرجه) إظهار في مقام الإضمار لزيادة الإيضاح، وفي رواية مسلم: ثم أدخل يده في الإناء أفرغ به على فرجه وغسله بشماله، وفي رواية للبخاري: ثم أفرغ بيمينه على شماله فغسل مذاكيره. قوله: (ثم ضرب بيده الأرض) وفي رواية مسلم: ثم ضرب بشماله الأرض فدلکها دلکاً شديداً. وفي رواية للبخاري: ثم قال بيده الأرض فمسحها بالتراب ثم غسلها.

وفيه دليل على استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الأرض عقب الاستنجاء بالماء لکمال الإنقاء كما تقدم.

قال ابن دقيق العيد: إذا بقيت رائحة النجاسة بعد الاستقصاء في الإزالة لم يضر على مذهب بعض الفقهاء وفي مذهب الشافعي خلاف، وقد يؤخذ العفو عنه من هذا الحديث، ووجهه أن ضربه بالأرض أو الحائط لا بد وأن يكون لفائدة ولا جائز أن يكون لإزالة العين لأنه لا تحصل الطهارة مع بقاء العين اتفاقاً، وإذا كانت اليد نجسة ببقاء العين فيها فعند انفصالها ينجس اخل بها، وكذلك لا يكون للطعم لأن بقاء الطعم دليل على بقاء العين، ولا يكون لإزالة اللون لأن الجنباة بالإنزال أو بالمجامعة لا تقتضى لوئاً يلصق باليد وإن اتفق فنادر جداً، فبقي أن يكون لإزالة الرائحة، ولا يجوز أن يكون لإزالة رائحة تجب إزالتها لأن اليد قد انفصلت عن اخل على أنه قد طهر ولو بقي ما يتعين إزالته من الرائحة لم يكن اخل طاهراً لأنه عند الانفصال تكون اليد

نجسة وقد لامست الحبل مبتلاً فيلزم من ذلك أن يكون بعض الرائحة معفواً عنه ويكون الضرب بالأرض لطلب الأكمل فيما لا تجب إزالته.

ويحتمل أن يقال: فصل اليد عن الحبل بناء على ظن طهارته لزوال رائحته والضرب بالأرض لإزالة احتمال بقاء الرائحة مع الاكتفاء بالظن في زوالها. ويقوى الاحتمال الأول ما ورد في الحديث الصحيح من كونه بغير ذلكها دلالة شديداً. والدلك الشديد لا يناسب الاحتمال الضعيف.

قوله: (ثم تضمض واستنشق) فيه دليل على مشروعية المضمضة والاستنشاق في الغسل.

وقد اختلف العلماء فيهما في الغسل والوضوء: فقالت طائفة بوجوبهما فيهما منهم ابن المبارك وأحمد وإسحاق.

وقالت طائفة بوجوبهما في الغسل دون الوضوء وهو قول سفيان الثوري والحنفية. وقالت طائفة: إنهما ستان في الوضوء والغسل، وهو قول مالك والشافعي وقد تقدم الكلام فيهما وإثباتاً بالأدلة في باب الوضوء.

قوله: (ثم صب على رأسه وجسده) ظاهره أنه لم يخلل شعر رأسه اكتفاء بالغسل المفروض، وتقدم للمصنف أنه يخلله ثم يفيض على رأسه ثلاثاً، وفي الصحيحين: أنه يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يصب على رأسه. فيحتمل أن الراوى ترك ذلك هنا اختصاراً أو أنه بغير ترك التخليل أحياناً لبيان الجواز.

قال الترمذي: وهذا الذى اختاره أهل العلم في الغسل من الجنابة أنه يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفرغ على رأسه ثلاث مرات ثم يفيض السماء على سائر جسده. قوله: (ثم تنحى ناحية... إلخ) أى: تباعد وتحول عن مكانه إلى مكان آخر فغسل رجله، وفيه التصريح بتأخير غسل الرجلين إلى نهاية الغسل. وقد جاءت

الأحاديث في هذا الباب مختلفة: ففي أحاديث عائشة في الصحيحين وغيرهما: توضأ كوضوء الصلاة. وفي رواية لمسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: ثم يتوضأ وضوءه للصلاة... الحديث وفي آخره: ثم أفاض على سائر جسده ثم غسل رجليه. وفي أكثر أحاديث ميمونة: ثم توضأ ثم أفاض الماء عليه ثم تنحى فغسل رجليه.

وفي حديث لها عند البخاري: توضأ رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة غير رجليه ثم أفاض عليه الماء ثم نحى رجليه فغسلهما. ولا تخالف بين هذه الروايات لأن روايات عائشة تحمل على أن المراد بوضوء الصلاة أكثره وهو ما سوى الرجلين، أو تحمل على ظاهرها من إتمام الوضوء قبل الغسل في حالة ويكون قولها في رواية مسلم عن أبي معاوية: "ثم غسل رجليه" أى: أعاد غسلهما؛ لاحتمال أن يكون المغتسل غير نظيف وتحمل روايات تأخير غسل القدمين على أنه ﷺ كان يغتسل في مكان يجتمع فيه الماء أو على أن ذلك كان لإزالة طين ونحوه، ويحتمل أنه أحياناً كان يتوضأ وضوءاً كاملاً وأحياناً يؤخر غسل رجليه.

وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف العلماء: فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل. وذهب أبو حنيفة وأصحابه: إلى أن الأفضل إكمال الوضوء أولاً إن كان يغتسل في محل لا يجتمع فيه الماء وتأخير غسل القدمين إن كان يغتسل في نحو طست. وعن مالك: إن كان المكان غير نظيف فالمستحب تأخير غسلهما وإلا فالتقديم. وعند الشافعية في الأفضل قولان: أصحهما وأشهرهما أنه يكمل وضوءه لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك، قاله النووي.

قال الحافظ في الفتح: وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك - يعنى بإكمال الوضوء أول الغسل - بل هي إما محتملة كرواية "توضأ وضوءه للصلاة"، أو

ظاهرة في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة ويوافقها أكثر الروايات عن ميمونة، أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب، يعني حديث: توضأ رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة غير رجله. وراويه مقدم في الحفظ والفقہ على جميع من رواه عن الأعمش.

وقول من قال: إنما فعل ذلك مرة لبيان الجواز - متعقب؛ فإن في رواية أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش ما يدل على المواظبة، ولفظه: كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه. فذكر الحديث وفي آخره: ثم يتنحى فيغسل رجله.

قوله: (فناولته المنديل فلم يأخذه) وفي رواية للبخاري: "فناولته خرقة فقال بيده هكذا ولم يرِدها" بضم المثناة التحتية من الإرادة. وفي رواية لمسلم: "ثم أتته بالمنديل فردته" والمنديل بكسر الميم مشتق من ندلت الشيء ندلاً من باب (قتل) إذا جذبته أو أخرجته ونقلته. وهو مذكر ولا يجوز تأنيثه فلا يقال: منديل حسنة.

وبهذا الحديث استدل من قال بکراهة التشيف في الغسل والوضوء منهم جابر بن عبد الله وابن أبي لیلی وسعيد بن المسيب، لكن لا حجة لهم فيه لأنها واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمر آخر لا يتعلق بکراهة التشيف. واستدلوا على الکراهة أيضاً بحديث أنس ؓ: أن رسول الله ﷺ لم يكن يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا علي ولا عمر ولا ابن مسعود. أخرجه ابن شاهين في الناسخ والنسخ، وفيه سعيد بن مسرة البصري قال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروى الموضوعات. وإن صح فليس فيه نهيه ﷺ وغاية ما فيه أن أنساً لم يثبت عنده ذلك، وهو غير مستلزم للنهي.

وذهب إلى إباحة التشيف بعد الغسل والوضوء عثمان بن عفان والحسن بن علي وأنس بن مالك والحسن البصري وأبو حنيفة ومالك وأحمد، واحتجوا بحديث سلمان

الفارسي: أن رسول الله ﷺ توضأ فقلب جبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه. أخرجه ابن ماجه.

ومحدث عائشة رضى الله عنها قالت: كان لرسول الله ﷺ خرقه يتنشف بها بعد الوضوء. رواه الترمذى وقال: ليس بالقائم، وروى أيضاً عن معاذ قال: رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه. وهو ضعيف لأن فيه رشددين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد الإفريقى وهما ضعيفان. ومحدث إياس بن جعفر عن رجل من الصحابة أن النبي ﷺ كان له منديل أو خرقه يمسح بها وجهه إذا توضأ، رواه النسائي فى الكنى بسند صحيح. والأحاديث فى ذلك كثيرة وهى وإن كان فى بعضها مقال إلا أن كثرتها يقوى بعضها بعضاً.

وذهب ابن عباس إلى أنه مكروه فى الوضوء دون الغسل. وللشافعية فيه أقوال: أشهرها: أن المستحب تركه.

ثانيها: أنه مكروه.

ثالثها: مباح يستوى فعله وتركه.

رابعها: مستحب لما فيه من الاحتراز عن الأوساخ.

خامسها: يكره فى الصيف دون الشتاء.

قال النووى: هذا كله ما لم تكن هناك حاجة إلى التنشيف كخوف برد أو التصاق نجاسة وإلا فلا كراهة قطعاً.

قوله: (وجعل ينفض الماء عن جسده) أى: شرع ﷺ يسقط الماء عن جسده يقال: نفضت الورق عن الشجرة، أسقطته. وفيه دليل على جواز نفض ماء الغسل عن الأعضاء ومثله الوضوء بالقياس عليه إذ لم يثبت فى النهى عنه شيء صحيح.

وما ورد من قوله: لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فإنها مراوح الشيطان - قال ابن الصلاح: لم أجده. وقال النووى: ضعيف لا يعرف. وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء وابن أبي حاتم في العلل عن أبي هريرة، فإذا لم يعارضه حديث الباب لم يكن صالحاً لأن يحتاج به. قال النووى: فيه دليل على أن نفض اليد بعد الوضوء والغسل لا بأس به.

وقد اختلف أصحابنا فيه على أوجه: أشهرها أن المستحب تركه، ولا يقال: إنه مكروه. والثاني: أنه مكروه. والثالث: أنه مباح يستوى فعله وتركه، وهذا هو الأظهر المختار فقد جاء هذا الحديث الصحيح في الإباحة ولم يثبت في النهى شيء أصلاً.

قوله: (فذكرت ذلك... إلخ) أى: قال سليمان الأعمش: ذكرت رده عليه السلام المنديل ونفضه الماء بيده لإبراهيم النخعي فقال: كان السلف لا يرون في التمسح بالمنديل بأساً وإنما كرهوا أن يتخذ عادة بعد الوضوء. وفي رواية أحمد والبيهقي: فقال سليمان الأعمش: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال إبراهيم: لا بأس بالمنديل وإنما رده مخافة أن يصير عادة. ففي روايتهما إسناد القول لإبراهيم لا للسلف.

قوله: (قلت لعبد الله بن داود: كانوا يكرهونه للعادة... إلخ) أى: قال مسدد لشيخه عبد الله بن داود: أتخفظ ما دار بين الأعمش وإبراهيم وتوجيه إبراهيم عن السلف لرد النبي صلى الله عليه وسلم المنديل؟ فقال عبد الله: إنما أحفظ حديث ميمونة خاتماً مما ذكر لكن وجدت الحديث في كتابي هكذا مشتملاً على ذلك.

قال ابن رسلان: قال أصحاب الحديث: إذا وجد الحافظ في كتابه خلاف ما يحفظه فإن كان حفظه من كتابه فليرجع إلى كتابه وإن كان حفظه من فم الحديث أو من القراءة على المحدث وهو غير شك في حفظه فليعتمد على حفظه، والأحسن أن يجمع

بينهما كما فعل عبد الله بن داود فيقول: في حفظي كذا وفي كتابي كذا، وكذا فعل
شعبة وغير واحد من الحفاظ.

ويحتمل أن يكون المعنى: قال مسدد لعبد الله بن داود: هل المراد أنهم كانوا
يكرهونه للعادة؟ فقال عبد الله بن داود: هذا هو المراد لكن وجدته في كتابي بلفظ:
"كانوا يكرهون العادة" بغير اللام الجارة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز الاستعانة بالغير في إحضار ماء الغسل
ومثله الوضوء، وعلى مشروعية خدمة المرأة زوجها، وعلى طلب صب الماء باليمين
على الشمال لغسل الفرج بها، وعلى تقديم غسل الكفين على غسل الفرج وقد
علمت أنه محمول على ما إذا كان بهما أذى أو كان مستيقظاً من النوم. وعلى
تكرار غسل اليدين، وعلى طلب غسل الفرج بالشمال، وعلى طلب مسح اليد
بالأرض بعد الاستنجاء لإزالة ما بها من الأذى، وعلى مشروعية المضمضة
والاستنشاق في غسل الجنابة، وعلى أن الغسل لا تثليث فيه، وعلى جواز تأخير غسل
الرجلين في الوضوء الذي قبل الغسل إلى تمام الغسل، وعلى أنه ﷺ كان معتاداً
للتنشيف ولولا ذلك لم تأت به بالمتنديل وقد علمت وجه رده ﷺ للمندبل في هذه الواقعة.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَتِ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ وَالْغُسْلُ مِنَ
الْجَنَابَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَغُسْلُ الْبَوْلِ مِنَ الثُّوبِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُ حَتَّى
جُعِلَتِ الصَّلَاةُ خَمْسًا وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ مَرَّةً وَغُسْلُ الْبَوْلِ مِنَ الثُّوبِ مَرَّةً.
والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كانت الصلاة خمسين... إلخ) أى: فرض الله
تعالى الصلاة خمسين والغسل من الجنابة سبعاً وغسل الثوب من النجاسة سبعاً،

وكان ذلك في أول مشروعية ما ذكر، فاستمر النبي ﷺ يسأل ربه ﷻ التخفيف عن أمته لعظم ما عنده من الرأفة والرحمة فأجاب الله طلبه.

أما جعل الصلاة خمساً فكان في ليلة الإسراء كما في حديث الإسراء الطويل عند مسلم وفيه: قال ﷺ: ففرض الله على خمسين صلاة في كل يوم وليلة فنزلت إلى موسى فقال: ما فرض ربك على أمتك؟ قلت: خمسين صلاة. فقال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف فإن أمتك لا تطيق ذلك فأني بلوت بني إسرائيل وخبرتهم. قال: فرجعت إلى ربي فقلت: يا رب خفف على أمتي، فحط عني خمساً فرجعت إلى موسى فقلت: قد حط عني خمساً. قال: فإن أمتك لا تطيق ذلك فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف. قال: فلم أزل بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى حتى قال: يا محمد إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذاك خمسون صلاة.

قال في الفتح: وأبدى بعض الشيوخ حكمة لاختيار موسى تكرير تردادته ﷺ فقال: لما كان موسى قد سأل الرؤية فمنع وعرف أنها حصلت لمحمد ﷺ قصد بتكرير رجوعه تكرير رؤيته ليرى من رأى.

ودل تكرار سؤاله ﷺ تلك المرات كلها على أن الأمر في كل مرة لم يكن على سبيل الإلزام بخلاف المرة الأخيرة.

وأما جعل الغسل من الجنابة وغسل الثوب من النجاسة مرة فهو محتمل لأن يكون مع الصلاة ليلة الإسراء ولأن يكون ليلة أخرى.

وغسل الثوب مرة هو مذهب الشافعية والمالكية غير أن الشافعية قالوا: يندب تثليث الغسل لكن محله إن زالت النجاسة بها وإلا فيجب التكرار حتى تزول. وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختاره صاحب المغني، والرواية الأخرى عنه: لا يكفي أقل من سبع مرات منقية.

وقالت الحنفية: النجاسة ضربان: مرئية وغير مرئية، فما كان منها مرئياً فطهارته بزوال عينها وما ليس بمرئى فطهارته أن يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل أنه قد طهر ولا يشترط عدد على المفق به حتى لو جرى الماء على ثوب نجس وغلب على الظن أنه قد طهر حكم بطهارته وإن لم يحصل ذلك ولا عصر وإن لم يكن الماء جارياً فلا بد من العصر في كل مرة على ظاهر الرواية. وقيل: يكفي العصر مرة وهو أرفق، وعن أبي يوسف: العصر ليس بشرط. ومن قال منهم بوجوب تثليث غسل المتنجس بنجاسة غير مرئية نظر إلى أن غالب ظن الطهارة يحصل عند التثليث.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز نسخ الأحكام الشرعية بعضها ببعض، وعلى أن الله ﷻ رحم هذه الأمة بالتخفيف عنها، وعلى مشروعية طلب العبد من ربه ﷻ ما لا محذور فيه، وعلى أنه ﷻ مقبول الشفاعة في عظام المهمات.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشَرَ.

○ معنى الحديث: قوله: (إن تحت كل شعرة جنابة) هو كناية عن شمول الجنابة كل ظاهر البدن الذي هو محل الشعر عادة.

قوله: (فاغسلوا الشعر) رتب الحكم الذي هو وجوب الغسل على الوصف الذي هو عموم الجنابة للبدن للدلالة على أن الشعر قد يمنع وصول الماء إلى البشرة فيجب استقصاء الشعر بالغسل، فلو بقى شيء من الشعر لم يصل إليه الماء بقيت عليه جنابته ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة.

قال الخطابي: ظاهر هذا الحديث يوجب نقض القرون والصفائر إذا أراد الاغتسال من الجنابة فإنه لا يكون شعره كله شعرة شعرة مغسولاً إلا بنقضها، وإليه ذهب إبراهيم النخعي.

وقال عامة أهل العلم: إيصال الماء إلى أصول الشعر وإن لم ينقض شعره يجزئه. وسيأتي تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى. والشعر بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة يجمع على شعور مثل فلس وفلوس، وبفتح العين يجمع على أشعار مثل سبب وأسباب.

قوله: (وأنقوا البشر) من الإنقاء أى: نظفوا البشرة من الأوساخ ونحوها؛ لأنه لو منع شيء من ذلك وصول الماء إلى جزء من البدن لم ترفع الجنابة. والبشر بفتح الموحدة والشين المعجمة جمع بشرة، وهو ظاهر جلد الإنسان كما تقدم.

قال الخطابي: قد يحتج به من يوجب الاستنشاق في الجنابة لما في داخل الأنف من الشعر، واحتج بعضهم في إيجاب المضمضة بقوله: "وأنقوا البشر" وزعم أن داخل الفم من البشرة. وهذا خلاف قول أهل اللغة؛ لأن البشرة عندهم ما ظهر من البدن يباشره البصر من الناظر إليه، وأما داخل الأنف والفم فهو الأدمة. والعرب تقول: فلان مؤدم مبشر، إذا كان حسن الظاهر محبور الباطن.

وقوله "محبور الباطن" أى مزين الباطن طاهر القلب، ورد ما قاله الخطابي بأن الجوهرى وغيره من أهل اللغة صرحوا بأن الأدمة بفتحات هي باطن الجلد الذى يلي اللحم، وداخل الفم والأنف ليس كذلك بل هو من الظاهر، فلا استدلال على إيجاب المضمضة في الغسل من الجنابة بقوله ﷺ: وأنقوا البشر صحيح.

وقال العيني: بهذا الحديث احتج أبو حنيفة على أن المضمضة والاستنشاق فرضان في الجنابة، أما الاستنشاق فالتقوله ﷺ: "إن تحت كل شعرة جنابة" وفي الأنف شعور. وأما المضمضة؛ فلأن الفم من ظاهر البدن بدليل أنه لا يقدح في الصوم فيطلق عليه ما يطلق على البدن. فبهذا الاعتبار فرضت المضمضة لا باعتبار ما قاله الخطابي.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على وجوب تعميم جميع البشرة والشعر بالماء في غسل الجنابة، وعلى وجوب إزالة كل ما يمنع وصول الماء إلى البشرة.

﴿باب في الوضوء بعد الغسل﴾

أى: فيما يدل على جواز ترك الوضوء بعد الغسل من الجنابة.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ وَيُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ وَصَلَاةَ الْغَدَاةِ وَلَا أَرَاهُ يُحْدِثُ وَضُوءًا بَعْدَ الْغُسْلِ.

والحديث أخرجه أيضًا : النسائي وابن ماجه وأحمد والترمذى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (ويصلى الركعتين... إلخ) أى: ركعتى الفجر وصلاة الصبح، ففي رواية الحاكم: ويصلى الركعتين قبل صلاة الغداة.

قوله: (ولا أراه... إلخ) بضم الهمزة أى: لا أظنه، وفتحتها أيضًا أى: لا أعلمه أو لا أبصره يجدد وضوءاً بعد الغسل إما اكتفاء بوضوئه الذى قبل الغسل كما فى أكثر الروايات أو بالغسل نفسه. وفيه دلالة على عدم مشروعية الوضوء بعد غسل الجنابة.

قال الترمذى: هذا قول غير واحد من أصحاب النبى ﷺ ألا يتوضأ بعد الغسل. وعن ابن عمر أنه ﷺ سئل عن الوضوء بعد الغسل فقال: وأى وضوء أفضل من الغسل ؟ رواه الحاكم، وعن ابن عمر أيضًا أنه قال لرجل قال له: إني أتوضأ بعد الغسل: لقد تعمقت. رواه ابن أبى شيبة. وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ لا

يتوضأ بعد الغسل. رواه الترمذى. وروى عن حذيفة أنه قال: أما يكفى أحدكم أن يغتسل من قرنه إلى قدمه حتى يتوضأ؟!

وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم حتى قال أبو بكر بن العري: إنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل وأن نية طهارة الجنابة تأتى على طهارة الحدث وتقضى عليها؛ لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث فدخل الأقل في نية الأكثر وأجزأت نية الأكبر عنه. ومحل هذا ما لم يحصل منه ناقض وإلا فلا بد من الوضوء.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية صلاة ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح وسيأتى بيان حكمهما في باب التطوع إن شاء الله تعالى، وعلى عدم مشروعية الوضوء بعد الغسل من الجنابة.

وحاصل كيفية كمال غسل الجنابة أن يبدأ المغتسل فيغسل كفيه ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء، ثم يغسل ما على فرجه وسائر بدنه من الأذى ثم يتوضأ وضوءه للصلاة بكماله، ثم يدخل أصابعه كلها في الماء فيغرف غرفة يخلل بها أصول شعره من رأسه ولحيته، ثم يحثي على رأسه ثلاث حثيات ويتعاهد معاطف بدنه كالإبطين وداخل الأذنين والسرة وما بين الأليين وأصابع الرجلين وعكن البطن وغير ذلك فيوصل الماء إلى جميع ذلك، ثم يفيض على رأسه ثلاث حثيات ثم يفيض الماء على سائر جسده بذلك ما تصل إليه يده من بدنه، وإن كان يغتسل في نهر أو نحوه انغمس حتى يوصل الماء إلى جميع بشرته والشعور الكثيفة والخفيفة، ويعم بالغسل ظاهر الشعر وباطنه وأصول منابته، وأن يبدأ بميامنه وأعلى بدنه، وأن ينوى الغسل من أول شروعه فيما ذكرناه، ويستصحب النية إلى أن يفرغ من غسله. فهذا كمال الغسل عند عامة العلماء.

وأما فرائضه فاختلقت المذاهب فيها :

فذهبت المالكية إلى أن فرائضه: النية، وتعميم الجسد بالماء، والدلك، وتحليل الشعر، والموالة.

وذهبت الشافعية إلى أنها ثلاثة: النية، وتعميم الشعر والبشرة بالماء، وإزالة النجاسة إن كانت على بدنه.

وذهبت الحنفية إلى أن فرائضه: غسل فمه وأنفه، وتعميم سائر جسده بالماء. وقالت الحنابلة إن فرائضه: إزالة ما على بدنه من نجاسة أو غيرها مما يمنع وصول الماء إلى البشرة، والنية، والتسمية، وتعميم الجسد بالماء حتى أنفه وفمه وظاهر الشعر وباطنه وحشفتة أكلف إن أمكن تشميرها.

وقال النووي في شرح مسلم: ينبغي لمن اغتسل من إناء كالإبريق ونحوه أن يتفطن لدقيقة قد يغفل عنها وهي أنه إذا استنجد وطهر محل الاستنجاء بالماء فينبغي أن يغسل محل الاستنجاء بعد ذلك بنية غسل الجنابة؛ لأنه إذا لم يغسله الآن ربما غفل عنه بعد ذلك فلا يصح غسله لترك ذلك، وإن ذكره احتاج إلى مس فرجه فينتقض وضوؤه أو يحتاج إلى كلفة في لف خرقة على يده. ولم يوجب أحد الوضوء في غسل الجنابة إلا داود الظاهري، ومن سواه يقولون: هو سنة فلو أفاض الماء على جميع بدنه من غير وضوء صح غسله واستباح به الصلاة وغيرها، ولكن الأفضل أن يتوضأ كما ذكر وتحصل الفضيلة بالوضوء قبل الغسل، وإذا توضأ أولاً لا يأتي به ثانياً فقد اتفق العلماء على أنه لا يستحب وضوءان.

﴿ باب في المرأة هل تنقص شعرها عند الغسل؟ ﴾

أى: أيجب عليها ذلك أم لا ؟.

● حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ السَّرْحِ قَالَا: ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ - وَقَالَ زُهَيْرٌ: إِنَّهَا - قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي أَفَأَلْقُضُهُ لِلْجَنَابَةِ؟ قَالَ: إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَخْفِي عَلَيْهِ ثَلَاثًا. وَقَالَ زُهَيْرٌ: تَحْشِي عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ مِنْ مَاءٍ ثُمَّ تُفِيضِي عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ فَإِذَا أَلْتِ قَدْ طَهُرْتَ.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقي مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (أن امرأة من المسلمين... إلخ) هذا لفظ ابن السرح ولم يبين فيه اسم السائلة، وقال زهير في روايته: "إنها" أى: أم سلمة قالت... إلخ. وغرض المصنف بهذا بيان الاختلاف بين روايتي ابن السرح وزهير، ففي رواية ابن السرح أن السائلة امرأة من المسلمين، وفي رواية زهير أن السائلة أم سلمة. قوله: (أشد ضفر رأسى) بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة وكسرها من بابى نصر وضرب، أى: أحكم ضفر شعر رأسى، فهو على تقدير مضاف، وضفر الشعر نسجه وإدخال بعضه فى بعض.

قال النووي: هو بفتح الضاد وإسكان الفاء، هذا هو المشهور المعروف فى رواية الحديث والمستفيض عند الحديثين والفقهاء، وقال الإمام ابن برى: قولهم فى حديث أم

سلمة: "أشد ضفر رأسى" يقولونه بفتح الضاد وإسكان الفاء، وصوابه ضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسفينة وسفن. وهذا الذى أنكره ليس كما زعمه بل الصواب جواز الأمرين ولكل منهما معنى صحيح ولكن يترجح فتح الضاد لكونه المروى المسموع فى الروايات الثابتة المتصلة.

قوله: (أفانقضه للجناية... إلخ) الهمزة داخلية على محذوف، أى: ألا يجزئنى غسل الشعر مضفوراً أفانقضه لغسل الجناية؟ فقال: إنما يجزئك أن تملئ كفيك من الماء ثلاث مرات وتفيضه على رأسك من غير نقض. وليس المراد منه الحصر فى الثلاث بل المراد إيصال الماء إلى البشرة، وإنما نص على الثلاث لأن وصول الماء إلى باطن الشعر المضفور يكون بها غالباً وإلا فقد يصل الماء بمرة أو يحتاج إلى أكثر من الثلاث.

قوله: (وقال زهير... إلخ) أى: قال فى روايته بسنده مرفوعاً: إنما يكفيك أن تصبى على رأسك ثلاث غرفات. وحيث جمع حية كحفنة وزناً ومعنى. قال الخطابي: فيه دليل على أنه إذا انغمس فى الماء أو جلى به بدنه من غير ذلك باليد و إمرار بها عليه فقد أجزأه، وهو قول عامة الفقهاء إلا مالك بن أنس فإنه قال: إذا اغتسل من الجناية فإنه لا يجزئه حتى يمر يده على جسده. وكذا قال: إذا غمس يده أو رجله فى الماء لم يجزئه وإن نوى الطهارة حتى يمر يده على رجله يتدلك بها. وفيه دليل على أن القبضة الواحدة إذا عمت تجزئه وأن الغسلات الثلاث إنما هى على الاستحباب وليست على الوجوب.

قوله: (فإذا أنت قد طهرت) الفاء فيه لازمة عند الفارسي؛ لأن إذا التى للمفاجأة تختص بالجمال الإسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع فى الابتداء ومعناها الحال

لا الاستقبال، نحو خرجت فإذا الأسد بالباب، ومنه: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ طه/ ٢٠. وبعضهم يجعل هذه الفاء عاطفة. وعند أبي إسحاق للسببية المحضة كفاء الجواب. والحديث يدل على أنه لا يجب على المرأة نقض الضفائر في غسل الجنابة، وقد اختلف في ذلك:

فذهبت المالكية إلى أنه إذا كان مضفوراً بنفسه واشتد وجب نقضه في الغسل دون الوضوء، وإن كان مضفوراً بخيوط ثلاثة فأكثر وجب نقضه في الغسل والوضوء اشتد أم لا، وإن كان يخط أو خيطين واشتد نقض وإلا فلا فرق بين الرجل والمرأة ولا بين غسل الجنابة وغيرها. واستدلوا بقوله ﷺ: "إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وألقوا البشر" رواه المصنف؛ لكن هذا الحديث ضعيف فلا يقوى على معارضة حديث أم سلمة.

وقالت الشافعية: إن وصل الماء إلى باطن الشعر بدون نقض لم يجب إلا وجب، لا فرق بين الرجل والمرأة ولا بين الجنابة والحيض والنفاس. واستدلوا بما استدلت به المالكية وقد علمت أنه ضعيف فلا يعارض حديث أم سلمة. ودعواهم أن شعرها كان خفيفاً فعلم النبي ﷺ أن الماء يصل إلى أصوله فلذا لم يأمرها بالنقض لا دليل عليها.

وقالت الحنفية: لا يجب على المرأة نقض ضفرتها إن بُلَّ أصلها، ويفترض على الرجل نقض ضفائره ولو وصل الماء إلى أصول الشعر على الصحيح. واستدلوا بحديث الباب وبحديث ثوبان الآتي، وقالوا: الحكمة في التفرقة أن في النقض عليها حرماً وفي الحلق مثله فسقط عنها النقض، بخلاف الرجل فيجب عليه النقض مطلقاً لعدم الحرج. وقالت الحنابلة: يجب نقضه في الحيض والنفاس ولا يجب في الجنابة إن بليت أصوله. واستدلوا على التفرقة بقول النبي ﷺ لعائشة رضي الله تعالى عنها وكانت

حائضًا: انقضى رأسك وامتشطى. رواه البخارى، قالوا: إن الامتشاط لا يكون إلا في شعر غير مضاف.

ورد بأن حديث عائشة كان في الحج فإنها أحرمت بعمره ثم حاضت قبل دخول مكة فأمرها ﷺ أن تنقض رأسها وتمشط وتغتسل وتسهل بالحج وهى حينئذ لم تظهر من حيضها فليس إلا غسل تنظيف لا حيض فلا يعارض حديث أم سلمة أصلاً.

نعم في المسألة حديث واضح أخرجه الدارقطنى في الأفراد والطبرانى والخطيب في التلخيص والضياء المقدسى من حديث أنس مرفوعاً: إذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها نقضاً وغسلته بخطمى وأشنان وإن اغتسلت من جنابة صب الماء على رأسها صباً وعصرته. فهذا الحديث وقد أخرجه الضياء وهو يشترط الصحة فيما يخرج به يشر الظن في العمل به، ولكن يحمل هذا على الندب لذكر الخطمى والأشنان إذ لا قائل بوجوبهما فهو قرينة على الندب، وحديث أم سلمة محمول على الإيجاب كما قال: "إنما يكفيك" فإذا زادت نقض الشعر كان ندباً، ولذا ذهب بعض الحنابلة إلى عدم التفرقة وأنه لا يجب النقض في الغسل مطلقاً.

ويدل لعدم وجوب النقض ما أخرجه مسلم وأحمد: أنه بلغ عائشة أن ابن عمر كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، فقالت: يا عجباً لابن عمر هو يأمر النساء أن ينقضن شعرهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن!! لقد كنت أغسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد فما أزيد أن أفرغ على رأسى ثلاث إفراغات. وإن كان حديثهما في غسلها من الجنابة وظاهر ما نقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء بالنقض في حيض وجنابة.

● عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَتْ فَسَأَلْتُ لَهَا النَّبِيَّ ﷺ بِمَعْنَاهُ قَالَ فِيهِ: وَأَغْمِزِي قُرُونَكَ عِنْدَ كُلِّ حَفَنَةٍ.

والحديث أخرجه أيضاً : البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (قالت: فسألت لها) أى: قالت أم سلمة: فسألته ﷺ عن الحكم لأجل تلك المرأة. وفي نسخة: قال: قالت أى: قال أسامة بسنده إلى أم سلمة قالت... إلخ. وهذا صريح في أن السائلة أم سلمة.

وفي البيهقي من طريق جعفر بن عون أنا أسامة بن زيد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أم سلمة قالت: جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ﷺ وأنا عنده فقالت: إني امرأة أشد ضفر رأسي فكيف أصنع حين أغتسل من الجنابة؟ فقال: احفني على رأسك ثلاث حففات ثم اغمزي إثر كل حفنة. وأخرج نحوه من طريق ابن وهب عن أسامة وهو صريح في أن السائلة امرأة من الأنصار وتقدم الجمع بينهما.

قوله: (بمعناه) أى: بمعنى حديث أيوب بن موسى وهو بدل من قوله: بهذا الحديث وتقدم لفظه عند البيهقي.

قوله: (قال فيه... إلخ) أى: قال أسامة في حديثه زيادة عن حديث أيوب بن موسى: واغمزي قرونك أى: اعصري صفائر شعرك في الغسل عند كل حفنة. وخاطب ﷺ أم سلمة لكونها السائلة أو أن المرأة التي سألت لأجلها أم سلمة كانت حاضرة فخاطبها ﷺ. واغمزي أمر من غمز من باب ضرب مأخوذ من الغمز وهو العصر والكبس باليد. نهاية.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه لا يجب على المرأة نقض شعرها في غسل الجنابة ويكفيها تعميم الماء.

قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم أن المرأة إذا اغتسلت من الجنابة فلم تنقض شعرها أن ذلك يجزئها بعد أن تفيض على رأسها الماء. وقد علمت ما فيه من التفصيل، وعلى طلب تحريك الصفائر في كل غرفة من الغرفات الثلاث.

﴿ باب في الجنب يغسل رأسه بالخطمي ﴾

أى: بالماء الذى خلط بالخطمي بكسر الخاء المعجمة وفتحها وتشديد الياء-: نبت طيب الرائحة.

● عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ وَهُوَ جُنْبٌ يَجْتَرَى بِذَلِكَ وَلَا يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ.

والحديث أخرجه أيضاً : أحمد والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يغسل رأسه... إلخ) أى: كان ﷺ يغسل رأسه بالماء مصاحباً للخطمي لإزالة ما علق برأسه من عرق ونحوه تعليمًا للأمة ويكتفى بذلك ولا يستعمل بعده ماء غير مختلط يخص به الغسل.

وبهذا الحديث احتجت الحنفية على صحة الغسل والوضوء بالماء المخلوط بطاهر؛ لكن لاحجة فيه لأن فيه راويًا مجهولاً فيكون ضعيفاً وأيضاً فيه اضطراب؛ فقد رواه الإمام أحمد في مسنده عن شريك عن قيس بن وهب عن شيخ من بنى سواء قال: سألت عائشة فقلت: أكان رسول الله ﷺ إذا أجنب يغسل رأسه بغسل يجترى بذلك أم يفيض الماء على رأسه؟ قالت: بل يفيض الماء على رأسه، فإن مقتضاه أنه لا يكتفى بالماء المخلوط بالخطمي ونحوه في الجنابة بل لا بد من إفاضة الماء القراح بعد ذلك بخلاف حديث الباب فإن فيه الاكتفاء بالماء المخلوط بالخطمي وعلى تقدير صحته فهو محمول على أن النبي ﷺ وضع الخطمي أولاً على رأسه ثم صب عليه الماء، فهو وإن كان فيه اختلاط إلا أنه يسر لا يخرج الماء عن كونه مطلقاً تزال به الجنابة وغيرها.

وقال ابن رسلان: أى: أنه كان يكتفى بالماء المخلوط به الخطمى الذى يغسل به وينوى به غسل الجنباء ولا يستعمل بعده ماء آخر صافياً يخص به الغسل وهذا فيما إذا وضع السدر أو الخطمى على الرأس وغسله به فإنه يجزئ ذلك ولا يحتاج إلى أن يصب عليه الماء ثانياً مجرداً للغسل وأما إذا طرح السدر فى الماء ثم غسل به رأسه فإنه لا يجزئه ذلك بل لا بد من الماء القراح بعده فليتنبه لذلك لئلا يلتبس.

ويحتمل أنه ﷺ غسل رأسه بالماء الصافى قبل أن يغسله بالخطمى فارتفعت الجنباء عن رأسه ثم يغسل سائر الأعضاء. ويحتمل أن الخطمى كان قليلاً والماء لم يفحش تفره.

○ فقه الحديث: والحديث دل على أن غسل الرأس بالماء والخطمى يكفى فى غسل الجنباء وقد علمت ما فيه، وعلى مشروعية التنظيف.

﴿ باب فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء ﴾

أى: فى بيان كيفية غسل ما يسيل بين الرجل والمرأة من المني أو المذى. ويفيض بفتح المثناة التحتية: مضارع فاض من باب ضرب.

● عَنْ عَائِشَةَ فِيمَا يَفِيضُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنَ الْمَاءِ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ كَفًّا مِنْ مَاءٍ يَصُبُّ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ يَأْخُذُ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ثُمَّ يَصُبُّ عَلَيْهِ ﷺ.

○ معنى الحديث: قوله: (فيما يفيض... إلخ) متعلق بقالت الآتية أى: قالت عائشة فيما يفيض بين الرجل والمرأة: كان رسول الله ﷺ... إلخ ولعلها سئلت عما يفيض بين الرجل والمرأة من المذى والمني، فقالت ما ذكر.

قوله: (يأخذ كفًا من ماء... إلخ) أى: يأخذ ملء كف من الماء المطلق يصبه على المني أو المذي الذى ينزل منه عند الملاعبة ثم يأخذ كفًا آخر من الماء المطلق ثم يصبه على ما بقى من أثر المني أو المذي.

وقال السيوطى نقلاً عن العراقي: الظاهر أن معنى الحديث أنه ﷺ كان إذا حصل في ثوبه أو بدنه منى يأخذ كفًا من ماء فيصبه على المني لإزالته عنه ثم يأخذ ما بقى في الإناء فيصبه عليه لإزالة الأثر وزيادة تنظيف الخل فقولها يأخذ كفًا من ماء تعنى الماء المطلق (يصب على الماء) تعنى المني (ثم يصبه) تعنى بقية الماء الذى اغترف منه كفًا عليه أى على الخل.

○ فقه الحديث: والحديث دل على مشروعية تكرار صب الماء على المني والمذي، وفي سنده مجهول.

﴿ باب مؤاكلة الحائض ومجامعتها ﴾

أى: في بيان جواز الأكل مع الحائض ومخالطتها في البيت وقت الحيض.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتْ مِنْهُمُ الْمَرْأَةُ أَخْرَجُوهَا مِنَ الْبَيْتِ وَلَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُشَارِبُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبَيْتِ فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ... ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: جَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ وَاصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ النِّكَاحِ. فَقَالَتِ الْيَهُودُ: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدْعَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِنَا إِلَّا خَالَفَنَا فِيهِ. فَجَاءَ أَسِيدُ بْنُ

حُضِرَ وَعَبَّادُ بْنُ بَشْرٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْيَهُودَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا أَفَلَا تُنْكِحُهُنَّ فِي الْمَحِيضِ؟ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَنَّنَا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَتْهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمَا فَسَقَاهُمَا فَظَنَّنَا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا.

والحديث أخرجه أيضاً : مسلم والنسائي وابن ماجه واحمد والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أن اليهود) اسم للقبيلة وهو باعتبار الأصل جمع يهودى مأخوذ من هاد إذا تاب ورجع إلى الحق؛ سما بذلك لأنهم تابوا ورجعوا عن عبادة العجل، وقيل: أصل اسم هذه القبيلة يهود فعرب بقلب الذال دالاً سميت باسم أبيها يهود بن يعقوب.

قوله: (كانت إذا حاضت منهم المرأة) وفي رواية مسلم: إذا حاضت المرأة فيهم. وفيه رد على ابن سيرين حيث كره أن يقال: حاضت المرأة وطمشت. قوله: (ولم يجامعوها في البيت) أى: لم يخالطوها ولم يسكنوها في بيت واحد. قوله: (فستل رسول الله ﷺ عن ذلك) أى: عما يفعله اليهود. والسائل أسيد بن حضير وعباد بن بشر وقيل: الدحداح وجماعة من الصحابة والصواب الأول. قوله: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ البقرة/ ٢٢٢. أى: عن الاستمتاع بالنساء زمن سيلان الدم. والمحيض في الأصل مصدر ميمي صالح للزمان والمكان.

قوله: (هو أذى) أى: الغيض بمعنى الدم السائل لا بمعنى السيلان قدر، والأذى ما يتأذى به الإنسان، وكان دم الحيض أذى لقبح لونه ورائحته ونجاسته وإضراره والتنكير فيه للقلّة كما قال البغوي: أى: أذى يسير لا يتجاوز الفرج وما قاربه فلا يتأذى به إلا من جامعها من زوج أو سيد دون من أكلها أو ساكنها.

قوله: ﴿فَاعْتَرَلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ البقرة/٢٢٢. أى: اتركوا وطأهن زمن حيضهن وهو مفرع على قوله: هو أذى. ولما نزلت هذه الآية فهم بعض الصحابة أن الاعتزال مطلق حتى في المسكن فقال قوم من الأعراب: يا رسول الله البرد شديد والثياب قليلة فإن آثرناهن هلك سائر أهل البيت وإن استأثرنا بها هلكت الحيض فقال: إنما أمرتم أن تعتزلوا مجامعتهن أى: وطأهن ولم تؤمروا بإخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم.

قوله: (جامعوهن في البيوت... إلخ) أى: خالطوهن في البيوت بالجالسة والمؤاكلة والمشاركة، وافعلوا كل شيء من أنواع الاستمتاع كاللماسة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالقبلة والمعانقة واللمس وغير ذلك وهو تفسير للآية وبيان للمراد منها؛ فإن اعتزال النساء بإطلاقه شامل لمجانبتهن في المؤاكلة والمصاحبة والجماعة فبين النبي ﷺ أن المراد بالاعتزال ترك الوطء لا غير، فالمراد بالنكاح الجماع من إطلاق اسم السبب على اسم المسبب لأن عقد النكاح سبب للجماع.

قوله: (هذا الرجل) يعنون النبي ﷺ ولم يصرحوا بالنبي أو الرسول ﷺ لإنكارهم نبوته ورسالته. قوله: (فجاء أسيد بن حضير) بالتصغير فيهما الأنصارى الأوسى أسلم قبل سعد بن معاذ على يد مصعب بن عمير وكان ممن شهد العقبة الثانية وبدراً والمشاهد بعدها.

قوله: (وعباد بن بشر) من بنى عبد الأشهل من الأنصار أسلم بالمدينة على يد مصعب أيضاً، شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها. قوله: (تقول كذا وكذا) من مخالفتك إياهم في مؤاكلة الحائض ومشاربتها ومصاحبها. وقال ابن حجر: كذا وكذا يشيرون بسها إلى قول اليهود: إن معاشره الحائض توجب الضرر.

قوله: (أفلا ننكحهن في الحيض)، وفي رواية مسلم: أفلا نجتمعنهن ؟ والهمزة للاستفهام الإنكارى داخل على محذوف، أى: أتأمرنا بمخالفة اليهود المخالفة التامة فننكحهن في الحيض.

قوله: (فتمعر وجه رسول الله ﷺ) بفتحات وتشديد العين المهملة أى: تغير كما في رواية مسلم، وفي رواية النسائي: فتمعر رسول الله ﷺ تمعراً شديداً، وأصل التمعر قلة النظارة وعدم إشراق اللون ومنه المكان الأمعر وهو الجذب الذى ليس فيه خصب، وإنما تغير وجه رسول الله ﷺ من قولهما: أفلا ننكحهن لمخالفة نص القرآن. قوله: (أن قد وجد عليهما) أى: أنه ﷺ قد غضب على أسيد وعباد؛ يقال: وجد عليه يجد وجداً وموجدة غضب.

قوله: (فاستقبلتهما هدية... إلخ) أى: جاءت للنبي ﷺ هدية من لبن مواجهة ومقابلة لهما حال خروجهما من عنده ﷺ قوله: (فبعث في آثارهما) أى: أرسل وراءهما من يردهما، فرجعا إلى النبي ﷺ. والآثار جمع أثر مثل سبب وأسباب والمراد بها آثار الأقدام.

قوله: (فظننا... إلخ)؟ أى: علمنا أنه ﷺ لم يغضب عليهما، فالظن هنا بمعنى العلم بخلاف الأول. ففي رواية مسلم: فعرفا أنه لم يغضب عليهما. وفي رواية النسائي: فعرف أنه لم يغضب عليهما.

○ فقه الحديث: دل الحديث على تحريم وطء الحائض وهو مجمع عليه ومستحله كافر، وعلى جواز الاستمتاع بالحائض بكل أنواعه ما عدا الوطء، لكنه مقيد بما عدا ما بين السرة والركبة كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى، وعلى أن دين المسلمين هو الدين السهل الخفيف، وعلى كراهة إخبار المسلم بما يكرهه أو يسوؤه،

وعلى مشروعية الغضب على من ارتكب ما لا يليق، وعلى أنه لا يصح إغاظة العدو بما يخالف الشرع، وعلى مشروعية قبول الهدية واستحباب التفريق منها.
وعلى أنه لا ينبغي استمرار غضب المسلم على المسلم، لكن محله إذا لم يكن هناك مقتض للاستمرار، وعلى طلب سكوت التابع عند غضب المتبوع، وعلى مشروعية الملاطفة والمؤانسة بعد الغضب.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَتَعَرَّقُ الْعَظْمَ وَأَنَا حَائِضٌ فَأَعْطَاهِ النَّبِيُّ ﷺ فَيَضَعُ فَمَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ وَضَعْتُهُ وَأَشْرَبُ الشَّرَابَ فَأَنَاوِلُهُ فَيَضَعُ فَمَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كُنْتُ أَشْرَبُ مِنْهُ.

○ معنى الحديث: قوله: (أتعرق العظم) أى: آخذ ما على العظم من اللحم بالأسنان يقال: عرقت العظم وتعرقته واعترقته إذا أخذت عنه اللحم بأسنانك.
قوله: (فأعطيه النبي ﷺ) وفى بعض النسخ: فأعطيه للنبي ﷺ ؛ أى: أعطيه ذلك العظم الذى أخذت منه معظم اللحم.
قوله: (الذى فيه وضعته) أى: فى الموضع الذى وضعت عليه فمى؛ ففى بمعنى على.

وفى رواية للنسائي فيضع فاه على موضع فى. وكان ﷺ يفعل ذلك مع عائشة إدخالاً للسرور عليها وإشارة إلى أن الحائض لا تجتنب فى المجالسة والمواكلة وغيرهما خلافاً لما كانت تزعمه اليهود.

والحديث يفيد أنها كانت تبتدئ بالتعرق والشرب قبله ﷺ.
ولا يقال: إن ذلك مناف للأدب لأنه ﷺ هو الذى كان يلجئها إلى الابتداء؛ ففى رواية النسائي: كان يأخذ العرق فيقسم على فيه فأعترق منه ثم أضعه فيأخذه فيعترق

منه ويضع فمه حيث وضعت فمى من العرق ويدعو بالشراب فيقسم على فيه قبل أن يشرب منه فأخذه فأشرب منه ثم أضعه فأخذه فيشرب منه ويضع فمه حيث وضعت فمى من القدح. والعرق بفتح فسكون العظم الذى أخذ من عليه معظم اللحم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على كمال تواضع النبي ﷺ وطيب نفسه، وعلى أنه ينبغي للزوج أن يلاطف زوجته ويعمل معها ما يدخل السرور عليها، وعلى جواز مؤكلة الحائض ومشاربتها، وعلى طهارة سورها وأعضائها من يد وفم وغيرها. قال في المرقاة: وما نسب إلى أبي يوسف من أن بدنها نجس غير صحيح.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ رَأْسَهُ فِي حَجَرٍ فَيَقْرَأُ وَأَنَا حَائِضٌ.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (يضع رأسه فى حجرى) أى: على حجرى والحجر بثلاث الحاء المهملة وسكون الجيم: حضن الإنسان وهو ما دون الإبط إلى الكشح. وفى رواية البخارى ومسلم: كان يتكى فى حجرى. وفى رواية أخرى للبخارى: كان يقرأ القرآن ورأسه فى حجرى. وفى رواية النسائى: كان رأس رسول الله ﷺ فى حجر إحدانا وهى حائض.

قوله: (فيقرأ) أى: القرآن كما فى رواية مسلم والبخارى.

وفيه إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن لأن قولها: فيقرأ القرآن إنما يحسن التنصيص عليه إذا كان ثمة ما يوهم منعه ولو كانت قراءة القرآن للحائض جائزة لكان هذا الوهم متفصلاً أعنى توهم امتناع قراءة القرآن فى حجر الحائض، وقد تقدم بيان المذاهب فى ذلك.

قال النووي في شرح مسلم: فيه جواز قراءة القرآن مضطجعاً، ومتكئاً على الحائض، وبقرب محل النجاسة.

قال العيني: فيه نظر لأن الحائض طاهرة والنجاسة هو الدم وهو غير طاهر في كل وقت من أوقات الحيض، فعلى هذا لا يكره قراءة القرآن بحذاء بيت الخلاء، ومع هذا ينبغي أن يكره تعظيماً للقرآن لأن ما قارب الشيء يأخذ حكمه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز قراءة القرآن مضطجعاً ومتكئاً على الحائض. وعلى جواز ملازمة الحائض وأن ذاتها وثيابها طاهرة ومحلها ما لم يصب شيئاً منها نجاسة.

﴿ باب الحائض تَنَاولُ مِنَ الْمَسْجِدِ ﴾

أى: تأخذ شيئاً من المسجد لتعطيه غيرها بلا دخول فيه، فتناول بفتح المثناة الفوقية من التناول بمحذف إحدى التاءين، أو تعطى غيرها شيئاً من المسجد وعليه فتناول بضم التاء من المناولة.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَاولِنِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ. فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والبيهقي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (ناولني الخمرة) أى: أعطيني الخمرة بضم الخاء المعجمة على وزن غرفة حصير صغير قدر ما يسجد عليه. مصباح.

وقال الخطابي: هي السجادة التي يسجد عليها المصلي، ويقال: سميت بها لأنها تخمر وجه المصلي عن الأرض أى: تستره.

وقال فى النهاية: هى مقدار ما يضع عليه وجهه فى سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من النبات ولا تكون خمرة إلا فى هذا المقدار وسميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها. وقد جاء فى سنن أبى داود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال: جاءت فارة فأخذت تجر الفتيلة فجاءت بها فألقنتها بين يدى رسول الله ﷺ على الخمرة التى كان قاعدًا عليها فأحرقت منها موضع درهم. وهذا صريح بإطلاق الخمرة على الكبير من نوعها.

قوله: (من المسجد) اختلف فى متعلقه: فذهب بعضهم إلى أنه متعلق بقال أى: قال لى النبى ﷺ قولاً مبتدأ من المسجد وإليه ذهب القاضى عياض وقال: معناه أن النبى ﷺ قال لها: من المسجد أى: وهو فى المسجد لتناوله إياها من خارج المسجد، لا أن النبى ﷺ أمرها أن تخرج الخمرة من المسجد لأنه كان معتكفاً فى المسجد وكانت عائشة فى حجرتها وهى حائض لقوله ﷺ: إن حيضتك ليست فى يدك. فإنها خافت من إدخال يدها المسجد ولو كان أمرها بدخول المسجد لم يكن لتخصيص اليد معنى.

وذهب الخطابي وأكثر الأئمة إلى أنه متعلق بناوليني وهو الظاهر من الحديث والموافق للترجمة لأن المناولة من المسجد تكون بإدخال اليد فيه يدل عليه قوله ﷺ: إن حيضتك ليست فى يدك. وعلى هذا يكون ﷺ خارج المسجد وأمر عائشة رضى الله تعالى عنها أن تخرج له الخمرة لأنها كانت قريبة من الباب تصل إليها يدها وهى فى الحجرة؛ وعلى هذا تحمل رواية النسائي عن منبوذ عن أمه أن ميمونة قالت: كان رسول الله ﷺ يضع رأسه فى حجر إحدانا فيتلو القرآن وهى حائض وتقوم إحدانا

بالخمرة إلى المسجد فتبسطها وهي حائض أى: فكانت تقوم إحداها بالخمرة إلى المسجد وتقف خارج المسجد فتبسطها فيه وهي حائض.

وقال ابن حجر: قوله: (من المسجد) متعلق بناولينى وحينئذ يحتمل أن المراد ادخلى المسجد وأعطينى إياها من غير مكث ولا تردد فيه لحل هذا للحائض إذا أمنت التلويت، أو مدى يدك وأنت خارجة فتناوليتها منه ثم ناولينى إياها وهذا جائز لها بالأولى، ويحتمل أنه متعلق يقال لكنه بعيد.

والحامل للقاضى عياض على ما ذهب إليه ما رواه مسلم والنسائى عن أبى هريرة قال: بينما رسول الله ﷺ فى المسجد إذ قال: يا عائشة ناولينى الثوب فقالت: إني لا أصلى. فقال: إنه ليس فى يدك فتناولته. وفى رواية للبيهقى ومسلم قال: ناولينى الخمرة. فقالت: إني حائض. فحمل هذا الحديث وحديث الباب على اتحاد الواقعة وهو غير لازم بل تعدد الواقعة هو الظاهر.

قوله: (إن حيضتك... إلخ) بفتح الحاء المهملة المرة الواحدة من دفع الحيض وبالكسر اسم هيئة من الحيض وهى الحالة التى تلزمها الحائض من التجنب والبعد عما لا يحل للحائض كالجلسة والقعدة من الجلوس والقعود، والأول هو الصحيح المشهور فى الرواية كما قاله النووى وهو المناسب من جهة المعنى فإن سيلان الدم والدفعة منه ليس فى اليد بخلاف الهيئة فإنها قائمة بجميع الذات بدليل أنها لا يجوز لها مس المصحف.

وقال الخطابى: المحدثون يقولونها بفتح الحاء وهو خطأ، وصوابها بالكسر أى: الحالة والهيئة.

وأنكر القاضى عياض هذا على الخطابى وقال: الصواب هنا ما قاله المحدثون من الفتح لأن المراد الدم وهو الحيض بالفتح بالفتح بلا شك لقوله ﷺ: ليست فى يدك. ومعناه:

أن النجاسة التي يسان المسجد عنها وهي دم الحيض ليست في يدك وهذا بخلاف حديث أم سلمة: فأخذت ثياب حيضتي فإن الصواب فيه الكسر هذا كلام القاضي عياض.

قال النووي: وهذا الذي اختاره من الفتح هو الظاهر ولما قاله الخطابي وجه. والوجه الذي أشار له النووي هو أن عائشة رضي الله عنها كانت تعلم أنه ليس في يدها نجاسة الحيض التي يسان عنها المسجد وما امتنعت عن إدخال يدها في المسجد إلا لعلمها أن الحالة العارضة لها من الحيض قد حلت في يدها ولذا أجابها النبي ﷺ بأن هذه الحالة التي هي كونها حائضًا إنما عرضت لها باعتبار مجموعها لا باعتبار أجزائها، فلا يقال لليد: حائضة حتى يسان عنها المسجد.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الحائض يجوز لها أن تتناول بيدها من المسجد شيئًا، وعلى مشروعية خدمة المرأة لزوجها.

وقال الخطابي: في الحديث من الفقه أن من حلف لا يدخل دارًا أو مسجدًا أو نحو ذلك لا يحنث بإدخال يده فيه أو بعض جسده ما لم يدخله بجميع بدنه.

﴿باب في الحائض لا تقضي الصلاة﴾

أى: ليس عليها قضاء ما فاتها من الصلوات أيام حيضها.

● عَنْ مُعَاذَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ: أَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٌ أَلْتِ؟ لَقَدْ كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا نَقْضِي وَلَا نُؤَمِّرُ بِالْقَضَاءِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (إن امرأة... إلخ) أبهمها أيوب في رواية المصنف وفي رواية لمسلم، وأبهمها أيضاً همام في رواية البخاري، وقد بينت في رواية لمسلم من طريق شعبة عن يزيد قال: سمعت معاذة أنها سألت عائشة: أتقضي الحائض الصلاة... إلخ. أى: أتقضي المرأة التي حاضت الصلاة المكتوبة التي فاتتها في أيام حيضها إذا طهرت؟

قوله: (أحرورية أنت؟) الهمة للاستفهام على سبيل الإنكار داخلية على خبر المبتدأ وقدم عليه لإفادة الحصر أى: ما أنت إلا حرورية أى: خارجة. وحرورية نسبة إلى حروراء بالمد وقد تقصر قرية على ميلين من الكوفة كان أول اجتماع الخوارج فيها فنسبوا إليها وسموا بالخوارج لأنهم أنكروا على عليّ عليه السلام تحكيمه أبا موسى الأشعري في أمر معاوية وقالوا له: شككت في أمر الله وحكمت عدوك، وطالت خصومتهم ثم أصبحوا يوماً وقد خرجوا برأيهم وهم ثمانية آلاف وأميرهم عبد الله بن الكواء فبعث على عبد الله بن عباس فناظرهم فرجع منهم ألفان وبقيت ستة آلاف فخرج إليهم على فقاتلهم وكان عندهم من التشديد في الدين ما هو خارج عنه، ومنه: إيجابهم قضاء الصلاة على الحائض، والأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقاً فلما رأت عائشة هذه المرأة تسأل عن قضاء الحائض الصلاة ألحقتها بالحرورية. ولعل عائشة قالت لها ذلك لما فهمته من حالها من إنكار هذا الحكم والتعجب منه، كما تشعر بذلك رواية مسلم عن معمر عن عاصم عن معاذة قالت: سألت عائشة فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحرورية أنت؟ قلت: لست بحرورية ولكني أسأل... إلخ. أى: أسأل سؤالاً مجزئاً عن الإنكار والتعجب بل للعلم بالحكم.

قوله: (لقد كنا نحيض عند رسول الله ﷺ... إلخ)، وفي رواية مسلم: قد كانت إحدانا تحيض على عهد رسول الله ﷺ، وفي رواية أخرى له: قد كن نساء رسول الله ﷺ يحضن أى: لقد كنا معشر أزواج النبي ﷺ نحيض عنده في بيوته مع اطلاعه ﷺ على حالنا زمن الحيض وتركنا للصلاة في أيامه فلا نقضى ما فاتنا من الصلاة زمن الحيض ولا يأمرنا بالقضاء.

والحديث يدل على أن الحائض لا يجب عليها قضاء ما فاتها من الصلاة زمن الحيض، وهذا مجمع عليه إلا طائفة من الخوارج.

● عَنْ عَائِشَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَزَادَ فِيهِ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (بهذا الحديث... إلخ) أى: حدثنا الحسن بسنده إلى عائشة بهذا الحديث المتقدم، لكن زاد معمر في هذه الرواية: فنؤمر بقضاء الصوم: ولفظه عند مسلم والبيهقي من طريق معمر عن عاصم عن معاذة قالت: سألت عائشة فقلت: ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة؟ فقالت: أحرورية أنت؟ قلت: لست بحرورية ولكني أسأل قالت: كان يصينا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة.

وفي هذه الرواية دليل على أن الحائض يجب عليها قضاء ما فاتها من الصوم زمن الحيض، ولا يجب عليها قضاء ما فاتها من الصلوات. ونقل ابن المنذر وغيره إجماع المسلمين على ذلك.

وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة.

وعن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة، لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره. ومستند الإجماع هذا الحديث الصحيح. وكان قوم من قدماء السلف يأمرّون الحائض إذا دخل وقت الصلاة أن تتوضأ وتستقبل القبلة تذكّر الله تعالى كيلا تتعود البطالة وترك الصلاة. وقال مكحول: كان ذلك من هدى نساء المسلمين واستحبه بعضهم. وقال بعضهم: هو أمر تركه مكروه عند جماعة.

قال النووي في شرح المذهب: مذهبنا ومذهب جمهور العلماء من السلف والخلف أنه ليس على الحائض وضوء ولا تسبيح ولا ذكر في أوقات الصلوات ولا في غيرها. ومن قال بهذا الأوزاعي ومالك والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور، حكاه عنهم ابن جرير، وعن الحسن البصري قال: تطهر وتسبح.

وعن أبي جعفر قال: نأمر نساء الحيض أن يتوضأن في وقت الصلاة ويجلسن ويذكرن الله ﷻ ويسبحن. وهذا الذي قاله محمول على الاستحباب عندهما. فأما استحباب التسبيح فلا بأس به وإن كان لا أصل له على هذا الوجه المخصوص. وأما الوضوء فلا يصح عندنا وعند الجمهور بل تأثم به إن قصدت العبادة.

والحكمة في وجوب قضاء الصوم دون الصلاة أن الصلاة تتكرر فإيجابها مفض إلى حرج ومشقة فعفى عنه بخلاف الصوم فإنه غير متكرر فلا يفرض قضاؤه إلى حرج. قال ابن دقيق العيد: قد اكتفت عائشة رضي الله تعالى عنها في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونه لم يؤمر به، فيحتمل أن يكون ذلك لوجهين :

أحدهما: أن تكون أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء ويكون مجرد سقوط الأداء دليلاً على سقوط القضاء إلا أن يوجد معارض وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم.

والثاني: وهو الأقرب أن يكون السبب في ذلك أن الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم؛ فإن الحيض يتكرر فلو وجب قضاء الصلاة فيه لوجب بيانه، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب ولا سيما وقد اقترن بذلك قرينة أخرى وهى الأمر بقضاء الصوم وتخصيص الحكم به.

وفي الحديث دليل لما يقوله الأصوليون من أن قول الصحابي: كنا نؤمر وننهى في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ وإلا لم تقم الحجة به.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الحائض لا يطلب منها قضاء الصلاة التي فاتتها حال الحيض، ويجب عليها قضاء الصوم ومثل الحيض النفاس.

﴿ باب في إتيان الحائض ﴾

أى: في بيان ما يلزم من وطء الحائض.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَكَذَا الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ قَالَ: دِينَارٌ أَوْ نِصْفُ دِينَارٍ وَرَبَّمَا لَمْ يَرْفَعْهُ شُعْبَةُ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي وابن ماجه والبيهقي وأحمد والدارمي والحاكم وابن الجارود.

○ معنى الحديث: قوله: (في الذي يأتي امرأته) متعلق بقال الآتية أى: قال النبي ﷺ في حق الرجل الذي يجامع امرأته حال حيضها؛ فأطلق الإتيان وأراد الجماع من إطلاق السبب وإرادة المسبب. قوله: (يتصدق بدينار) أى: ليتصدق فهو على حذف لام الأمر وقد صرح بها في الحديث الآتي. والدينار فارسي معرب وأصله دينار لجمعه على دنائير وتصغيره على دينير فقلبت إحدى النونين ياء لثلاث تلبس بالمصادر التي تحيى على فعال مثل كذاب. والدينار هو المثقال وهو بالعملة المصرية نحو خمسة وخمسين قرشاً صاعاً. (هذا في زمن المؤلف).

قوله: (أو نصف دينار) وفي نسخة: أو بنصف دينار. و أو للتقسيم كما هو ظاهر ما جاء في بعض الروايات الدالة على أن التصدق بالدينار إذا كان الإتيان في أول الدم، وبنصف الدينار إذا كان الآتيان آخر الدم. منها رواية المصنف الآتية.

ومنها ما رواه الترمذي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: إذا كان دمًا أحر فدينار وإذا كان دمًا أصفر فنصف دينار.

ومنها ما رواه أحمد أنه ﷺ جعل في الحائض تصاب ديناراً فإن أصابها وقد أدبر الدم عنها ولم تغتسل فنصف دينار.

ويحتمل أن تكون أو للتخيير فيكون من فعل ذلك مخيراً بين الدينار ونصفه كما قالت الحنابلة ولا يقال: كيف يخير بين الشيء ونصفه ؟ لأنه كتخيير المسافر بين الإتمام والقصر. والحديث يدل على وجوب الكفارة على من وطئ امرأته وهي حائض.

وقد اختلف العلماء في ذلك: فذهب ابن عباس والحسن البصري وسعيد بن جبير وقتادة والأوزاعي وإسحاق وأحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعي في قوله القديم إلى وجوب الكفارة.

واختلف هؤلاء فيها: فقال الحسن وسعيد: عتق رقبة.

وقال الآخرون: دينار أو نصف دينار على حسب الحال الذي يجب فيه الدينار أو نصف الدينار بحسب اختلاف الروايات، واحتجوا بحديث الباب. ومن أوجب ديناراً أو نصف دينار قال: إنه على الزوج خاصة ويصرف للفقراء والمساكين.

وقال الرافعي: يجوز صرفه إلى فقير واحد.

وذهب عطاء والشعبي والنخعي ومكحول والزهرى وأيوب السختياني وسفيان الثوري والليث بن سعد ومالك وأبو حنيفة والشافعي في أصح القولين عنه وأحمد في إحدى الروايتين وجهاهير السلف إلى أنه لا كفارة عليه بل الواجب عليه الاستغفار والتوبة، لكن يستحب أن يتصدق بدينار إن وطئ في إقبال الدم وبنصف في إدباره. قالوا: والأصل البراءة فلا ينتقل عنها إلا بحجة لا مدفع فيها ولا مطعن عليها وذلك معدوم في هذه المسألة.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه معلول بعدة أشياء:

منها: أن جماعة رَوَوْه عن شعبة موقوفاً على ابن عباس وأن شعبة رجع عن رفعه.

ومنها: أنه روى مرسلاً.

ومنها: أنه روى معضلاً.

ومنها: أن في متنه اضطراباً لأنه روى: بدينار أو بنصف دينار بالشك، وروى: يتصدق بدينار فإن لم يجد فنصف دينار، وروى: فيه التفرقة بين أن يصيبها في أول الدم أو في انقطاع الدم. وروى: يتصدق بخمس دينار، وروى: يتصدق بنصف دينار، وروى: إن كان دمًا عيباً فليصدق بدينار وإن كان صفرة فنصف دينار.

وأجيب عما ذكر بأن الحديث قد صححه الحاكم وابن القطان وابن دقيق العيد وقال أحمد: ما أحسن حديث عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس فليل له: تذهب إليه ؟ فقال: نعم.

وقال أبو الحسن بن القطان وهو ممن قال بصحة الحديث: إن الإعلال بالاضطراب خطأ والصواب أن ينظر إلى رواية كل راو بحسبها ويعلم ما خرج عنه فيها فإن صح من طريق قبل ولا يضره أن يروى من طرق آخر ضعيفة.

قال العيني: ولئن سلمنا أن شعبة رجع عن رفعه فإن غيره رواه عن الحكم مرفوعاً وهو عمرو بن قيس الملائي إلا أنه أسقط عبد الحميد وكذا أخرجه من طريقه النسائي، وعمرو هذا ثقة وكذا رواه قتادة عن الحكم مرفوعاً وهو أيضاً أسقط عبد الحميد.

وقال الخطابي: وأكثر أهل العلم زعموا أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس، والأصح أنه متصل مرفوع ويجاب عن دعوى الاختلاف في رفعه ووقفه بأن يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عدى رفعوه عن شعبة، وكذلك وهب بن جرير وسعيد بن عامر والنضر بن شميل وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف.

قال ابن سيد الناس: من رفعه عن شعبة أجل وأكثر وأحفظ ممن وقفه. وأما قول شعبة: أسنده لي الحكم مرة ووقفه مرة فقد أخبر عن المرفوع والموقوف أن كلا عنده ثم لو تساوى رافعه مع واقفيه لم يكن في ذلك ما يقدر فيه.

وقال أبو بكر الخطيب: اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً وهو مذهب أهل الأصول؛ لأن إحدى الروايتين ليست مكذوبة للأخرى والأخذ بالمرفوع أخذ بالزيادة وهى واجبة القبول.

وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الإمام أفاده الحافظ في التلخيص والشوكاني في النيل وقال: تصحيح الحديث هو الصواب، فكم من حديث

قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا الحديث؛ كحديث بنر بضاعة وحديث القلتين ونحوهما.

وفي ذلك ما يرد على النوى دعواه في شرح المذهب والتنقيح والخلاصة أن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم وقد عرفت صلاحية الحديث وانتهاضه للحجية وسقوط الاعتلالات الواردة عليه فالمصير إليه محتتم. إذا تأملت ما تقدم تعلم أن الراجح قول من قال بوجوب الكفارة.

قوله: (هكذا الرواية الصحيحة... إلخ) أى: أن الرواية الصحيحة ما تقدم من قول الحكم في روايته عن ابن عباس: دينار أو نصف دينار، بخلاف الروايات الأخر التي فيها: يتصدق بنصف دينار أو بخمسي دينار أو عتق نسمة فإنها ضعيفة.

قوله: (وربما لم يرفعه شعبة) أى: قال أبو داود: وربما لم يرفع الحديث المذكور شعبة بل رواه موقوفاً على ابن عباس. وغرض المصنف بهذا الإشارة إلى أن في الحديث اضطراباً وأنه موقوف على ابن عباس، وقد تقدم الجواب عن ذلك.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن من وطئ امرأته وهي حائض يطلب منه أن يتصدق بدينار أو نصف دينار كفارة لذنبه وقد علمت ما فيه من الخلاف.

﴿ باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع ﴾

أى: في بيان ما يدل على جواز استمتاع الرجل بامرأته الحائض بكل شيء غير الوطء من المضاجعة والملامسة والتقبيل وغير ذلك.

● عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ مِنْ نِسَائِهِ وَهِيَ حَائِضٌ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا إِزَارٌ إِلَى أَنْصَافِ الْفَخْذَيْنِ أَوْ الرُّكْبَتَيْنِ تَحْتَجِزُ بِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً : النسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أن النبي ﷺ)، وفي رواية النسائي: كان النبي ﷺ. ولعل التأكيد هنا لما رأته ميمونة من تردد بعض القوم في جواز الاستمتاع بالخائض فيما عدا الفرج. قوله: (كان يباشر المرأة) أى: يستمتع بها من المباشرة التى بمعنى الملامسة يقال: باشر الرجل زوجه تمتع ببشرتها، وقد ترد المباشرة بمعنى الوطء في الفرج والمراد هنا المعنى الأول اتفاقاً.

قوله: (إذا كان عليها إزار... إلخ) هو ما يشد به الوسط إلى أنصاف الفخذين أو الركبتين. وقيل: كل ما وارى الإنسان وستره، ويجمع على آزرة مثل وعاء وأوعية ويجمع أيضاً على أزر كحمر ويذكر ويؤنث فيقال: هو إزار وهى إزار.

قوله: (إلى أنصاف الفخذين) أى: إلى نصفى الفخذين فالمراد بالجمع هنا الثنية ولم يعبر بها لاستقلال الجمع بين تشيتين فيما هو كالكلمة.

قوله: (أو الركبتين) أو هنا للتنويع: وفي رواية النسائي: والركبتين بالواو وهى بمعنى أو، والمعنى أن النبي ﷺ كان يضاجع المرأة من نسانه وهى حائض ويستمتع بها بغير الوطء إذا كان عليها ما يستر به الفرج من إزار يبلغ نصف فخذيهما أو ركبتيها.

قوله: (تحتجز به) أى: تجعله حاجزاً بينها وبين زوجها. وهذه الجملة صفة للإزار ويجوز أن تكون حالاً من المرأة لما في رواية النسائي من قولها: محتجزة به أى: حال كون المرأة ممتعة بالإزار.

وفي الحديث: دلالة على أنه ﷺ كان يباشر نساءه حال حيضهن إذا كان عليهن ما يستر ما بين السرة والركبة.

واعلم أن مباشرة الخائض على أقسام:

أحدها: حرام بالإجماع وبنص القرآن العزيز والسنة الصحيحة؛ وهو أن يباشرها بالجماع في الفرج عامداً ولو اعتقد مسلم حله يكفر وإن فعله غير معتقد حله فإن كان ناسياً أو جاهلاً وجود الحيض أو مكرها فلا إثم عليه ولا كفارة، وإن وطأها عامداً عالماً بالتحريم مختاراً فقد ارتكب كبيرة يجب عليه التوبة منها اتفاقاً، والكفارة عند قوم وتستحب الكفارة عند الجمهور كما تقدم في الباب السابق.

الثاني: المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر أو القبلة أو المعانقة أو اللمس أو غير ذلك فهذا حلال بالإجماع، وما حكى عن عبدة السلماني وغيره من أنه لا يباشر شيئاً منها فهو شاذ منكر غير معروف ولا مقبول ولو صح عنه لكان مردوداً بالأحاديث الصحيحة في الصحيحين وغيرهما في مباشرة النبي ﷺ نساءه فوق الإزار وإذنه في ذلك وعليه إجماع المسلمين قبل المخالف وبعده ولا فرق بين أن يكون على الموضع الذي يستمتع به شيء من الدم أو لا، خلافاً لما حكى عن بعض الشافعية من أنه يحرم مباشرة ما فوق السرة وتحت الركبة إذا كان عليها شيء من الدم.

الثالث: المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر وفيه ثلاثة أقوال:

فعند أبي حنيفة ومالك وسعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة حرام مطلقاً وهو رواية عن أبي يوسف والقول الصحيح للشافعية، مستدلين بحديث الباب وبحديث زيد بن أسلم أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال: لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها. رواه مالك.

القول الثاني: الجواز مطلقاً مع الكراهة التنزيهية، وإليه ذهب عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وأصيب المالكي، مستدلين بحديث أنس مرفوعاً: اصنعوا كل شيء إلا النكاح. رواه الجماعة إلا البخاري.

واقتصاره ﷺ في مباشرته على ما فوق الإزار محمول على الاستحياب جمعًا بين قوله وفعله، ومباشرته ﷺ ليست حرصًا على نيل شهوة النفس بل للتشريع وفعله ذلك مع كلهن يفيد انتشاره كما أن القصد من إكثار الزوجات نشر الأحكام وحفظها لتخبر كل واحدة عما شاهدته.

القول الثالث: إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج ويثق من نفسه باجتنابه إما لضعف شهوته أو لشدة ورعه جاز وإلا فلا.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز استمتاع الرجل بامرأته الحائض بكل أنواع الاستمتاع ما عدا الوطء بشرط أن يكون عليها إزار يستر من السرة إلى نصف الفخذين أو الركبتين لتصون به ما لا تحل مباشرته عن قربان الزوج.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ صَبْحٍ سَمِعْتُ خَلِيسًا الْهَجَرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَبِيتُ فِي الشَّعَارِ الْوَاحِدِ وَأَنَا حَائِضٌ طَامِثٌ فَإِنْ أَصَابَهُ مِنْ شَيْءٍ غَسَلَ مَكَائِهِ وَلَمْ يَغْدُهُ ثُمَّ صَلَّى فِيهِ وَإِنْ أَصَابَ تَغْنَى ثَوْبُهُ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَ مَكَائِهِ وَلَمْ يَغْدُهُ ثُمَّ صَلَّى فِيهِ.

والحديث أخرجه أيضًا : النسائي والبيهقي وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (نبيت في الشعار الواحد) بكسر الشين المعجمة الثوب الذي يلي الجسد؛ سمي بذلك لأنه يلي الشعر يقال: شاعرت المرأة ثمت معها في الشعار الواحد؛ بخلاف الدثار فإنه الثوب الذي يلي فوق الشعار ومنه حديث الأنصار: أنتم الشعار والناس الدثار أى: أنتم الخاصة والبطانة. قوله: (طامث) كحائض وزنا ومعنى فهو تأكيد لفظي له يقال: طمئت المرأة بالفتح وطمئت بالكسر

من بابي ضرب وتعيب حاضيت، وهو من الأوصاف الخاصة بالإناث فلا تلحقه التاء عند الوصف به لعدم اللبس ويجوز لحوق التاء به نظرًا للأصل.

والحديث: لا ينافي ما تقدم من أنه ﷺ كان إذا أراد أن يضاجع إحدى أزواجه وهي حائض أمرها أن تأتزر ثم يضاجعها؛ لأن الظاهر أن عائشة رضی الله تعالى عنها كانت تأتزر ثم تنام معه في الشعار.

ويحتمل أنها كانت معه في الشعار من غير إزار، ويكون ذلك خصوصية له ﷺ، ويؤيده قول عائشة رضی الله تعالى عنها: وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه؟.

قوله: (فإن أصابه مني شيء... إلخ) أى: فإن أصاب الشعار شيء من دم الخيض غسل ﷺ الموضع الذى أصابه الدم ولم يتجاوز به إلى غيره.

قوله: (وإن أصاب تعني ثوبه... إلخ) أصل التركيب: وإن أصاب منه شيء فأتى الراوى بهذه العناية بياناً للمفعول المحذوف لئلا يتوهم أنه ضمير عائدة على الشعار فيكون تكراراً، والأقرب أن الذى أتى بهذه العناية خلاص المجرى لأنه هو الذى سمع من عائشة وظاهره أن الإصابة أولاً كانت للشعار وثانياً كانت للثوب وهو غير الشعار.

ويحتمل أن يكون المراد بالثوب الشعار وأن الإصابة الثانية كانت بعد العود إلى النوم، ويؤيده رواية النسائي عنها قالت: كنت أنا ورسول الله ﷺ نبيت في الشعار الواحد وأنا طامث حائض، فإن أصابه مني شيء غسل مكانه ولم يعده وصلى فيه ثم يعود فإن أصابه مني شيء فعل مثل ذلك؛ غسل مكانه ولم يعده وصلى فيه. ويحتمل أن يكون الضمير في (أصابه) عائداً إلى بدنه ﷺ ويكون قوله: ثم صلى فيه الأولى تصحيحاً من بعض تلاميذ أبي داود، ويشهد له ما أخرجه البيهقي من طريق ابن داسة

بسنده إلى عائشة قالت: كنت أنا ورسول الله ﷺ نبيت في الشعار الواحد وأنا حائض طامث فإن أصابه شيء غسل مكانه ولم يعبه وإن أصاب تعني ثوبه منه غسل مكانه ولم يعبه وصلى فيه. وليس في رواية المصنف ذكر العود لكنه مراد؛ لأن الأحاديث يفسر بعضها بعضاً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز مباشرة الحائض والاضطجاع معها في الشعار الواحد، وعلى مشروعية الاختصار في إزالة النجاسة على المكان الذي أصابته، وعلى طهارة الثوب الذي تلبسه الحائض ما لم يصبه شيء من الدم، وعلى مزيد تواضعه ﷺ وحسن معاشرته أهله.

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا فِي فَوْحٍ حَيْضَتَنَا أَنْ نَتَزَرَ ثُمَّ يَبْأَشِرُنَا وَأَيْكُمُ يَمْلِكُ إِرْتَبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِرْتَبَهُ ؟

والحديث أخرجه أيضاً : البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (في فوح حيضتنا) بفتح الفاء وسكون الواو وحاء مهملة أى: معظمها وأولها كما في النهاية.

وفي رواية البخارى ومسلم: في فور بالراء وهي بمعناها.
قال الخطابي: فوح الحيض معظمه وأوله ومثله فوعة الدم يقال: فاح وفاح بمعنى واحد. وجاء في الحديث النهي عن السير في أول الليل حتى تذهب فوعته يريد إقبال ظلمته كما جاء النهي عن السير حتى تذهب فحمة العشاء.
والحيضة بفتح الحاء المهملة لا غير.

وظاهره: يفيد أن الأمر بالانتظار مقيد بزمن فوح الحيض، ومفهومه أنه ﷺ ما كان يأمرهن به في غير زمن الفوح بل كان يكتفى بإلقاء ثوب على فرجها كما تقدم.

ويحتمل أن القيد لا مفهوم له وأن الغرض من الحديث أنه كان يبشرهن فوق الإزار في فور الدم ففي غير فور الدم تكون المباشرة فوق الإزار جائزة بالطريق الأولى، ويؤيده الروايات المطلقة عن التقييد بزمن الفور.

قوله: (وأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَةً) أى: أَيْكُمْ يَقْدِرُ عَلَى مَنَعِ نَفْسِهِ مِنَ الْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ إِذَا بَاشَرَ زَوْجَهُ؛ أى: لَا أَحَدٌ مِنْكُمْ يَمْلِكُ ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ بِمَعْنَى النَّفْيِ. وَالْأَرْبُ قَالَ فِي النِّهَايَةِ: أَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَرَوْنَهُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءُ يَعْنُونَ الْحَاجَةَ، وَبَعْضُهُمْ يَرَوِيهِ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَلَهُ تَأْوِيلَانِ:

أحدهما أنه الحاجة يقال فيها: الأرب والإرب والإربة والمأربة.

والثاني: أرادت به العضو وعنت به من الأعضاء الذكر خاصة. واختار الخطابي رواية الفتح، وأنكر رواية الكسر وعابها على المحدّثين.

قال الأبي: الإرب بالكسر مشترك بين العضو والحاجة مطلقاً، وإنما أنكر الخطابي رواية الكسر من حيث قصرها على العضو وتفسيرها به وأما من حيث صدقها على الحاجة فهي مساوية لرواية الفتح التي صوبها، ولا تكلف فيها إذ الغاية فيه أنه كفى بالعضو الخاص عن شهوة الجماع. والمقصود منه أنه ﷺ كان أملاك الناس لنفسه فيأمن مع هذه المباشرة الوقوع في المحرم وهو الجماع في الفرج زمن الحيض.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز الاستمتاع بالحائض أول نزول الحيض بغير الوطء إذا كان هناك حائل يستر الفرج. ويؤخذ من قول عائشة أن غير النبي ﷺ لا يملك شهوته كما كان يملكها هو، فالأسلم لغيره ﷺ البعد عن المباشرة لأن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

﴿ باب في المرأة تستحاض ومن قال: تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض ﴾

أى: في بيان حكم المرأة التي تصيبها الاستحاضة؛ وهى دم يخرج من المرأة في غير أوقاته المعتادة يسيل من العاذل وهو عرق في أدنى الرحم دون قعره. وقوله: ومن قال: تدع الصلاة. أى: وفي بيان من قال في روايته: إن المستحاضة تترك الصلاة أيام حيضها المعتاد لها.

● عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَتَنْظُرُ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا فَلْتَرْكِ الصَّلَاةَ قَدَرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ فَإِذَا خَلَفْتَ ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلْ ثُمَّ لَتَسْتَنْفِرْ بِثَوْبٍ ثُمَّ لَتُصَلِّ.

والحديث أخرجه أيضًا : النسائي ومالك والدارقطني والشافعي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أن امرأة) هى فاطمة بنت أبى حبيش كما صرح المصنف به بعد. قوله: (تهراق الدماء)، وفي نسخة: تهراق الدم. وهى رواية النسائي وتهراق بضم ففتح مضارع هراق، وأصله أراق أبدلت الهمزة هاء وهو مبنى لما لم يسم فاعله، ونائبه ضمير يعود على المرأة، وأصله تهراق دماؤها فحوّل الإسناد من الدماء إلى المرأة مبالغة، والدماء منصوب على التمييز وإن كان معرفة لأن (ال) زائدة ونظائره كثيرة. ويجوز رفعه على أنه نائب الفاعل وتكون (ال) عوضاً عن

المضاف إليه أى: تهراق دماؤها، ويجوز أن يكون تهراق مبنياً للفاعل أجرى على صيغة المبني للمفعول مثل نفست المرأة غلاماً ونتج الفرس مهرًا، والدماء منصوب على المفعولية.

قال في المصباح: راق الماء من باب باع انصب، ويتعدى بالهمزة فيقال: أراقه صاحبه وتبدل الهمزة فيقال: هراقه والأصل هريقه على وزن دحرجه ولهذا تفتح الهاء من المضارع ومن الفاعل والمفعول وقد يجمع بين الهاء والهمزة فيقال أهراقه يهريقه ساكن الهاء مثل أسطاع يستطيع بفتح فسكون في الماضي وبضم فسكون في المضارع. وفي الحديث: أن امرأة كانت تهراق الدماء بالبناء للمفعول والدماء نصب على التمييز، ويجوز الرفع على إسناد الفعل إليها، والأصل تهراق دماؤها لكن جعلت الألف واللام بدلاً من الإضافة كقوله تعالى: ﴿عُقْدَةُ النَّكاحِ﴾ البقرة/٢٣٥. أى نكاحها. ملخصاً.

قوله: (فاستفتت لها... إلخ) أى: سألت أم سلمة أم المؤمنين رسول الله ﷺ لأجل تلك المرأة لاستحيائها من السؤال عن ذلك بنفسها.

قوله: (لتنظر عدة الليالي والأيام... إلخ) وفي رواية مالك في الموطأ: لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن. أى: لتحسب عدد الأيام والليالي التي كانت تحيض فيها من الشهر قبل أن تستحاض وتترك الصلاة من الشهر الآتي قدر الليالي والأيام التي كانت تحيض فيها من الشهر الماضي قبل طرو الاستحاضة عليها مثلاً إذا كانت عادتھا أن تحيض من كل شهر خمسة أيام من أوله تترك الصلاة خمسة أيام من الشهر الآتي.

قوله: (فإذا خلفت ذلك... إلخ) بتشديد اللام وفتح الفاء من التخفيف أى إذا تركت قدر الليالي والأيام التي كانت تحيضها فلتغتسل غسل انقطاع الحيض؛ لأن مدة

حيضها فيما مضى هي مدة حيضها في هذا الوقت أيضًا فإذا مضى هذا القدر خرجت من الحيض وصارت مستحاضة حكمها حكم الطاهرة.

قال الخطابي: هذا حكم المرأة يكون لها أيام من الشهر تحيضها قبل حدوث العلة ثم تستحاض فتهريق دمًا ويستمر بها السيلان أمرها رسول الله ﷺ أن تدع الصلاة قدر الأيام التي كانت تحيضهن قبل أن يصيبها ما أصابها، فإذا استوفت عدد تلك الأيام اغتسلت مرة واحدة وصار حكمها حكم الطاهر في وجوب الصوم والصلاة عليها، وجواز الطواف إذا حجت وغشيان الزوج إياها إلا أنها إذا أرادت أن تصلي توضأت لكل صلاة تصليها لأن طهارتها طهارة ضرورة فلا يجوز أن تصلي بها صلاتي فرض كالمتيمم.

وفي الحديث دلالة على أن هذه المرأة كانت لها عادة تعرفها وليس فيه بيان كونها مميزة أو لا، وبه احتج من قال إن المستحاضة المعتادة ترد لعادتها ميزت أو لا، وافق تمييزها عاداتها أم خالفها كأبي حنيفة والشافعي في رواية وأحمد في المشهور عنه وهو مبنى على ترك الاستفصال فإنه ﷺ لم يسألها؛ أمي مميزة أم لا وترك الاستفصال مُتَرَكٌ منزلة العموم، ومذهب مالك ترد لعادتها إذا لم تكن مميزة وإلا ردت إلى تمييزها وهو أصح قولي الشافعي.

قوله: (ثم لتستنفر بثوب) أي: لتشد على فرجها خرقة عريضة بعد أن تحشوه قطنًا وتوثق طرفيها في شيء تشده على وسطها فيمتنع بذلك سيلان الدم وهو مأخوذ من ثفر الدابة بفتح الفاء الذي يجعل تحت ذنبها.

قوله: (ثم لتصل) بخذف الياء للجازم وفي بعض النسخ يثبتها للإشباع، ومثل الصلاة سائر العبادات من صوم واعتكاف وقراءة قرآن وسجود تلاوة وهذا مجمع عليه.

وقد اختلف في إباحتها حينئذ فالجمهور على جوازه لأن الله تعالى أمر باعتزال المرأة حائضًا وأذن في إتيانها طاهرًا وقد دل الحديث على أن المستحاضة إذا مضت أيام حيضها المقدرة لها تغتسل وتصلى كالطاهر فيجوز وطؤها بالأولى.

وفي البخارى عن ابن عباس: يأتيها زوجها إذا صلت الصلاة أعظم، وعن حمدة بنت جحش أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها رواه أبو داود والبيهقى وغيرهما بسند حسن، وقال أحمد: لا يأتيها إلا أن يطول ذلك بها، وعنه أنه لا يجوز وطؤها إلا أن يخاف زوجها العنت، وعن عائشة قالت: لا يأتيها زوجها، وبه قال النخعى والحكم وكهره ابن سيرين.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن من جهل شيئًا من أمر دينه يطلب منه السؤال عنه أهل العلم، وعلى أنه يجوز أخذ العلم بواسطة، وعلى أن خبر الواحد حجة يعمل به، وعلى أنه يطلب من المستول أن يجيب السائل عما سأل عنه إذا كان عالمًا بالحكم، وعلى أن الحائض لا تجب عليها الصلاة، وعلى وجوب الغسل على المستحاضة المعتادة إذا انقضت عاداتها، وعلى أن المستحاضة يجب عليها أن تستنفر لمنع الدم فإن لم تفعل ذلك لزمها إعادة الوضوء إذا خرج منها الدم، وحديث: تصلى المستحاضة ولو قطر الدم على الحصى محمول على من استنشرت ثم غلبها الدم ولا يرد الثفر وكذا من به سلس البول يلزمه سد الجرى بقطن ونحوه ثم يشده بالعصائب فإن لم يفعل فقطر أعاد الوضوء، وعلى أن المستحاضة المعتادة ترد لعاداتها ميزت أم لا وافق تمييزها عاداتها أم لا وتقدم الخلاف في ذلك.

● عَنْ عَائِشَةَ أَنهَا قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الدَّمِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَرَأَيْتُ مَرَكَنَهَا مَلَّانَ دَمًا فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: امْكُثِي قَدْرَ مَا كَأَنَّ تَحْبِسُكَ حَيْضَتُكَ ثُمَّ اغْتَسِلِي.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إن أم حبيبة) هي بنت جحش وهي بهاء التانيث على الصحيح، قال ابن الأثير: يقال لها: أم حبيسة، وقيل: أم حبيب والأول أكثر. واسمها حبيبة كما قال إبراهيم الحربي وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف كما صرح به مسلم في روايته.

قال ابن عبد البر: بنات جحش ثلاث زينب وأم حبيبة وحننة زوج طلحة بن عبيد الله كن يستحضن كلهن. وقيل: إنه لم يستحضن منهن إلا أم حبيبة.

وقال ابن العربي: المستحاضات على عهد رسول الله ﷺ خمس: حننة بنت جحش وأختها حبيبة وفاطمة بنت أبي حبيش وسهلة بنت أبي سهيل وسودة أم المؤمنين.

قوله: (سألت النبي ﷺ عن الدم) أى: عن دم الاستحاضة أينع الصلاة ونحوها كما يمنع دم الحيض ؟. قوله: (مركنها) بكسر الميم وفتح الكاف وهو الإجانة التي تغسل فيها الثياب وغيرها.

قوله: (ملآن) على وزن عطشان، وروى ملأى أيضًا وكلاهما صحيح فالأول على لفظ المركن وهو مذكر، والثاني على معناه وهو الإجانة. وظاهره أنه كان مملوءًا دمًا خالصًا وليس كذلك بل المراد أنها كانت تغتسل في المركن فتصب عليها الماء فيختلط الماء المتساقط عنها بالدم فتعلو حمرة الدم الماء كما صرح به في رواية مسلم.

ولعل عائشة أخبرت النبي ﷺ بما رآته تأكيداً لكثرة دم أم حبيبة وإشارة إلى أن كثرة دم الاستحاضة في غير أيام الحيض لا تمنع الصلاة وغيرها كما قد يتوهم.

قوله: (فقال لها رسول الله ﷺ: امكثي... إلخ) أى: قال لأم سلمة: انتظري بلا صلاة ولا صوم عدد الأيام التي كانت تحبسك بكسر الباء أى: تمنعك حيضتك عن الصلاة ونحوها فيها ثم اغتسلي وافعلي ما كنت ممنوعة منه أيام الحيض.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن المستحاضة تترك الصلاة والصيام وقراءة القرآن ونحو ذلك من العبادات التي تتوقف على الطهارة مدة أيام حيضها المعتادة لها قبل الاستحاضة، فإذا انقضت تلك الأيام وجب عليها الغسل والصلاة والصوم ولو كان الدم جارياً.

● عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَشَكَتْ إِلَيْهِ الدَّمَ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ فَانْظُرِي إِذَا أَتَى قُرْوُوكَ فَلَا تُصَلِّي فَإِذَا مَرَّ قُرْوُوكَ فَتَطَهَّرِي ثُمَّ صَلِّي مَا بَيْنَ الْقُرْءِ إِلَى الْقُرْءِ.

والحديث أخرجه أيضاً : النسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فشكت إليه الدم) أى: سيلان الدم الخارج عن العادة.

قوله: (إنما ذلك عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء أى: إنما دم الاستحاضة دم عرق، يريد أن ذلك علة حدثت بها من تصدع العرق فاتصل الدم وليس بدم الحيض الذي يدفعه الرحم لميقات معلوم فيجرى مجرى سائر الأثقال

والفضول التي تستغنى عنها الطبيعة وتقذفها عن البدن فتجد النفس راحة لها فيها وتخلصها عن ثقلها وأذاها.

قوله: (إذا أتى قرؤك) بفتح القاف أو ضمها وسكون الراء أى: حيضك المعتاد.
قوله: (فإذا مر قرؤك... إلخ) أى: إذا مضى وقت حيضك فاغتسلى ثم صلى ما بين الحيض الماضى إلى الحيض الآتى وما بينهما استحاضة فلا تمنع الصلاة والصوم ونحوهما، وفيه حجة لأبي حنيفة ومالك حيث حملا القرء على الحيض وهو قول عمر ابن الخطاب.

قال الخطابي: وحقيقة القرء الوقت الذى يعود فيه الحيض أو الطهر، ولذلك قيل للطهر: قرء كما قيل للحيض: قرء. لكن المراد هنا الحيض.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يطلب من المكلف أن يسأل عما جهله من أمر الدين ولا يمنعه الحياء ولو كان المستول كبيراً، وعلى طلب إجابة السائل ولو كان المستول أجل منه، وعلى أن الحائض منهية عن الصلاة والمستحاضة مأمورة بها.
● عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: إِنَّ سَوْدَةَ اسْتَحِيضَتْ فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ إِذَا مَضَتْ أَيَّامُهَا اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ.

○ معنى الحديث: هذا تعليق مرسل وقد أخرجه البيهقي من طريق ابن داسة وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: وهذا فيما رواه ابن خزيمة عن العطاردي عن حفص بن غياث عن العلاء أتم من ذلك ولا يقال: كيف احتج المصنف بهذه الروايات وكلها ضعيفة ؟ فإن رواية قمير موقوفة ورواية عبد الرحمن بن القاسم وأبي بشر والعلاء بن المسيب مرسلة ورواية شريك ضعيفة؛ لأننا نقول: تعددها أكسبها قوة حتى بلغت مرتبة ما يحتاج به على أن ترك الصلاة أيام القرء ثابت بأحاديث صحيحة فلا يتوقف ثبوته على هذه الروايات.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ عَرِقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ فَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْسَلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي.

والحديث أخرجه أيضًا البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والدارقطنى والبيهقى والطحاوى والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (أستحاض فلا أطهر) بالبناء للمفعول أى: يستمر بها الدم بعد أيام عادتها. وفي رواية البخارى: إني لا أطهر أى: لا أنظف ولا أنقى من الدم. وإنما قالت ذلك؛ لأنها اعتقدت أن طهارة الحائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم فكانت بعدم الطهر عن استمرار نزول الدم.

قوله: (أفادع الصلاة) أى: أكون لى حكم الحائض فأترك الصلاة ما دمت مستحاضة؟ وهو كلام من تقرر عنده أن الحائض ممنوعة من الصلاة.

وظاهر: الحديث أن بنت أبى حبيش سألت النبى ﷺ بنفسها وتقدم أن أم سلمة سألتها وكذا أسماء بنت عميس، ولا منافاة بين الروايات لاحتمال أنها سألت مرة بنفسها وأخرى بواسطة. ويمكن أن يقال فى هذا الحديث: أنها سألت بواسطة ولم يذكرها الراوى اختصاراً.

قوله: (وليس بالحیضة) أنث الفعل نظراً للخبر، وفي رواية البخارى: ليس بالتذكير وهو ظاهر. ويجوز فى الحيضة فتح الحاء المهملة بمعنى الحيض وكسرها بمعنى الحالة والأول أظهر.

قوله: (فإذا أقبلت الحيضة) أى: إذا أتت أيام حيضتك فيكون ردًا إلى العادة أو أن المراد ظهرت الحال التي تكون للحيض من قوة الدم في اللون فيكون ردًا إلى التمييز، ويجوز هاهنا على السواء كسر الحاء المهملة على إرادة الحالة والفتح على المرة.

قوله: (فإذا أدبرت... إلخ) أى: إذا انقطعت الحيضة فاغسلي عنك الدم ثم صلي بعد الاغتسال، كما صرح به في رواية للبخارى من طريق أبي أسامة عن هشام ابن عروة في هذا الحديث وفيه: ثم اغتسلي وصلي ولم يذكر غسل الدم وهذا الاختلاف بين أصحاب هشام منهم من ذكر غسل الدم دون الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال دون غسل الدم وكلهم ثقات وأحاديثهم في الصحيحين، فيحمل على أن كل فريق اقتصر على أحد الأمرين لوضوحه عنده.

وعلاوة إنبار الحيض وانقطاعه عند أبي حنيفة وأصحابه الزمان والعادة، فإذا نسيت عاداتها تحرت، وإن لم يكن لها ظن أخذت بالأقل.

وعند الشافعي وأصحابه اختلاف الألوان هو الفاصل فالأسود أقوى من الأحمر والأحمر أقوى من الأشقر والأشقر أقوى من الأصفر والأصفر أقوى من الأكدر فتكون حائضًا في أيام القوى مستحاضة في أيام الضعيف. والتمييز عنده بثلاثة شروط أحدها: أن لا يزيد القوى على خمسة عشر يومًا.

والثاني: أن لا ينقص عن يوم وليلة ليتمكن جعله حيضًا.

والثالث: أن لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يومًا ليتمكن جعله طهرًا بين الحيضتين. وبذلك قال مالك وأحمد. أفاده العيني.

ثم قال: اعلم أنها إذا مضى زمن حيضها وجب عليها أن تغتسل في الحال لأول صلاة تدركها، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تترك صلاة أو صوماً ويكون حكمها حكم الطاهرات ولا تستظهر بشيء أصلاً. وبه قال الشافعي.

وعن مالك ثلاث روايات:

الأولى: تستظهر ثلاثة أيام وما بعد ذلك استحاضة.

والثانية: تترك الصلاة إلى انتهاء خمسة عشر يوماً وهي أكثر مدة الحيض عنده.

والثالثة: كمذهبن.

لكن ما عراه لمالك من أن أقل الحيض يوم وليلة خلاف المشهور من مذهبه فإن المشهور فيه أن أقله بالنسبة للعدة يوم أو بعض يوم له بال وبالنسبة للعبادة دفعة واحدة.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أنه يطلب من الجاهل أن يسأل أهل العلم عما جهل، وعلى جواز مشافهة المرأة الرجال عند الحاجة إلى ذلك، وعلى جواز السؤال عما شأنه أن يُستحيا منه، وعلى جواز استماع صوت المرأة الأجنبية عند الحاجة، وعلى أنه يطلب من المستول وإن كان عظيمًا أن يجيب السائل، وعلى أن الحائض تترك الصلاة من غير قضاء، ولم يخالف في عدم وجوب القضاء عليها إلا الخوارج، وعلى نهى المستحاضة عن الصلاة في زمن الحيض وهو نهى تحريم ويقتضى فساد الصلاة هنا بالإجماع، ويستوى فيها الفرض والنفل لظاهر الحديث ويتبعها الطواف وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة وسجدة الشكر ومس المصحف ودخول المساجد. وعلى طلب إزالة ما يستقذر، وعلى نجاسة دم الحيض، وعلى أن الصلاة تجب بمجرد انقطاع دم الحيض بلا استظهار.

● عَنْ بُهَيْةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ امْرَأَةً تَسْأَلُ عَائِشَةَ عَنْ امْرَأَةٍ فَسَدَ حَيْضُهَا وَأَهْرِيقَتْ دَمًا فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَمُرَهَا فَلْتَنْتَظِرَ قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحِيضُ فِي كُلِّ شَهْرٍ وَحَيْضُهَا مُسْتَقِيمٌ فَلْتَعْتَدَ بِقَدْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَيَّامِ ثُمَّ لَتَدْعِ الصَّلَاةَ فِيهِنَّ أَوْ بِقَدْرِهِنَّ ثُمَّ لَتَغْتَسِلَ ثُمَّ لَتَسْتَغْفِرَ بِثَوْبٍ ثُمَّ لَتُصَلَّ. والحديث أخرجه أيضاً : البيهقي.

وفي بعض النسخ قبل هذا الحديث ترجمة باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة والصواب إسقاطها. ومناسبة الحديث للترجمة ما تقدم من أن إقبال الحيض قد يعرف بالعادة، وهذا حديث مختصر أخرجه البيهقي مطولاً من طريق يحيى بن يحيى قال: حدثنا يحيى بن المتوكل أبو عقيل عن بهية قالت: سمعت امرأة تسأل عائشة يعني عن سبب حيضتها لا تدري كيف تصلى ؟ فقالت لها عائشة: سألت رسول الله ﷺ لامرأة فسدت حيضتها وأهريقَتْ دَمًا لا تدري كيف تصلى قالت: فأمرني رسول الله ﷺ أن أمرها فلتنظر قدر ما كانت تحيض في كل شهر وحيضها مستقيم فلتعتمد، وفي حديث إسماعيل فلتعتمد: وتقدر ذلك من الأيام والليالي ثم لتدع الصلاة فيهن بقدرهن ثم لتغتسل ولتحسن طهرها ثم تستغفر بثوب ثم تصلى فإن أرجو أن يكون هذا من الشيطان وأن يذهبها الله تعالى عنها إن شاء الله تعالى. قالت: فأمرتها ففعلت فمرى صاحبك بذلك.

○ معنى الحديث: قوله: (فسد حيضها... إلخ) أى: خرج عن العادة واستمر الدم نازلاً عليها كما ذكره بقوله: أهريقَتْ دَمًا أى: نزل عليها دم الاستحاضة. قوله: (فأمرني... إلخ) مرتب على محذوف أى: قالت عائشة: فسألت النبي ﷺ فأمرني أن أمر السائلة أن تنتظر قدر الأيام التي كانت تحيضها قبل نزول دم العلة بها فلا

تصلى ولا تصوم إلى غير ذلك مما هو ممتنع على الحائض فقوله: فلتنظر من النظر بمعنى الانتظار قال تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيَّحَةٌ وَاحِدَةً﴾ يس/٤٩. أى: ما ينتظرون أو من الإنظار وهو التأخير والإمهال، والمعنى تؤخر نفسها عما يحرم على الحائض فعله. قوله: (وحيضها مستقيم) جملة حالية من الضمير فى (تحيض) أى: فى حالة استقامة الحيض قبل حصول الاستحاضة، وهذا يدل على أنها كانت معتادة.

قوله: (فلتعتد) أى: لتحسب أيام حيضها من الاعتداد يقال: اعتدت بالشئ أدخلته فى العد والحساب، وفى نسخة: فلتعد أى: تحسب، وفى أخرى: فلتقعد. قوله: (بقدر ذلك... إلخ) أى: بقدر الأيام التى كانت تحيضها فى كل شهر وحيضها مستقيم ثم لترك الصلاة فى مثل الأيام التى كانت تحيض فيها. قوله: (أو بقدرهن) شك من الراوى أى بقدر الأيام التى كانت تحيض فيها.

● قَالَ أَبُو دَاوُدَ: زَادَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: اسْتَحِيضْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ وَهِيَ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ سَبْعَ سِنِينَ فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَذَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْكَلَامَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ غَيْرِ الْأَوْزَاعِيِّ وَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ وَاللَيْثُ وَيُونُسُ وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَمَعْمَرٌ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ وَسَلِيمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ إِسْحَاقَ وَسُفْيَانُ بْنُ

عِيْنَةً وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْكَلَامَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَإِنَّمَا هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ.

○ معنى الحديث: هذه رواية ثانية لعائشة من طريق عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن الزهري، وحاصلها أن الأوزاعي زاد فيها قول النبي ﷺ: إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فإذا أدبرت فاغتسلي وصى.

قال الخطابي: هذا خلاف الأول وهو حكم المرأة التي تميز دمها فتراه أسود ثخيناً فذلك إقبال حيضها ثم تراه رقيقاً مشرقاً فذلك حين إدبار الحيضة، ولا يقول لها رسول الله ﷺ هذا القول إلا وهي تعرف إقبالها وإدبارها بعلامة تفصل بين الأمرين وبين ذلك حديثه الآخر.

ومراده بالحديث الآخر ما أخرجه المصنف بعد عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض فقال لها النبي ﷺ: إذا كان دم الحيضة فإنه دم أسود يعرف فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فإنما هو عرق. هذا وما قاله الخطابي غير متعين لما تقدم من أن إقبال الدم وإدباره يعرفان إما بالعادة وإما بالتمييز، وهذه الرواية وصلها النسائي مختصرة قال: أخبرنا هشام بن عمار حدثنا سهل بن هاشم حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي. ووصلها البيهقي بلفظ أطول كما يأتي.

قوله: (ولم يذكر هذا الكلام... إلخ) أى: لم يذكر ما زاده الأوزاعي في حديث الزهري أحد من تلاميذه الآتي ذكر بعضهم غير الأوزاعي. وهذا غير مسلم فإن النعمان بن المنذر وأبا معبد قد وافقا الأوزاعي في رواية هذه الزيادة عن الزهري فقد أخرج أبو عوانة والنسائي والطحاوي واللفظ له من طريق الهيثم بن حميد قال: أخبرني النعمان والأوزاعي وأبو معبد حفص بن غيلان عن الزهري قال: أخبرني عروة

وعمرة عن عائشة قالت: استحيضت أم حبيبة بنت جحش فاستفتت رسول الله ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ: إن هذه ليست بحیضة ولكنه عرق فتقه إبليس فإذا أدبرت الحيضة فاغتسلي وصلي وإذا أقبلت فاتركيها الصلاة.

قوله: (ورواه عن الزهري... إلخ) أى: روى هذا الحديث الذى تلتته زيادة الأوزاعي عن الزهري عمرو بن الحارث والليث بن سعد ويونس بن يزيد وابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن ومحمد بن إسحاق، ورواياتهم وصلها المصنف فى الباب الآتى وعلق فيه رواية معمر بن راشد وإبراهيم بن سعد.

قوله: (ولم يذكروا هذا الكلام) أى: لم يذكر أصحاب الزهري المذكورون ومنهم ابن عينة ما زاده الأوزاعي فى روايته عنه هنا وهو قول النبى ﷺ لأم حبيبة: إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة... إلخ. وهذا مغاير فى المعنى لما زاده ابن عينة سابقاً فى حديث الزهري عن عمرة من قوله: فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرانها كما تقدم. فلا يقال: إن فى كلام المصنف تناقضاً حيث ذكر ابن عينة هنا ضمن من لم يذكر الزيادة فى حديث الزهري، ونسب إليه فيما تقدم انفراده بالزيادة فى حديث الزهري.

قوله: (وإنما هذا لفظ حديث هشام) أى: إن لفظ: إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة... إلخ. إنما ذكره هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فى قصة فاطمة بنت أبي حبيش فأدخلها الأوزاعي فى حديث الزهري عن عروة فى قصة أم حبيبة وهما منه. وحديث هشام أخرجه البخاري ومسلم والبيهقي من عدة طرق: منها طريق ابن أبي عمرو عن سفيان عن الزهري وقد تقدم.

ومنها طريق جعفر بن عون قال: أنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ قال: لا إنما ذاك عرق وليست بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا

أدبرت فاغسلى عنك الدم وصلى. هذا ما أراده المصنف وقد تبعه البيهقى فقد وصل حديث الأوزاعى من طريق العباس بن الوليد بن مزيد قال: أخبرنى أبى قال: سمعت الأوزاعى قال: حدثنى ابن شهاب حدثنى عروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أن عائشة زوج النبى ﷺ قالت: استحيضت أم حبيبة بنت جحش وهى تحت عبد الرحمن بن عوف سبع سنين فاشتكت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ: إنها ليست بالحیضة إنما هو عرق فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلى ثم صلى قالت عائشة: وكانت أم حبيبة تقعد فى مكن لأختها زينب بنت جحش حتى إن حمرة الدم لتعلو الماء وقال: ذكر الغسل فى هذا الحديث صحيح، وقوله: فإذا أقبلت الحيضة وإذا أدبرت تفرد به الأوزاعى من بين ثقات أصحاب الزهرى والصحيح أن أم حبيبة كانت معتادة وأن هذه اللفظة إنما ذكرها هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فى قصة فاطمة بنت أبى حبيش وقد رواه بشر بن أبى بكر عن الأوزاعى كما رواه غيره من الثقات. وكون أم حبيبة كانت معتادة لا يدل على أن ذكر: فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فى حديثها يعد وهما لما تقدم من أن الإقبال والإدبار كما يعرفان بالتمييز يعرفان بالعادة.

● عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ أَنَهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرَفُ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي فَإِنَّمَا هُوَ عَرَقٌ.

والحديث أخرجه أيضاً : النسائى والدارقطنى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا كان دم الحيضة) أى: إذا وجد فهى تامة لا تحتاج إلى خبر.

قوله: (فإنه دم أسود يعرف) في محل رفع صفة لدم وفيه احتمالان لأن الأول مبنى للمجهول مأخوذ من المعرفة أى تعرفه النساء بلونه وثخانتته كما تعرفه بالعادة، والثانى أنه مبنى للمعلوم بضم أوله وكسر ما قبل آخره مأخوذ من الإعراف أى: له عرف بفتح فسكون أى رائحة.

قوله: (فإذا كان ذلك... إلخ) بكسر الكاف أى إذا كان الدم الموجود دماً أسود فاتركى الصلاة لأنه دم حيض فإذا كان الآخر أى غير الأسود بأن كان أصفر أو أشقر أو أكدر لأن غير الأسود أعم فتوضى أى اغتسلى وتوضى لوقت كل صلاة وصلى لأن الدم غير الأسود دم عرق انفجر لا دم حيض فلا يمنع صلاة ولا صوماً ولا غيرهما مما يحل للطاهرات.

وبهذا الحديث: تمسك مالك والشافعى في رد المستحاضة إلى التمييز، وهو أقوى دليل لهما والتمييز إنما يعتبر عندهما إذا كان بين الدمين طهر تام أقله خمسة عشر يوماً.

قال في سبل السلام: هذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم بأنه إذا كان بتلك الصفة فهو حيض وإلا فهو استحاضة، وقد تقدم أنه ﷺ قال لها: إنما ذلك عرق فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلى عنك الدم وصلى، ولا ينافيه هذا الحديث فإنه يكون قوله: إن دم الحيض أسود يعرف بيانا لوقت إقبال الحيضة وإدبارها فالمستحاضة إذا ميزت أيام حيضها إما بصفة الدم أو بإتيانه في وقت عاداتها إن كانت معتادة عملت بعاداتها، فقاطمة هذه يحتمل أنها كانت معتادة فيكون قوله: فإذا أقبلت حيضتك أى بالعادة أو غير معتادة فيراد بإقبال حيضتها بالصفة ولا مانع من اجتماع المعرفين في حقها وحق غيرها.

وعند الحنفية وأحمد في المشهور عنه لا اعتبار للتمييز، وإنما الاعتبار للعادة كما تقدم في قوله ﷺ: فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي، وفي قوله ﷺ: امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وفي قوله: لتنظر عدة الليلي والأيام التي كانت تحيضهن من أول الشهر قبل أن يصيها الذي أصابها... إلخ. وقالوا: إن حديث الباب ضعفه أبو داود وغيره، لكن الحديث صححه ابن حبان والحاكم وابن حزم. قال ابن الصلاح: حديث يحتاج به.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الحائض يجب عليها ترك الصلاة، وعلى أن المستحاضة يجب عليها أداؤها، وعلى الفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة، وعلى أنه ﷺ بين كل شيء من الأحكام حتى ما شأنه أن يستحي من ذكره مما يتعلق بأمر النساء.

● عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَمَا تَرَى فِيهَا قَدْ مَنَعْتَنِي الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ؟ فَقَالَ: أَلْعَتْ لَكَ الْكُرْسُفُ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمُ. قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: فَاتَّخِذِي ثَوْبًا. فَقَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا أَتُجُّ تَجًّا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَامُرُكُ بِأَمْرَيْنِ أَيُّهُمَا فَعَلْتَ أَجْزَأُ عَنْكَ مِنَ الْآخِرِ وَإِنْ قَوَيْتَ عَلَيْهِمَا فَأَلْتَ أَعْلَمُ. قَالَ لَهَا: إِنَّمَا هَذِهِ رَكْعَتَانِ مِنْ رَكْعَتَاتِ الشَّيْطَانِ فَتَحِيصِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ ثُمَّ اغْتَسِلِي حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَلْكَ قَدْ طَهَّرْتَ وَاسْتَنْقَأْتَ فَصَلِّي ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ أَرْبَعًا

وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا وَصُومِي فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْزِيكَ وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي فِي كُلِّ شَهْرٍ
 كَمَا يَحْضُنُ النِّسَاءُ وَكَمَا يَطْهَرُنَّ مِيقَاتُ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ، وَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى
 أَنْ تُؤَخِّرِيَ الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ فَتَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الظُّهْرِ
 وَالْعَصْرِ وَتُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ
 الصَّلَاتَيْنِ فَافْعَلِي وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الْفَجْرِ فَافْعَلِي وَصُومِي إِنْ قَدَرْتَ عَلَى ذَلِكَ.
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقي وأحمد والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (كثيرة شديدة) أى: أيامها كثيرة ودمها شديد
 الدفق. قوله: (أستفته وأخبره) الواو لمطلق الجمع وإلا فمقتضى الظاهر أن تقول:
 فأخبره وأستفته أى: أخبره بحالى وأسأله عن حكم هذا الدم. قوله: (قد منعتني
 الصلاة والصوم) أى: منعتني الحيضة من أدائهما وهذه الجملة مستأنفة لبيان ما حملها
 على السؤال أو في محل نصب حال من الضمير في قولها: فيها. قوله: (أنعت لك
 الكرسف... إلخ) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين المهملة أى: أصف لك
 القطن فاستعمليه واحشى به فرجك فإنه يذهب الدم لأن من شأنه تنشيف الرطوبات
 ولا سيما العتيق منه. قوله: (قالت: هو أكثر من ذلك) أى: دمي أكثر من أن ينقطع
 بالقطن لاشتداده وفوره. قوله: (فاتخذى ثوبًا) أى: إن لم يكف القطن فاستعملى
 الثوب مكانه ليقطع حجمه خروج الدم. وفي نسخة: فتلجمي قبل قوله: فاتخذى
 ثوبًا. وفي رواية الدارقطني الاقتصار على فتلجمي. والتلجم أن تشد على وسطها خرقة

أو خيطاً وتأخذ خرقة أخرى فتدخلها بين أليتيها وتشد طرفيها في وسطها من خلف وأمام وتلصق الخرقة المشدودة بين أليتيها بالقطنة التي على الفرج إلصاقاً جيداً.

قوله: (إنما أُنِج ثَجًّا) بفتح الهمزة وكسر المثناة أي: يسيل مني الدم سيلاناً شديداً. يقال: ثَج الدم من باب ضرب سال بشدة فهو ثجاج، وعلى هذا فنسبة الثج إليها للمبالغة كأنها صارت عين الدم السائل. وقد يتعدى فيقال: ثَججتُه ثَجًّا من باب قتل أي: صببته صَبًّا ويكون مفعول ثَج محذوفاً تقديره أُنِجه ثَجًّا وذكر المصدر ينبئ أيضاً عن كثرة الدم. قوله: (سَأْمَرَك بأمرين... إلخ) أي: سأرشدك إلى عمليين وهما الغسل لكل صلاة في وقتها والغسل للظهر والعصر في آخر الظهر والجمع بينهما جمعاً صورياً وللمغرب والعشاء كذلك وللصبح أيهما فعلت كفأك عن الآخر فإن قدرت على كل منهما فاخترت الأقوى منهما وهو الغسل لكل صلاة فأنت أدري بحالك. وإنما فسرنا الأمرين بما ذكر وإن كان ظاهر الحديث لا يفهم منه ذلك لقول المصنف في آخر الباب الآتي قال أبو داود: وفي حديث ابن عقيل الأمران جميعاً قال: إن قويت فاغتسلي لكل الصلاة وإلا فاجمعي. وعليه فيكون المراد بقوله ﷺ في حديث الباب بعد: فصلي ثلاثاً وعشرين ليلة أو أربعاً وعشرين أي: مع الغسل لكل صلاة فيكون هو الأمر الأول والثاني هو الغسل في كل يوم ثلاث مرات على ما تقدم.

ويحتمل على بعد توزيع الأمرين على حال السائلة فإن قدرت على معرفة عاداتها بأي علامة ردت إليها ثم تغتسل غسلاً واحداً عند تمامها وتصلي باقي الشهر وهذا هو الأمر الأول وإن لم تقدر على معرفة عاداتها تغتسل لكل صلاة أو تغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً للمغرب والعشاء وتصلي الصبح بغسل وهكذا تفعل دائماً وهذا هو الأمر الثاني والشق الأول منه مطوًى في الحديث دلت عليه الروايات الآتية.

قوله: (إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان) أى: إنما هذه الشجة ونزول الدم بكثرة سبب في تسلط الشيطان وتلبسه عليها والركضة بفتح الراء وسكون الكاف أصلها الضرب بالرجل والإصابة بها يريد به الإضرار والأذى، ومعناه والله أعلم أن الشيطان قد وجد بذلك طريقاً إلى التلبس عليها في أمر دينها ووقت طهرها وصلاتها حتى أنساها ذلك عاداتها فكانها ركضة نالتها من ركضاته. وقيل: هو حقيقة وأن الشيطان ضربها حتى فتق عرقها. والغرض من هذا بيان أن ما أصابها من الدم ليس بالحيض الذى يمنع الصلاة والصوم وغيرها وإنما هو دم عرق.

قوله: (فتحيضى... إلخ) أى: أقعدى أيام حيضك عن الصلاة وأتركى ما تركه الحائض ستة أيام أو سبعة. وأو في قوله: ستة أيام أو سبعة قيل: للشك من الراوى أو للتويع. ولعل هذه المرأة كانت معتادة ونسيت أن عاداتها كانت ستاً أو سبعاً فأمرها النبى ﷺ أن تتحرى وتجتهد وتبنى أمرها على ما تيقنته من أحد العددين، ويؤيده قوله: في علم الله أى: فيما علم الله من أمرك من ستة أو سبعة أو أنه ﷺ أمرها بذلك اعتباراً لحالها بحال من هن مثلها من النساء في السن والمزاج فإن كانت عادة مثلها أن تقعد ستة قعدت ستة وإن كانت سبعة فسبعة. وقيل: إن أو للتخيير بين كل واحد من العددين.

قوله: (واستنقات) أى: بلغت وقت النقاء والنظافة، وهو هكذا في أكثر النسخ بالهمزة، وفي نسخة: واستنقيت بالياء وهو القياس لأنه من نقى الشيء ينقى من باب تعب نقاء ونقاوة نظف فهو نقى ويتعدى بالهمز والتضعيف يقال: أنقيته ونقيته إذا نظفته. قوله: (فصلى ثلاثاً وعشرين ليلة... إلخ) أى: إن كانت أيام الحيض سبعة أو أربعاً وعشرين ليلة إن كانت أيام حيضها ستة فـ (أو) هنا للتويع.

قوله: (وصومي) أى: ما شئت من تطوع وفريضة. قوله: (فإن ذلك يجزئك) من الإجزاء أى: يكفيك. وهذا أول الأمرين المأمور بهما.

قوله: (كما يحضن النساء... إلخ) أى: اجعلي مدة حيضك بقدر ما يكون حيض النساء عادة من ست أو سبع، وكذلك اجعلي مدة طهرك بقدر ما يكون طهر النساء عادة من ثلاث وعشرين، أو أربع وعشرين، وهذا مبنى على الغالب من عادة النساء في الحيض، وما في قوله: كما يحضن مصدريّة، وميقات على وزن مفعال ظرف بمعنى الوقت. وفي نسخة: كما تحيض. وفي العيني: كما تحيض بتشديد الياء أى: كما تقعد النساء أيام حيضهن عن الصلاة.

قوله: (وإن قويت... إلخ) وفي نسخة: فإن قويت أى: إن قدرت بعد مرور الستة أو السبعة أن تغتسلي للظهر والعصر غسلاً واحداً وتجمعي بينهما جمعاً صورياً بأن توقعي الظهر في آخر وقته والعصر في أول وقته وكذا تفعلين في المغرب والعشاء وتغتسلين للصبح فافعلي. وهذا ثاني الأمرين.

وتعليقه عليه الصلاة والسلام هذا بقوتها لا ينافي قوله السابق: فإن قويت عليهما فانت أعلم؛ لأن ذلك لبيان أنها إذا قويت على أى الأمرين بما تعلم من حالها وفعلته أجزأها وهذا لبيان أنها إذا قويت عليهما فالأولى لها أن تختار ما أحبه لها النبي ﷺ لكونه الأسهل عليها وهو بالمؤمنين رؤوف رحيم. وقوله: على أن تؤخرى بحذف نون الرفع لنصبه بأن المصدريّة، وفي رواية: على أن تؤخرين بإثبات النون فيها وما عطف عليها من الأفعال بعدها يجعل أن مخففة ولا يقال: إن شرطها أن تقع بعد علم أو ظن وهو غير موجود لأننا نقول: قوله: إن قويت معناه: إن علمت من نفسك أو ظننت منها القوة.

قوله: (وهذا أعجب الأمرين إلى) أى: والأمر الثاني أحبهما إلى لأنه أيسر وأسهل.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أنه يطلب السؤال عن أحكام الدين ولو كان المسئول عنه مما شأنه أن يستحي منه، وعلى مشروعية المراجعة في الجواب، وعلى أن الحجب يطلب منه أن يقبل ما يديه السائل حيث كان له وجه، وعلى مشروعية التداوى من الأمراض، وعلى أنه يطلب من الحجب أن يسلك مع السائل مسلك السهولة، وعلى أن الشخص يוכל إلى دينه وعلمه في الأمور التي لا تعلم إلا من جهته، وعلى أن الشيطان له تسلط على الإنسان، وعلى أن المستحاضة يجب عليها الصلاة والصوم ونحوهما دون الحائض، وعلى أن المستحاضة التي لم تعرف عاداتها ولم تميز ترجع إلى الغالب من عادة النساء في الحيض والطمهر، وعلى أن المستحاضة تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، وعلى أن الجمع الصورى بين الصلاتين مشروع، وعلى أنه يطلب من المفتي أن يرشد المستفتى إلى ما هو أحسن.

● قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ قَالَ: فَقَالَتْ حَمْنَةُ: فَقُلْتُ: هَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ لَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ جَعَلَهُ كَلَامَ حَمْنَةٍ.

والحديث أخرجه أيضاً : الدارقطنى والبيهقى.

○ معنى الحديث: احتج بالحديث على أن المستحاضة إذا لم يكن لها أيام معروفة ولم تميز دمها بأن كان كله أسود أو أحمر مثلاً أو كان متميزاً ولم يصلح أن يكون حيضاً بأن نقص عن يوم وليلة أو جاوز الخمسة عشر ترك الصلاة وغيرها من

كل شهر غالب الحيض ستة أو سبعة باجتهادها فيما يغلب على ظنها أنه أقرب إلى عاداتها أو عادة نساء قومها أو ما يكون أشبه بكونه حيضاً ثم تغتسل وتصلى. وقال مالك في المستحاضة المذكورة: يعتبر حيضها خمسة عشر يوماً ثم تغتسل وتصلى.

وقال أبو حنيفة فيمن بلغت مستحاضة: يعتبر حيضها عشرة من كل شهر ثم تغتسل وتصلى باقى الشهر بوضوء لوقت كل صلاة. وأما المعتادة الناسية للوقت والعدد فتتحرى ومتى ترددت بين حيض وطهر تتوضأ لوقت كل صلاة وإن ترددت بينهما والدخول فى الطهر تغتسل لوقت كل صلاة وتترك السنن غير المؤكدة ولا تدخل مسجداً ولا تجمع، وإن لم يكن لها رأى فهى مخيرة لا يحكم لها بشئ من الحيض والطهر على التعيين، بل تأخذ بالأحوط فى الأحكام فتجنب ما تجتنبه الحائض من القراءة فى غير الصلاة ومس المصحف وقربان الزوج وتغتسل لوقت كل صلاة وتصلى به الوتر والفرض وتقرأ ما تجوز به الصلاة فقط، وقيل: الفاتحة والسورة لأنهما واجبتان وإن حجت تطوف طواف الإفاضة لأنه ركن ثم تعيده بعد عشرة أيام ثم تطوف طواف الوداع، لأنه واجب وتصوم رمضان ثم تقضى خمسة وعشرين يوماً لاحتمال أنها حاضت عشرة من أوله وخمسة من آخره أو بالعكس، ثم يحتمل أنها حاضت فى القضاء عشراً فسلم لها خمسة عشر يوماً والفتوى على أن طهرها فى العدة مقدر بشهرين.

وقال الشافعى فى المستحاضة المبتدأة غير المميزة: إنها تدع الصلاة وغيرها مما يحرم على الحائض من وقت رؤيتها الدم، فإذا انقطع الدم لخمسة عشر يوماً فأقل اعتبر الكل حيضاً وإن استمر أكثر من خمسة عشر يوماً اعتبر حيضها يوماً وليلة وباقى الشهر طهراً فتقضى الصلاة فيما عدا اليوم والليلة، وفيما عدا الشهر الأول يعتبر

حيضها يوماً وليلة وطهرها تسعة وعشرين ومثلها في ذلك المبتدأة المميزة إن نقص القوى عن يوم وليلة أو زاد عن خمسة عشر أو نقص الضعيف عن خمسة عشر يوماً.

وأما المعتادة الناسية للقدر والوقت فلها حكم الحائض في كل مالا يتوقف على نية غير الطلاق؛ كمباشرة ما بين السرة والركبة وقراءة القرآن في غير الصلاة ومس المصحف والمكث في المسجد لغير عبادة متوقفة عليه وعبوره إن خافت تلويثه وكظاهر في الطلاق وكل عبادة تفتقر إلى نية كالصلاة والطواف والصوم والاعتكاف وعليها أن تغتسل لكل فرض في وقته إن جهلت زمن انقطاع الدم، أما إذا علمت في زمن الصحة وقت انقطاعه كعند الغروب لزمها الغسل كل يوم عنده فتصلي به المغرب وتتوضأ لباقي الصلوات، وإنما لم تأخذ الأئمة الثلاثة بهذا الحديث لضعفه بابن عقيل.

قال العيني: اعلم أن حكم هذا الحديث خلاف الحكم الذي في حديث أم سلمة وخلاف الحكم الذي في حديث عائشة وإنما هي امرأة مبتدأة لم تتقدم لها أيام ولا هي مميزة لدمها وقد استمر بها الدم حتى غلبها فرد رسول الله ﷺ أمرها إلى العرف الظاهر والأمر الغالب في أحوال النساء، يدل على ذلك قوله ﷺ: كما تحيض النساء وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن.

﴿ باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة ﴾

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (إن أم حبيبة... إلخ) تقدم شرحه في الرواية الأولى للحديث من طريق عمرو بن الحارث. وفي هذه الرواية أن الاغتسال لكل صلاة من

قول عائشة كما في رواية عمرو بن الحارث والليث بن سعد ويونس وغيرهم من الحفاظ عن ابن شهاب لا من قول النبي ﷺ.

﴿ باب من قال: تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلاً ﴾

أى: تجمع المستحاضة بين الظهر والعصر بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَحِضْتُ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرْتُ أَنْ تُعَجَّلَ الْعَصْرَ وَتُؤَخَّرَ الظُّهْرُ وَتُغْتَسَلَ لهُمَا غُسْلًا، وَأَنْ تُؤَخَّرَ الْمَغْرِبُ وَتُعَجَّلَ الْعِشَاءُ وَتُغْتَسَلَ لهُمَا غُسْلًا، وَتُغْتَسَلَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ غُسْلًا. فَقُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا أَحَدُثُكَ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِشَيْءٍ. والحديث أخرجه أيضًا: الطحاوى والبيهقى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (فأمرت أن تعجل العصر... إلخ) إنما أمرها ﷺ بذلك لما رأى أن الأمر قد طال عليها وقد جهدها الاغتسال لكل صلاة ورخص لها في الجمع بين الصلاتين بغسل واحد كالمسافر الذى رخص له في الجمع بين الصلاتين على مذهب من يرى ذلك، ولعل الجمع بين الصلاتين بغسل واحد خاص بمن نسيت أيام حيضها ولم تميز الحيض من الاستحاضة أو ميزت بينهما بأدى علامة.

قوله: (فقلت لعبد الرحمن... إلخ) أى: قال شعبة لشيعه عبد الرحمن: هل أمرها بالغسل لكل صلاتين صادر عن النبي ﷺ؟ ولما كان عبد الرحمن لم يسمع من شيخه إلا لفظ: أمرت بالبناء للمجهول لم يتسن له أن يسنده إلى النبي ﷺ صريحًا ولذا قال له: لا أحدثك عن النبي ﷺ بشيء. على ما في أكثر النسخ، وفي رواية

للبيهقي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة قال: قلت: من أمرها النبي ﷺ؟ قال: لست أحدثك عن النبي ﷺ. وإنما قال ذلك لأن لفظ أمرت يفيد الإسناد إليه ﷺ بطريق اجتهداى فلم يرد عبد الرحمن أن ينقله إلى ما هو صريح في الرفع بأن يقول: فأمرها النبي ﷺ. وفي بعض النسخ: لا أحدثك بشيء إلا عن النبي ﷺ وهى ظاهرة في أن الحديث مرفوع.

ولا تنافي بينهما لأنه يلزم من امتناعه من صريح النسبة إليه ﷺ على ما في أكثر النسخ ألا يكون مرفوعاً بلفظ أمرت على ما عرف من ترجيح أهل الحديث والأصول في هذه الصيغة أنها مرفوعة.

● عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِيشٍ اسْتَحْيِضَتْ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا فَلَمْ تُصَلِّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ لَتَجْلِسَ فِي مِرْكَنٍ فَإِذَا رَأَتْ صُفَارَةَ فَوْقَ الْمَاءِ فَلْتَغْتَسِلْ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا وَتَغْتَسِلْ لِلْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَاحِدًا وَتَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ.

والحديث أخرجه أيضاً : الدارقطني والطحاوى والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فلم تصلي) أى: لما كانت تعتقده من أن دم الاستحاضة يمنع من الصلاة وغيرها من العبادات. قوله: (سبحان الله) الغرض منه هاهنا التعجب من تركها الصلاة بمجرد اعتقادها من غير أن تسأله ﷺ أو أحدًا من أصحابه.

قوله: (هذا من الشيطان) أى: الاستحاضة ركضة من ركضاته وتقدم بيانه. ويحتمل أن المراد أن ترك الصلاة من الشيطان حيث سَوَّلَ لها أن الاستحاضة كالحيض.

قوله: (لتجلس في مكرن) أى: فيه ماء لتعرف حال دمها فإذا علا الماء صفرة كان دم استحاضة وإن علاه غيرها فهو حيض.

قوله: (فإذا رأت صفارة... إلخ) بضم الصاد المهملة، وفي بعض النسخ: صفرة أى: إذا رأت صفرة فوق الماء الذى تقعد فيه فلتغتسل بماء آخر خارج المكرن لا بما فيه لنجاسته. وفيه حجة لمن اعتبر التمييز لأن رؤيتها الصفرة دليل على انقطاع دم الحيض.

قوله: (وتوضأ فيما بين ذلك) أى: تتوضأ فحذفت إحدى التاءين للتخفيف، والمعنى أنها إذا أرادت أن تصلى فيما بين الصلوات صلاة أخرى وقد رأت ناقضاً تتوضأ ولا تطالب بغسل لأنه مختص بالأوقات الخمس أما إذا لم تر ناقضاً بين الصلاتين فلا وضوء عليها بل هي كالطاهرات وهذا مذهب مالك.

وذهبت الحنفية إلى أن المعنى أنها إذا اغتسلت للصلاة الأولى تتوضأ للثانية ولو لم تر ناقضاً للأحاديث الدالة على طلب الوضوء لوقت كل صلاة أو لكل صلاة وهذا حكم المعتادة في غير أيام الحيض؛ فإن هذا الحديث قد تقدم بعضه من طريق جرير عن سهيل بن أبى صالح في باب المرأة تستحاض، ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض، ولفظه: فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد ثم تغتسل، ففي هذا الجزء بين لها رسول الله ﷺ حكم أيام الحيض، وفي حديث سهيل من طريق خالد بن لها حكم أيام الطهارة وما كان ينبغي لها أن تفعل فيها.

وقالت الشافعية: يحمل الأمر بالوضوء فيما بين الصلاتين على قضاء الفوائت.

﴿ باب من قال: تغتسل من طهر إلى الطهر ﴾

بالطاء المهملة أى: فى بيان قول من قال: إن المستحاضة تغتسل مرة واحدة بعد انقضاء أيام الحيض ثم تقتصر على الوضوء لوقت كل صلاة إلى أن تأتى أيام حيضها فإذا مضت اغتسلت وهكذا. وفى نسخة: باب من قال: تغتسل مرة أى: بعد كل طهر.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ خَيْرَهَا وَقَالَ: ثُمَّ اغْتَسَلِي ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَصَلِّي. والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي وابن ماجه والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (فذكر خيرها) أى: ذكر عروة حديث فاطمة بنت أبي حبيش ولفظه كما فى البيهقي وابن ماجه: فقالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ قال: لا إنما ذلك عرق وليس بالحيضة اجتنبي الصلاة أيام حيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة وإن قطر الدم على الحصر. قوله: (ثم توضئي لكل صلاة) أى: لوقت كل صلاة فاللام للتوقيت كما فى قوله تعالى: ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ﴾ الإسراء/٧٨. وبه أخذ أبو حنيفة وأحمد أن المستحاضة ومن فى معناها يتوضآن لوقت كل صلاة فيصليان فى ذلك الوقت ما شئن من الفرائض والنوافل فإذا خرج الوقت بطل وضوؤهن. وقال الشافعي: يتوضآن لكل فرض على حدته، وهن أن يصليان النوافل كلها تبعاً.

وقال مالك: لا يجب عليهن الوضوء وإنما هو مستحب لكل صلاة كما تقدم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن المستحاضة تغتسل إن انقضت أيام عاداتها ثم تتوضأ لكل صلاة.

● عَنْ عَائِشَةَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ تَغْتَسِلُ تَغْنِي مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ تَوَضَّأُ إِلَى أَيَّامٍ أَقْرَانِهَا.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (تعني) بالمشاة الفوقية أى: عائشة والآتى بالعناية أم كلثوم، وفي بعض النسخ: يعنى بالمشاة التحتية وتكون من بعض الرواة، وفي بعضها إسقاط العناية. قوله: (ثم توضأ... إلخ) أى: توضأ لكل صلاة إلى مجيء أيام حيضها المعتاد. وهذا الحديث موقوف على عائشة رضى الله تعالى عنها، وأخرجه البيهقي مرفوعاً من طريق العباس بن محمد قال: ثنا يزيد بن هارون قال: ثنا أبو العلاء يعنى أيوب بن أبي مسكين عن الحجاج بن أرطاة عن أم كلثوم عن عائشة عن النبي ﷺ قال فى المستحاضة: تدع الصلاة أيام أقرانها ثم تغتسل مرة ثم تتوضأ إلى مثل أيام أقرانها فإن رأت صفرة انتضحت وتوضأت وصلت.

﴿ باب من قال: المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر ﴾

بالظاء المعجمة أى: فى بيان قول من قال: إن المستحاضة تغتسل من وقت الظهر فيجزئها إلى وقت الظهر من اليوم الثانى.

● قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: تَغْتَسِلُ مِنْ ظُهْرِ إِلَى ظُهْرِ. وَكَذَلِكَ رَوَى دَاوُدُ وَعَاصِمٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ امْرَأَتِهِ عَنْ قَمِيرٍ عَنْ

عَائِشَةَ إِلَّا أَنَّ دَاوُدَ قَالَ: كُلُّ يَوْمٍ فِي حَدِيثِ عَاصِمٍ: عِنْدَ الظُّهْرِ. وَهُوَ قَوْلُ
سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ وَعَطَاءٍ.
والحديث أخرجه أيضاً : الدارمي.

○ معنى الحديث: غرض المصنف بهذا تقوية قول سعيد بن المسيب: إن
المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر بالطاء المعجمة بما روى عن ابن عمر وأنس بن
مالك وبما رواه داود بن أبي هند وعاصم بن سليمان الأحول عن عامر الشعبي عن
امرأة مسروق عن عائشة غير أن داود قال في روايته: تغتسل المستحاضة كل يوم مرة،
وعاصم قال: تغتسل عند الظهر؛ فالروايتان وإن اختلفتا في اللفظ فهما متحدتان معنى
لأن الغسل كل يوم مرة قدر مشترك بينهما. وبما ذكر قال سالم بن عبد الله والحسن
البصري وعطاء بن أبي مسلم الخراساني من التابعين. وقد وصل الدارمي قول ابن عمر
من طريق نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر.
وأخرج بسنده عن حميد عن الحسن قال: المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها من
الشهر ثم تغتسل من الظهر إلى الظهر. قوله: (عن الشعبي عن امرأته عن قمير) كذا
في بعض النسخ، وفي بعضها: عن امرأة ولعل لفظ امرأة زيد هنا غلطاً من النساخ فقد
ذكر المصنف هذه الرواية قريباً بلفظ ورواية داود وعاصم عن الشعبي عن قمير:
تغتسل كل يوم مرة ولم يذكر فيها: عن امرأته ثم أعاد هنا الرواية السابقة وبين الفرق
بين لفظيهما فلا يمكن أن تكون المخالفة في السند.

ويحتمل أن الشعبي ذكر مرة عن قمير باسمها ومرة عن امرأة مسروق: فجمع
الراوى بينهما وترك لفظ مسروق وغلط في ذكر الضمير، ولا يوجد للشعبي رواية عن
امرأته عن قمير، ويؤيده ما أخرجه الدارمي عن داود عن الشعبي عن قمير امرأة

مسروق أن عائشة قالت في المستحاضة: تغتسل كل يوم مرة. ولم يذكر بين الشعبي وبين قمبر أحداً.

● قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مَالِكٌ: إِنِّي لِأَظُنُّ حَدِيثَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْ ظَهْرٍ إِلَى ظَهْرٍ إِمَّا هُوَ مِنْ ظَهْرٍ إِلَى ظَهْرٍ وَلَكِنَّ الْوَهْمَ دَخَلَ فِيهِ فَقَلَبَهَا النَّاسُ. فَقَالُوا: مِنْ ظَهْرٍ إِلَى ظَهْرٍ وَرَوَاهُ الْمُسَوِّرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ قَالَ فِيهِ: مِنْ ظَهْرٍ إِلَى ظَهْرٍ فَقَلَبَهَا النَّاسُ: مِنْ ظَهْرٍ إِلَى ظَهْرٍ.

والحديث أخرجه أيضاً : الدارمي.

○ معنى الحديث: غرض المصنف بهذا بيان ما قيل في المروى عن سعيد بن المسيب فبين أن مالكاً قال: إني لأظنه من طهر إلى طهر بالطاء المهملة فغلط الناس وقلبه: من طهر إلى طهر بالطاء المعجمة ثم قوى ذلك برواية المسور بن عبد الملك.

قال الخطابي: ما أحسن ما قال مالك وما أشبهه بما ظنه من ذلك لأنه لا معنى للاغتسال من وقت صلاة الظهر إلى وقتها من الغد ولا أعلمه قولاً لأحد من الفقهاء وإنما هو طهر إلى طهر وهو وقت انقطاع الحيض.

ونازعه أبو بكر بن العربي فقال: والذي استبعده غير صحيح لأنه إذا سقط لأجل المشقة عنها الاغتسال لكل صلاة فلا أقل من الاغتسال مرة في كل يوم عند الظهر في وقت دفء النهار وذلك للتنظيف.

ورد ابن العراقي قول الخطابي لا أعلمه قولاً لأحد بقوله: فيه نظر لأن أبا داود نقله عن جماعة من الصحابة والتابعين.

أقول: ما ظنه الإمام مالك رحمه الله تعالى لم نقف على مستنده ولا يبعد أن تكون الرواية بالطاء المهملة والطاء المعجمة وقد أخرج الدارمي قول سعيد بن المسيب بطرق تؤيد أنه بالطاء المعجمة فقد أخرج بسنده عن سمي قال: سألت سعيد بن المسيب عن المستحاضة فقال: تغتسل من الظهر إلى الظهر بالمعجمة.

وعن الأوزاعي قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: تغتسل من ظهر إلى الظهر بالطاء المعجمة. وفي رواية عن سمي قال: قال سعيد تغتسل من الظهر إلى مثلها من الغد لصلاة الظهر. وأخرج بسنده عن عبد الكريم عن سعيد بن المسيب قال: المستحاضة تغتسل كل يوم عند الصلاة الأولى.

وقال الأشتري: ليس كما قال المسور ولا قلبها الناس لأن الرواية الصحيحة التي لم يرو غيرها عن ابن المسيب إنما هي من ظهر إلى ظهر بطاء معجمة ولم يقلبه أحد. فتحصل أن رواية من ظهر إلى ظهر بالطاءين المعجمتين صحيحة لا وهم فيها ولا قلب وهي مروية عن الأكبر، غير أن الخطابي قصرها على حالة خاصة فقال: وقد يحییء ما روى من الاغتسال من ظهر إلى ظهر بالمعجمة فيهما في بعض الأحوال لبعض النساء وهو أن تكون المرأة قد نسيت الأيام التي كانت عاداتها ونسيت الوقت أيضًا إلا أنها تعلم أنها كلما انقطع دمها في أيام العادة كان وقت الظهر، فهذه يلزمها أن تغتسل عند كل ظهر وتتوضأ لكل صلاة ما بينها وبين الظهر من اليوم الثاني، فقد يحتمل أن يكون سعيد بن المسيب إنما سئل عن امرأة هذه حالها فنقل الراوي الجواب ولم ينقل السؤال على التفصيل. لكن قد علمت أن الظاهر إبقاء الأثر على عمومته.

﴿ باب من قال: تغتسل كل يوم مرة ولم يقل: عند الظهر ﴾

أى: فى بيان قول من قال: تغتسل المستحاضة كل يوم مرة ولم يقيده بالظهر.

● عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا انْقَضَى حَيْضُهَا اغْتَسَلَتْ كُلَّ يَوْمٍ وَاتَّخَذَتْ صُوفَةً فِيهَا سَمْنٌ أَوْ زَيْتٌ.

○ معنى الحديث: قوله: (اغتسلت كل يوم) أى: فى أى وقت شئت: وإنما أمر على عليه السلام بذلك لأجل الاحتياط. قوله: (واتخذت صوفة... إلخ) أى: اتخذت المستحاضة صوفة مدهونة بالسمن أو الزيت ووضعتها فى فرجها لأنها تقطع جريان الدم وتلين صلابة العروق التى هى سبب لسيلان الدم والمعنى: أن المستحاضة تستعمل الصوفة المذكورة للتداوى كما أنها تستعمل الكرسف لذلك كما تقدم.

﴿ باب من قال: تغتسل بين الأيام ﴾

أى: فى بيان قول من قال: المستحاضة تغتسل أثناء أيام طهرها مرة بعد الغسل عند انتهاء أيام الحيض.

● عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُسْمانَ أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ فَقَالَ: تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ فَتُصَلِّي ثُمَّ تَغْتَسِلُ فِي الْأَيَّامِ.

○ معنى الحديث: قوله: (ثم تغتسل) أى: غسلًا واحدًا بعد انقضاء أيام عادتسها التى كانت تحيضها قبل الاستحاضة. قوله: (ثم تغتسل فى الأيام) أى: تغتسل ثانيًا فى الأيام المحسوبة لها طهرًا فتغتسل فى كل شهر مرتين مرة عند انقضاء مدة

الحيض ومرة في أيام الطهر، وهذا قول تفرد به القاسم بن محمد. والجمهور على أن الأول واجب وما عداه مندوب لتقليل الدم وتنظيف البدن.

﴿ باب من قال: تتوضأ لكل صلاة ﴾

أى: تتوضأ لكل صلاة بعد أن تغتسل مرة واحدة عند انقضاء أيام حيضها.

● عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرَفُ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ ابْنُ الْمُنْثَى: وَحَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ أَبِي عَدَى حِفْظًا فَقَالَ: عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ.

والحديث أخرجه أيضًا : النسائي.

○ معنى الحديث: هذا الحديث تقدم شرحه في باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة. ومناسبه للترجمة في قوله: فإذا كان الآخر فتوضئي أى: بعد الغسل لكل صلاة مفروضة.

قوله: (قال ابن المنى: وحديثنا به أبو عدى حفظاً) أى: من حفظه لا من كتابه وقد تقدم أن ابن أبي عدى قد حدث بهذا الحديث ابن المنى من كتابه مرة مسنداً إلى فاطمة بنت أبي حبيش وحديثه به من حفظه مسنداً إلى عائشة وأن الأول أقوى وأن ما قيل: إن فيه انقطاعاً لإسقاط عائشة بين عروة وفاطمة مردود.

قوله: (فقال عن عروة... إلخ) أى: قال ابن أبى عدى: حدثنا محمد بن عمرو عن الزهرى عن عروة عن عائشة. وهذا بيان لما حدث به ابن أبى عدى من حفظه وقد تقدم لفظه عند النسائى.

﴿ باب من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث ﴾

أى: فى بيان قول من قال: إن الوضوء لا يجب على المستحاضة إلا عند حدث آخر غير جريان الدم.

● عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ اسْتَحِضَتْ فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَنْتَظِرَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلَ وَتُصَلِّيَ فَإِنْ رَأَتْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ تَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (فإن رأت شيئاً من ذلك) لعل المراد به حدث غير الدم لأنه لا يجب الوضوء من الدم الخارج، منها ولو أريد به الدم لم يكن للجملة الشرطية معنى لأنها مستحاضة فلم تزل ترى الدم ما لم تنقطع استحاضتها، وبهذا التقرير يطابق الحديث الترجمة.

ويحتمل أن المراد بقوله: (شيئاً من ذلك) أى: من الدم بل هو الظاهر من لفظ الحديث فمتى رأت الدم توضع لكل صلاة وإذا انقطع عنها الدم وقتاً كاملاً تصلى بالوضوء الواحد ما شاءت ما لم يحدث لها حدث، سواء أكان الحدث دمها الخارج أم غيره. وعلى هذا الاحتمال درج العينى فى شرحه حيث قال: فإن رأت بعد ذلك شيئاً

توضأت وصلت ولا ينتقض وضوؤها إلا بخروج الوقت عند أبي حنيفة ومحمد. وعند أبي يوسف: ينتقض بالدخول أيضاً. وقال ظفر: ينتقض بالدخول والخروج وهذا مذهب أحمد في أصح الروايتين عنه وقد عرف في الفروع وهذا الحديث مرسل. وعلى هذا الاحتمال يكون الحديث غير مطابق للترجمة.

● عَنْ رَبِيعَةَ أَلَّهْ كَانَ لَا يَرَى عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ وَضُوءاً عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ إِلَّا أَنْ يُصِيبَهَا حَدَثٌ غَيْرُ الدَّمِ فَتَوَضَّأَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ يَعْنِي ابْنَ أَنَسٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (كان لا يرى على المستحاضة وضوءاً... إلخ) قال الخطابي: قول ربعة شاذ وليس العمل عليه. وما قاله غير مسلم فقد وافقه مالك وكذا أبو حنيفة لأنه لا يرى عليها الوضوء لكل صلاة بل يراه عليها لوقت كل صلاة. قوله: (حدث غير الدم) كريح وبول وغائط.

﴿ باب في المرأة ترى الصفرة والكدرة بعد الطهر ﴾

أى: في بيان ما تراه المرأة من الكدرة والصفرة بعد مضى أيام عاداتها هل يعد ذلك من الحيض ؟

● عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ وَكَانَتْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا.

والحديث أخرجه أيضاً : البيهقي والحاكم وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (كنا لا نعد الكدرة... إلخ) أى: كنا لا نعد ما ذكر في زمن النبي ﷺ بعد أيام الحيض حيضاً مع علمه بذلك. وبهذا يعطى الحديث حكم الرفع ولو لم تصرح بذكر زمن النبي ﷺ.

والكدرة بضم الكاف وسكون الدال المهملة في الأصل لون بين الصفرة والشفرة ويسمى اللون الترابي والمراد بها هنا دم يكون بلون الماء الوسخ.

والصفرة المراد بها الماء الذى تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار. قوله: (بعد الطهر) أى: بعد مضي أيام الحيض وإن لم تغتسل.

وما في رواية الدارمي من قوله: بعد الغسل فمحمول على الغالب؛ لأن المرأة تبادر إلى الغسل بعد انقطاع دمها.

والحديث يدل بمنطوقه على أن الصفرة والكدرة بعد الطهر ليستا من الحيض وبمفهومه على إنهما قبله من الحيض، وقد نسب القول بذلك في البحر إلى زيد بن على والهادى والمؤيد بالله وأبى طالب وهو مذهب مالك ولا تنافى بين هذا الحديث وبين ما علقه البخارى بلفظ: كن النساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء. لحمل هذا على ما إذا رأت الصفرة أو الكدرة في أيام الحيض وحمل حديث أم عطية على ما إذا رأتهما في غيرها وما روى عن عائشة: كنا نعد الصفرة والكدرة حيضاً. فقال النووي في شرح المذهب: لا نعلم من رواه بهذا اللفظ. قال الخطابي: اختلف الناس في الصفرة والكدرة بعد الطهر والنقاء فروى عن على أنه قال: ليس ذلك بحيض ولا تترك لها الصلاة ولتوضاً ولتصلي وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي. وقال سعيد بن المسيب: إذا رأت ذلك اغتسلت وصلت وبه قال أحمد بن حنبل.

وعن أبي حنيفة: إذا رأت بعد الحيض وبعد انقطاع الدم الصفرة والكدرة يوماً أو يومين ما لم تجاوز العشرة فهو من حيضها ولا تطهر حتى ترى البياض خالصاً. واختلف قول أصحاب الشافعي في هذا: فالمشهور من مذهب أصحابها أنها إذا رأت الصفرة والكدرة بعد انقطاع دم العادة ما لم تجاوز خمسة عشر يوماً فإنها حيض.

وقال بعضهم: إذا رأتها في أيام العادة كانت حيضاً ولا تعتبرها فيما جاوزها. وأما البكر أى: المبتدأة إذا رأت أول ما رأت الدم صفرة أو كدرة فإنها لا تعده في قول أكثر الفقهاء حيضاً، وهو قول عائشة وعطاء.

وقال بعض أصحاب الشافعي: حكم المبتدأة بالصفرة والكدرة حكم الحيض. قال العيني: حجة أصحابنا ما رواه مالك ومحمد بن الحسن في موطنهما عن علقمة ابن أبي علقمة عن أمه مولاة عائشة قالت: كانت النساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من الحيض يسألنها عن الصلاة فتقول لهن: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء. تريد بذلك الطهر من الحيض. والقصة بالقاف المفتوحة والصاد المشددة المهملة الجص والمعنى هنا على التشبيه والمراد أن تخرج القطنة أو الخرقة التي تحتشى بها المرأة كأنها قصة لا يخالطها صفرة. وقيل: المراد النقاء من أثر الدم ورؤية القصة مثل لذلك.

قال محمد: وبهذا نأخذ لا تطهر المرأة ما دامت ترى حمرة أو صفرة أو كدرة حتى ترى البياض خالصاً.

أما كون الصفرة حيضاً فقد ثبت من أثر عائشة، وأما كون السواد حيضاً فثبت من قوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش: إذا كان دم الحيضة فإنه دم أسود يعرف فأمسكى عن الصلاة. وأما الحمرة فهي أصل لون الدم، وفي رواية العقبلي عن عائشة:

دم الحيض أحمر قان ودم الاستحاضة كفسالة اللحم. وأما الحضرة فاختلِفوا فيها والصحيح أن المرأة إن كانت من ذوات الأقراء تكون حيضاً ويحمل على فساد الغذاء وإن كانت كبيرة لا ترى غير الحضرة لا يكون حيضاً، وعند أبي يوسف الكدرة ليست بحيض إلا بعد الدم.

﴿ باب المستحاضة يغشاها زوجها ﴾

يعنى: يجامعها حال سيلان دم الاستحاضة.

● عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا.

والحديث أخرجه أيضاً : البيهقي والنووي.

معنى الأثر: قوله: (أنها كانت مستحاضة... إلخ) يؤخذ من هذين الأثرين جواز وطء المستحاضة حال جريان الدم، وهو ما عليه الجمهور منهم ابن عباس وابن المسيب والحسن البصري وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة وحماد بن أبي سليمان وبكر بن عبد الله المزني والأوزاعي والثوري وأبو ثور ومالك والشافعي مستدلين بهذين الأثرين.

وقالت طائفة: لا يجوز وطء المستحاضة منهم النخعي والحكم وهو رواية عن أحمد.

وكرهه ابن سيرين واستدلوا بما رواه الخلال عن عائشة: المستحاضة لا يغشاها زوجها. قالوا: ولأن بها أذى فيحرم وطؤها كالحائض؛ لكن هذا لا يصلح دليلاً على المنع لأن المنع لا يكون إلا بدليل عن النبي ﷺ ولم نعلم لذلك دليلاً.

والراجح جواز وطئها لما تقدم من أن الصحابي لا يقدم على ذلك مع ورود النهي عن قربان الحائض إلا بإذن منه ﷺ وأيضاً فإنه لم يرد عنه ﷺ ما يدل على منع وطء المستحاضة. وهذا الأثر أخرجه البيهقي وقال: يذكر عن ابن عباس أنه أباح وطأها. وأخرج الدارمي عن ابن عباس في المستحاضة أنه لم ير بأساً أن يأتيها زوجها. قال المنذرى: في سماع عكرمة من أم حبيبة وحنّة نظر وليس فيهما معنى في الحديثين ما يدل على سماعه منهما. ومقصود المنذرى بذلك بيان أن في الأثرين انقطاعاً.

﴿ باب ما جاء في وقت النفاء ﴾

أى: في بيان مقدار الزمن الذى تمكنه المرأة النفاء من غير صلاة ولا صوم. والنفاء: المرأة التى أصابها النفاس وهو الدم الخارج عقب الولادة أو حالها يقال: نفست المرأة بالبناء للمفعول فهى نفساء والجمع نفاس بكسر أوله كعشاء وعشار.

● عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كَانَتْ النَّفْسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقْعُدُ بَعْدَ نَفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَكُنَّا نَطْلِي عَلَى وُجُوهِنا الْوَرَسَ تَغْنِي مِنَ الْكَلْفِ.

والحديث أخرجه أيضاً : ابن ماجه وأحمد والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (تقعد بعد نفاسها... إلخ) أى: تمكث النفاء بعد ولادتها من غير صلاة أربعين يوماً أو ليلة، وأو للشك من الراوى، وهذا بالنسبة لبعض النفساء وإلا فلا يمكن اتفاق عادة كل النساء في عصر في مدة النفاس أو الحيض، ويؤيده ما رواه ابن ماجه عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ وقت للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك.

قوله: (وكنا نطلى... إلخ) بفتح النون وضمها وكسر اللام فيهما أى: نلطح من طليت الشيء بالدهن وغيره طليًا من باب رمى. والورس بفتح الواو وسكون الراء نبت أصفر يكون باليمن ويصبع به ينبت بين الشتاء والصيف. قوله: (تعنى من الكلف) أى: تقصد أم سلمة أن طلاء الوجوه بالورس إنما هو من أجل الكلف بفتحين شيء يعلو الوجه كالسمسم وهو لون بين السواد والحمرة أو هو حمرة كدرة تعلو الوجه، والحكمة فى طلاء وجوههن بالورس مداواة ما ظهر على وجوههن من التغير الناشئ عن الولادة.

وبهذا الحديث تمسك من قال: إن أكثر النفاس أربعون يومًا، وهو قول أكثر أهل العلم وقد روى ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان وعلى وابن عباس وأنس بن مالك وعائشة وأم سلمة وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق بن راهويه.

وروى عن الشعبي وعطاء أنهما جعلتا أقصى النفاس شهرين، وإليه ذهب الشافعي، وحكى عن مالك أنه كان يقول به الأول ثم رجع عنه وقال: تسأل النساء عن ذلك ولم يجد فيه حدًا إلا أن أصحابه ثابتون على قوله الأول قالوا: إذ هو أكثر ما وجد.

وقال الحسن البصري: خمسون.

لكن الحديث يرد عليهم، وهو وإن كان فى سنده مقال إلا أن الأدلة الدالة على أن أكثر النفاس أربعون يومًا متعاضدة بالغة إلى حد الصلاحية والاعتبار، فالمصير إليها متعين: منها ما رواه فى المستدرک والدارقطنى بإسنادهما إلى عثمان بن أبى العاص قال: وقت رسول الله ﷺ للنساء أربعين يومًا.

ومنها: ما رواه الطبراني في معجمه الأوسط بإسناده إلى جابر قال: وقت رسول الله ﷺ للنفساء أربعين يوماً.

ومنها: ما أخرجه ابن عدى في الكامل بإسناده إلى أبي الدرداء وأبي هريرة قالوا: قال رسول الله ﷺ: تنتظر النفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإن بلغت أربعين يوماً ولم تر الطهر فلتغتسل وهي بمنزلة المستحاضة ومنها ما تقدم عند ابن ماجه.

قال الترمذى في سننه: قد أجمع أهل العلم من أصحاب النبی ﷺ والتابعين ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل وتصلی فإذا رأت الدم بعد الأربعين فإن أكثر أهل العلم قالوا: لا تدع الصلاة بعد الأربعين.

وأما أقل النفاس فقد اختلف فيه العلماء:

فذهبت الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أنه لا حد لأقله. وكذا عند أبي حنيفة وأصحابه بالنسبة للعبادة إلا إن احتيج للعدة فقال أبو حنيفة: أقله خمسة وعشرون يوماً. وعند أبي يوسف أحد عشر يوماً، وعند محمد أقله ساعة، فإذا قال رجل لامرأته: إذا ولدت فأنت طالق فولدت ثم قالت: مضت عدتي فأقل مدة تصدق فيها عند الإمام خمسة وثمانون يوماً خمسة وعشرون نفاساً وخمسة عشر طهرًا ثم ثلاث حيض كل حيضة خمسة أيام وطهران بين الحيضتين ثلاثون يوماً.

وعند أبي يوسف أدنى مدة تصدق فيها خمسة وستون يوماً أحد عشر نفاساً وخمسة عشر طهرًا وثلاث حيض كل حيضة ثلاثة أيام بينهما طهران ثلاثون يوماً. وعند محمد تصدق في أربعة وخمسين يوماً وساعة خمسة عشر طهرًا ثم ثلاث حيض بتسعة ثم طهران ثلاثون وساعة نفاساً.

وقال زيد بن علي: مقدار ثلاثة أقرأ فإذا كانت المرأة تحيض خمسًا فأقل نفاسها خمسة عشر يومًا.

وقال الثوري: ثلاثة أيام. وجميع الأقوال ما عدا الأول لا دليل عليها ولا مستند لها إلا الظنون.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن أكثر مدة النفاس أربعون يومًا، وعلى مشروعية التداوى.

﴿ باب الاغتسال من الحيض ﴾

أى: فى بيان كيفية اغتسال الحائض من الحيض، وفى نسخة: باب الاغتسال من الحيض.

● عَنْ أُمِّةَ بِنْتِ أَبِي الصَّلْتِ عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ قَدْ سَمَّاهَا لِي قَالَتْ: أَرَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَقِيبة رَحْلِهِ قَالَتْ: فَوَاللَّهِ لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصُّبْحِ فَأَنَاحَ وَنَزَلْتُ عَنْ حَقِيبة رَحْلِهِ فَإِذَا بِهَا دَمٌ مِنِّي فَكَأَنْتُ أَوَّلَ حَيْضَةٍ حِضَّتْهَا قَالَتْ: فَتَقَبَّضْتُ إِلَى النَّاقَةِ وَاسْتَحْيَيْتُ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بِي وَرَأَى الدَّمَ قَالَ: مَا لَكَ لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَصْلِحِي مِنْ نَفْسِكَ ثُمَّ خُذِي إِنَاءً مِنْ مَاءٍ فَاطْرَحِي فِيهِ مِلْحًا ثُمَّ اغْسِلِي مَا أَصَابَ الْحَقِيبةَ مِنَ الدَّمِ ثُمَّ غُودِي لِمَرْكَبِكَ. قَالَتْ: فَلَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

خَبِيرَ رَضَخَ لَنَا مِنَ الْفَيِّ قَالَتْ: وَكَأَنَّ لَا تُطَهَّرُ مِنْ حَيْضَةٍ إِلَّا جَعَلَتْ فِي طَهْوَرِهَا مِلْحًا وَأَوْصَتْ بِهِ أَنْ يُجْعَلَ فِي غُسْلِهَا حِينَ مَاتَتْ.

○ معنى الحديث: قوله: (أردفني رسول الله ﷺ ... إلخ) أى: حملني خلفه على ظهر الدابة. والإرداف لا يستلزم الماسة فلا إشكال في إردافه ﷺ إياها. والحقية بفتح الحاء المهملة وكسر القاف الزيادة التي تجعل في مؤخر القتب ويطلق على الوعاء الذي يجمع فيه الرجل متاعه ويشده في مؤخر الرجل والمراد هنا الأول وجمعها حقائب وحقب مثل سفينة وسفائن وسفن. والرحل يطلق على كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع وعلى المركب الذي يركب عليه على الإبل وهو المراد هنا.

قوله: (فوالله فلم يزل ... إلخ) هكذا في بعض النسخ أى: استمر ﷺ سائرا إلى الصبح، وفي أكثر النسخ: فوالله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح أى لصلاة الصبح. قوله: (فإذا بها دم منى ... إلخ) أى: ففاجأني أن رأيت بالحقية دما منى وكان الدم الذي أصاب الحقية أول حيضة. والتأنيث باعتبار الحيضة. قوله: (فتقبضت) من التقبض أى: انزويت استحياء يقال: تقبض الجلد أى: انزوى.

قوله: (لعلك نفست) بفتح النون وكسر الفاء أى: حضت، وجاء في الولادة بضم النون أيضًا.

قال ابن الأثير: يقال: نفست المرأة بضم النون وفتحها إذا ولدت فأما الحيض فلا يقال فيه إلا: نفست بالفتح.

قوله: (فأصلحي من نفسك) أى: أصلحي حالك بما اعتاده الحيض من نحو تلجم يمنع ظهور أثر الدم.

قوله: (فاطرحي فيه ملحًا) أى: من المطعوم لما فيه من المبالغة في التنقية. ويحتمل أن يكون المراد غير المطعوم الذي يظهر في الأرض السبخة والأحجار التي تملح.

قوله: (فلما فتح رسول الله ﷺ خير) هي اسم لجملة من الحصون والقرى سميت باسم رجل من العماليق نزلها وهو خير بن قايبة بينها وبين المدينة ثمانية برد إلى جهة الشام وكان فتحها في المحرم سنة سبع من الهجرة وذلك أن النبي ﷺ لما رجع من الحديبية وعده الله فتح خير بقوله: ﴿وَأَتَابَهُمْ فَفَتْحاً قَرِيباً﴾ الفتح/١٨. خرج إلى خير فصحبها بكرة على غرة من أهلها فلما نزل بساحتهم سار إليهم قوم من أسدر وغطفان ليظاهروا اليهود فالقى الله الرعب في قلوبهم فرجعوا ثم هموا أن يتوجهوا إلى المدينة فاعجزهم الله تعالى وذلك قوله: ﴿وَكَفَّ أَيْدِي النَّاسِ عَنْكُمْ﴾ الفتح/ ٢٠. ثم أقبل ﷺ على حصونها فافتتحها حصناً حصناً حتى انتهى إلى أمنع حصونهم فحاصروهم فيه بضعة عشرة ليلة ثم تأخر لمرض أصابه، فأخذ الراية أبو بكر وقاتل قتالاً شديداً ثم رجع ولم يتم الفتح، ثم عمر كذلك فقال النبي ﷺ: لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله يفتح الله على يديه، فبات الناس يخوضون ليلتهم فيمن يعطاها فلما أصبح قال: أين على ؟ فقالوا: هو يا رسول الله يشتكى عينه فأتى به فبصق ﷺ في عينه ودعا له فبرأ وأعطاه الراية فقاتل حتى تم الفتح على يديه.

قوله: (رضخ لنا من الفء) أى: أعطانا قليلاً منه يقال: رضخت له رضاخاً من باب نفع أعطيته شيئاً ليس بالكثير، والفء يطلق على الخراج وعلى الغنمة وهي المراتة هنا.

قوله: (قالت: وكانت... إلخ) أى: قالت أمية بنت أبي الصلت: وكانت الغفارية لا تريد أن تتطهر من الحيض إلا جعلت ملحاً في الماء الذي تريد أن تتطهر به. وتطهر بتشديد الطاء المهملة أصله تتطهر أبدلت التاء الثانية طاء. وأدغمت في الطاء. وأوصت بالملح أن يكون في غسلها حين موتها لزيادة التنظيف.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مزيد تواضعه ﷺ وسعة رحمته وجميل عشرته وعظيم خلقه حيث أردف المرأة على مركوبه. وعلى جواز استعمال الملح في غسل الثوب من الدم لتنقيته، وفي معناه سائر المطعومات فيجوز غسل ثياب الحرير بالعسل إذا كان يفسدها الصابون وبالخل إذا أصابها الحبر ويجوز التدلك بالبخالة وغسل الأيدي بدقيق الباقلاء والترمس ونحوهما من الأشياء التي لها قوة الجلاء.

وعن يونس بن عبد الأعلى: دخلت الحمام بمصر فرأيت الشافعي يتدلك بالبخالة. وفي مصنف عبد الرزاق بسنده إلى حماد عن إبراهيم النخعي أنه كان لا يرى بأساً أن يغسل الرجل يده بشيء من الدقيق والسويق.

وفيه عن أبي معشر قال: أكلت مع إبراهيم سمكاً فدعا لي بسويق فغسلت يدي وفيه قال: سئل جابر بن زيد عن الرجل يغسل يده بالدقيق والخبز من الغمر فقال: لا بأس بذلك والغمر بضم الغين المعجمة وسكون الميم الزعفران.

وكره ذلك بعضهم فقد روى ابن أبي شيبة عن الحسن أنه كان يكره أن يغسل يده بدقيق أو بطحين.

ودل الحديث أيضاً على وجوب غسل دم الحيض، وعلى مشروعية الإعطاء من الغنيمة للنساء ومن في معانهن، وعلى ما كانت عليه نساء الصحابة من الاهتمام بأمر الجهاد والتمسك بإرشاداته ﷺ والعمل على مقتضاها والإيضاء بتنفيذها حتى بعد الموت.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ أَسْمَاءَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِحْدَانَا إِذَا طَهَّرَتْ مِنَ الْمَحِيضِ؟ قَالَ: تَأْخُذُ سِدْرَهَا وَمَاءَهَا فَتَوَضَّأُ ثُمَّ تَغْسِلُ رَأْسَهَا وَتَذْلِكُهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَاءُ أَصُولَ شَعْرِهَا ثُمَّ

تُفَيْضُ عَلَى جَسَدِهَا ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَتَهَا فَتَطْهَرُ بِهَا. قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَتَطْهَرُ بِهَا؟ قَالَتْ غَائِثَةٌ: فَعَرَفْتُ الَّذِي يَكْنِي عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهَا: تَتَّبَعِينَ بِهَا آثَارَ الدَّمِ.

والحديث أخرجه أيضاً : البخارى ومسلم والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (تأخذ سدرها وماءها) كأنها سألت عن الكيفية المطلوبة أعم من أن تكون مطلوبة على سبيل الوجوب أو الندب في الغسل فيبينها لها ﷺ وإلا فاستعمال السدر ليس بفرض وكذا الوضوء وأخذ الفرصة فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث على افتراض شيء من ذلك، والمراد بالسدر: ورق النبق المطحون، ففي المصباح: إذا أطلق السدر في الغسل فالمراد الورق المطحون.

أى: أنه يدق ويدلك به الجسد مع الماء، ويحتمل أنه يغلى في الماء ثم يغسل به والغرض من استعماله التنظيف ويلحق به ما يقوم مقامه في ذلك كالصابون والأشنان. قوله: (فرصتها) بكسر الفاء وحكى تثليثها وسكون الراء وبالصاد المهملة قطعة من قطن أو خرقة تستعملها المرأة في مسح دم الحيض، ويطلب أن تطيب بالمسك أو غيره من الطيب لتطيب المحل وقطع الرائحة الكريهة كما يدل عليه الحديث الآتى.

قوله: (فتطهر بها) بتخفيف الطاء المهملة على حذف إحدى التاءين وبتشديدها بإبدال التاء طاء وإدغامها في الطاء أى: تطيب بها كل ما أصابه الدم من جسدها، وهذا مستحب لكل مغتسلة من حيض أو نفاس سواء المتزوجة وغيرها وتستعمله بعد الغسل فإن لم تجد طيباً استحب لها استعمال طين أو نحوه مما يزيل الرائحة الكريهة فإن لم تجد شيئاً فالماء كاف. وما قيل من أنها تستعمل ذلك قبل الغسل فهو غير موافق يرده صريح الحديث.

قوله: كيف أتطهر بها ؟ أى: بالفرصة، وإنما قالت ذلك لما فهمته من أن المراد بالتطهر الغسل. قوله: (يكفى عنه) بفتح الياء وسكون الكاف أى: يعبر عنه بتطهر، وفي رواية البخارى: فأخذتها فجذبها فأخبرتها بما يريد النبي ﷺ. قوله: (آثار الدم) جمع أثر بفتحتين وأثر الشيء ما بقى من رسمه. وفي بعض النسخ تبعين أثر الدم بالإنفراد.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب السعى لتعلم أحكام الدين. وعلى مشروعية السؤال عما خفى من الأحكام ولو كان من شأنه أن يستحيى من ذكره وكان المستول أعظم الناس وعلى أنه تطلب الكناية عما يستحيى من التصريح به. وعلى أن المستول يطلب منه أن يجيب السائل بأوضح بيان. وعلى استحباب استعمال السدر في الغسل لأجل التنقية والنظافة. وعلى استحباب بدء الغسل بالوضوء. وعلى طلب ذلك الرأس حتى يبلغ الماء أصول الشعر، وعلى تقديم غسله على باقى أعضاء الجسد. وعلى أنه يطلب من المرأة أخذ شيء من مسك أو طيب بعد انتهاء غسلها وجعله في قفنة أو خرقة وتتبع بها أثر الدم في أى موضع أصابه الدم من بدنها.

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا ذَكَرَتْ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ فَأَثْنَتْ عَلَيْهِنَّ وَقَالَتْ لِهِنَّ مَعْرُوفًا وَقَالَتْ: دَخَلْتُ امْرَأَةً مِنْهُنَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: فَرِصَةٌ مُمَسَّكَةٌ قَالَ مُسَدَّدٌ: كَانَ أَبُو عَوَّانَةَ يَقُولُ: فَرِصَةٌ وَكَانَ أَبُو الْأَخْوَصِ يَقُولُ: قَرِصَةٌ.

والحديث أخرجه أيضًا : النووى والعينى.

○ معنى الحديث: قوله: (نساء الأنصار) أى: أهل المدينة وهم الذين تعاهدوا بنصر النبي ﷺ على من عاداه.

قوله: (فأنت عليهن) أى: وصفتن بخير وهو عطف تفسير على ذكرت.
قوله: (وقالت هن معروفًا) أى: قالت فى حقهن قولاً حسناً وفيه: نعم النساء نساء
الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن فى الدين كما يأتى بعد.

قوله: (دخلت امرأة) هى أسماء المذكورة فى الرواية السابقة.

قوله: (فذكر معناه) أى: ذكر أبو عوانة معنى الحديث السابق غير أنه قال فى
روايته: فرصة ممسكة بضم الميم الأولى وفتح الثانية وتشديد السين المهملة المفتوحة أى
مطية بالمسك يتبع بها أثر الدم لتقطع رائحة الأذى. وقيل: هى بضم فسكون وفتح
السين مخففة من الإمساك أى: أنها تمسكها بيدها فتستعملها لأنه لم يكن المسك
عندهم بالحال الذى يمتن هذا الامتحان فيستعمل فى الحيض، وقيل: ممسكة أى: خلقة
وهى التى أمسكت كثيراً فإنه أراد ألا تستعمل الجديد من القطن وغيره للارتفاع به
ولأن الخلق أصلح لذلك. وروى بكسر السين أى: ذات مساك تمسك به يبعد اليد عن
الأذى، وروى مسك بكسر الميم أى: قطعة من المسك الطيب. وروى بفتح الميم أى:
قطعة جلد فيه شعر. والأول أظهر لقوله فى بعض الأحاديث: فإن لم تجد فطيباً غيره
فإن لم تجد فالماء كاف.

واختلف فى الحكمة فى استعمال المسك: فالصحيح المشهور أن المقصود به تطيب
الخل ودفع الرائحة الكريهة. وحكى الماوردى عن البعض: أن المقصود منه كونه إلى
علوق الولد أسرع لكن قال النووى: قول من قال إن المقصود الإسراع فى العلوق
ضعيف أو باطل فإنه على مقتضى قوله ينبغى أن يخص به ذوات الزوج الحاضر الذى
يتوقع جماعه فى الحال وهو شئ لم يصير إليه أحد نعلمه. وإطلاق الأحاديث يرد على
من التزمه بل الصواب أن المراد تطيب الخل وإزالة الرائحة الكريهة وأن ذلك
مستحب لكل مغتسلة من الحيض أو النفاس سواء ذات الزوج أو غيرها. قوله:

(كان أبو عوانة يقول: فرصة) بالفاء هكذا في أكثر النسخ، وفي نسخة العيني: قرصة بالقاف المفتوحة والراء الساكنة والصاد المهملة أى: شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الأصبعين.

قوله: (وكان أبو الأحوص يقول: قرصة) بفتح القاف وبالصاد المهملة هكذا في أكثر النسخ، وفي العيني: قرصة بفتح القاف أو ضمها وبالضاد المعجمة أى: قطعة مقروضة وحكى هذا عن أبي عبيد وابن قتيبة. والمشهور الرواية الأولى فرصة بالفاء والصاد المهملة وقد صوبها النووى.

﴿ باب التيمم ﴾

لما فرغ من الطهارة المائية صغرى وكبرى وما يتعلق بهما شرع في بيان الطهارة الترايبية وهى التيمم. وأخره عنهما اقتداءً بالكتاب، ولأنه يدل عنهما ولذا لا يصار إليه إلا عند العجز عنهما، وترجم له بالباب دون الكتاب؛ لأنه نوع من الطهارة فيشملة كتاب الطهارة. والتيمم في اللغة: مطلق القصد. وفي الشرع: قصد الصعيد الطاهر لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة أو غيرها مما يمنع منه الحدث، وسبب وجوبه هو سبب وجوب الوضوء، وشرط جوازه العجز عن استعمال الماء؛ لأنه خلف عنه فلا يشرع معه. وهو من خصائص هذه الأمة لحديث جابر أن النبي ﷺ قال: أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلى نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لى الأرض وفى رواية: ولأمتى مسجداً وطهوراً فأما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس عامة. رواه البخارى ومسلم، وثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

وهل هو عزيمة أو رخصة ؟ خلاف، وفصل بعضهم فقال: هو لعدم الماء عزيمة وللعذر من نحو مرض رخصة.

وقد أجمع العلماء على مشروعيته في الحدث الأصغر والأكبر؛ لما روى عن أبي هريرة: أن أناساً من أهل البادية أتوا النبي ﷺ فقالوا: إنا نكون بالرمال الأشهر الثلاثة والأربعة ويكون فينا الجنب والنفساء والحائض ولسنا نجد الماء فقال: عليكم بالأرض ثم ضرب بيده الأرض لوجهه ضربة ثم ضرب ضربة أخرى فمسح على يديه للمرفقين. رواه أحمد وغيره بسند فيه ضعف. ولم يخالف في ذلك أحد إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي من قصره على الحدث الأصغر.

وروى هذا عن عمر وابن مسعود وقد قيل: إنهما رجعا عنه. وثمرته مختلف فيها، فعند الحنفية يستباح به كل ما لا يصح إلا بالطهارة كدخول المسجد وحمل القرآن للجنب فيصلى به المتيّم ما شاء من فرض ونفل ما لم يحدث أو يجد الماء لأنه بدل مطلق عند عدم الماء، ويرتفع به الحدث إلى زوال العذر لما روى عن أبي ذر مرفوعاً: الصعيد طهر لمن لم يجد الماء ولو عشر سنين. رواه الترمذى وصححه.

وعند الجمهور ومنهم باقى الأئمة: أنه لا يرفع الحدث بل يبيح الصلاة فيستباح به فريضة وما شاء من النوافل ولا يجمع بين فريضتين بتيّم واحد وإن نوى بتيّمه الفرض استباح الفريضة والنافلة وإن نوى النفل استباح النفل ولم يستباح به الفرض. وله أن يصلى على جناز بتيّم واحد. وله أن يصلى بالتيّم الواحد فريضة وجناز ولا يتيّم قبل دخول وقتها.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسِيدَ بْنَ حُضَيْرٍ وَأَنَاسًا مَعَهُ فِي طَلَبِ قِلَادَةٍ أَضَلَّتْهَا عَائِشَةُ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضْوءٍ فَأَتَوْا

النبي ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَأُنْزِلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ زَادَ ابْنُ عُفَيْلٍ فَقَالَ لَهَا أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تُكْرِهِيهِ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَكَ فِيهِ فَرْجًا.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والبيهقى وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (في طلب قلادة) بكسر القاف هى التى تعلق فى العنق وتسمى عقدًا. قوله: (أصلتها عائشة) أى: فقدتها يقال ضل الشيء ضاع وأصلته إذا فقدته. والإظهار فى مقام الإضمار للإيضاح.

قوله: (فصلوا بغير وضوء) فيه دليل على وجوب الصلاة على فاقد الطهور: لأنهم صلوا معتقدين وجوب الصلاة عليهم وأقرهم النبي ﷺ على ذلك ولو كانت الصلاة غير واجبة حينئذ لأنكر عليهم النبي ﷺ وجوب الصلاة.

وبه قال الشافعى وأحمد وجهور الحديثين وأكثر أصحاب مالك، لكن اختلفوا فى وجوب الإعادة فالنصوص عن الشافعى وجوبها وصححه أكثر أصحابه. واحتجوا بأنه عذر نادر فلا يسقط الإعادة.

والمشهور عن أحمد: لا تجب الإعادة. وبه قال المزنى وسحنون وابن المنذر واحتجوا بحديث الباب؛ لأنها لو كانت واجبة لبيها لهم النبي ﷺ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. ورد بأن الإعادة لا تجب على الفور فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة.

وقال مالك وأبو حنيفة فى المشهور عنهما: لا تصح الصلاة عند فقد الطهورين لما تقدم للمصنف فى باب فرض الوضوء وفيه: لا يقبل الله صلاة بغير طهور.

وأجابوا عن حديث الباب باحتمال أنه ﷺ أنكر عليهم صلاتهم بلا طهارة وعدم ذكر الإنكار في الحديث لا يستلزم عدمه في الواقع، فتكون صلاتهم تلك اجتهاداً والمجهد يخطئ ويصيب والبيان يجوز تأخيره إلى وقت الحاجة ولا يجوز تأخيره عن وقتها. وبأن حديث: لا يقبل الله صلاة بغير طهور صريح في عدم جواز الصلاة عند عدم الطهارة وحديث الباب لو سلم عدم إنكاره ﷺ يدل على جوازها احتمالاً فهو لا يعارض حديث المنع. لكن قال أبو حنيفة وأصحابه: يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والأوزاعي.

وقال مالك فيما حكاه عنه المدنيون: لا يجب عليه القضاء. وهذه الأقوال هي المشهورة في المسألة.

قوله: (فأنزلت آية التيمم) كان نزولها في غزوة بني المصطلق سنة خمس من الهجرة واختلف في المراد هنا بآية التيمم أي آية النساء أم آية المائدة؟ فقال القرطبي: هي آية النساء؛ لأن آية المائدة تسمى آية الوضوء ولا ذكر له في آية النساء فيتجه تخصيصها بآية التيمم.

والظاهر أن المراد بها هنا آية المائدة وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ المائدة/٦. وقد جنح إلى ذلك البخاري فأخرج الحديث المتعلق بهذه القصة في تفسير سورة المائدة وأيد ذلك برواية عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه فزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ

اللَّهُ لِيَخْفَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَسِمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ المائدة/٦. وفي هذا دليل على أن الوضوء كان واجبا قبل نزول آيته.

قال ابن عبد البر: معلوم عند جميع أهل المغازي أنه ﷺ لم يصل منذ فرضت عليه الصلاة إلا بوضوء. وفي قوله في هذا الحديث: آية التيمم إشارة إلى أن الذي طرأ عليهم من العلم حينئذ هو حكم التيمم لا حكم الوضوء.

والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه معلوما بالتسزيل. وقال غيره: ويحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل أولاً فعملوا به الوضوء ثم نزل باقيها المتعلق بالتيمم في هذه القصة وإطلاق آية التيمم على هذا من إطلاق اسم الجزء على الكل. لكن رواية عمرو بن الحارث التي أخرجها البخاري في التفسير تدل على أن الآية نزلت جميعها في هذه القصة فالظاهر ما قاله ابن عبد البر.

قوله: (زاد ابن نفيل... إلخ) أي: زاد عبد الله بن محمد بن نفيل شيخ المصنف في روايته: فقال لها أسيد بن حضير: يرحمك الله ما نزل بك أمر... إلخ. أي: ما أصابك شيء يحزنك إلا كان فيه فرج لك وللمسلمين. وفي رواية للبخاري: فقال أسيد بن حضير لعائشة: جزاك الله خيراً فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك وللمسلمين فيه خيراً. وفي رواية مسلم وابن ماجه: فوالله ما نزل أمر قط إلا جعل الله منه مخرجاً وجعل للمسلمين فيه بركة. وفي رواية عبد الرحمن بن القاسم عند مالك: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر بل هي مسبوقة بغيرها من البركات. وهذا يشعر بأن تلك القصة كانت بعد قصة الإفك فبدل على تعدد ضياع العقد.

قال محمد بن حبيب الأخباري: سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع وغزوة بني المصطلق.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب المحافظة على المال وإن قلَّ. وعلى جواز السفر بالنساء في الجهاد وكذا غيره عند الأمن عليهن. وعلى مشروعية طلب المال الضائع. وعلى جواز اتخاذ النساء الحلى واستعماله تجملاً لأزواجهن. وعلى مشروعية الصلاة لفاقد الطهور. وعلى أن سبب مشروعية التيمم ضياع عقد عائشة رضي الله تعالى عنها.

● عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّهُمْ تَمَسَّحُوا وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّعِيدِ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ ثُمَّ مَسَحُوا وَجُوهَهُمْ مَسْحَةً وَاحِدَةً ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ مَرَّةً أُخْرَى فَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ كُلَّهَا إِلَى الْمَنَاكِبِ وَالْأَبَاطِ مِنْ بُطُونِ أَيْدِيهِمْ.

والحديث أخرجه أيضاً : الطحاوى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: غرض المصنف بهذا الحديث وما بعده بيان كيفية التيمم. قوله: (تمسحوا بالصعيد) من التمسح وهو في الأصل إمرار اليد على الشيء والمراد به هنا التيمم.

والصعيد اسم لوجه الأرض تراباً كان أو غيره، قال الزجاج: لا أعلم في ذلك بين أهل اللغة خلافاً.

وقيل: اسم للتراب خاصة ولهذا اختلف العلماء فيما يتيمم به.

فقال أبو حنيفة ومحمد: يصح بكل طاهر من جنس الأرض وهو ما لا يصير رماداً ولا يلين إذا احترق بالنار كالتراب والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزرنوخ. أما ما يصير رماداً إذا احترق كالخطب والخشب وما يلين بالنار كالخديد

والرصاص فلا يصح التيمم عليه إذا لم يكن عليه غبار وقال أبو يوسف: لا يصح إلا بالتراب والرمل.

وقال مالك: يصح بكل ما كان من جنس الأرض إذا لم يحرق، وجوزة بعض أصحابه بكل ما اتصل بالأرض حتى الثلج وكذا النبات إذا لم يمكن قلعه ولم يوجد غيره وضاق الوقت.

وقال الشافعي وأحمد وداود وابن المنذر وأكثر الفقهاء: لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر له غبار يعلق بالعضو.

وقال الأوزاعي والثوري: يجوز بالثلج وكل ما علا الأرض.

والأصح ما قاله أبو حنيفة ومالك لما تقدم عن الزجاج، ولقوله ﷺ: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً. رواه البخاري ومسلم ولما سيأتى للمصنف في باب التيمم في الحضرة عن أبي الجهم من أنه ﷺ تيمم على الجدار. ولما رواه عن عمار بن ياسر من طرق كثيرة أنه قال: إنما يكفيك أن تضرب بيدك الأرض هكذا... إلخ.

قال في حجة الله البالغة: إنما خصت الأرض؛ لأنها لا تكاد تفقد فهي أحق ما يرفع الحرج ولأنها مطهرة لبعض الأشياء كالخف والسيوف بدلاً عن الغسل بالماء ولأن فيه تذلاً بتعفير الوجه بالتراب وهو يناسب العفو.

قوله: (ثم مسحوا وجوههم مسحة واحدة) أى: مع الاستيعاب وقد أجمعوا على أن المسح في التيمم لا يتكرر.

قوله: (فمسحوا بأيديهم... إلخ) جمع يد وهى من المنكب إلى أطراف الأصابع. والمنكب جمع منكب بفتح فسكون فكسر وهو مجمع عظم العضد والكتف. والآباط بمد الهمزة المفتوحة جمع إبط بكسر الهمزة وسكون الموحدة يذكر ويؤنث وهو ما تحت المنكب.

قوله: (من بطون أيديهم) أى: يبطون أكفهم فمن بمعنى الباء والمراد بالأيدى الأكف تسمية للجزء باسم الكل. ويحتمل أن من للابتداء أى: ابتداءوا المسح من بطون الأيدى لا من ظهورها اجتهدًا من عمار وأصحابه قبل بيان النبي ﷺ كيفية التيمم ولما بين لهم عملوا على مقتضاه كما يؤخذ من الحديث الآتى.

وفى هذا الحديث دليل على أن التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين وهو مذهب الأكثرين.

وبه قال أبو حنيفة والشافعى والثورى وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن عمر وهو رواية عن مالك. ومن أدلتهم أيضًا حديث جابر مرفوعًا: التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين. رواه الحاكم والدارقطنى وقال: رجاله ثقات والصواب وقفه.

وذهبت طائفة إلى أن الواجب ضربة واحدة للوجه والكفين منهم عطاء ومكحول وداود والأوزاعى والطبرى وأحمد وإسحاق بن راهويه وابن المنذر وعامة أصحاب الحديث وهى رواية عن مالك والزهرى، واستدلوا بما يأتى عن عمار بن ياسر قال: سألت النبي ﷺ عن التيمم فأمرنى ضربة واحدة للوجه والكفين.

والمشهور عند المالكية أن الضربة الأولى فرض والثانية سنة. وعن ابن سيرين وابن المسيب: لا يجزئه أقل من ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة ثانية لكفيه وثالثة للذراعيه. ولم يوقف هما على ما يفيد الوجوب، بل قال الإمام يحيى: إنه لا دليل يدل على ندية التلث في التيمم.

وحكى عن الزهرى أنه قال بوجوب مسح اليدين إلى الإبطين أخذًا بظاهر هذا الحديث ورد بأن عمارًا ومن معه أجروا اسم اليد على ظاهرها من أنها من رءوس الأنامل إلى الإبط ولم يكن عندهم دليل الخصوص فأجروا الحكم على ظاهره. ولكن

قام دليل الإجماع على إسقاط ما وراء المرفقين وما دونهما بقى على الأصل لاقتضاء الاسم إياه. ويؤيده أن التيمم بدل عن الوضوء والبدل لا يخالف المبدل عنه، وبأن الشافعى قال فى رواية المسح إلى الآباط: إن كان ذلك وقع بأمر النبى ﷺ فكل تيمم صح له بعد ذلك فهو ناسخ وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به.

وقال الخطابى: لم يختلف أحد من أهل العلم أنه لا يلزم التيمم أن يمسخ ما وراء المرفقين. وقال الطحاوى فى شرح معانى الآثار بسنده إلى عمار قال: كنت مع رسول الله ﷺ حين نزلت آية التيمم فضرينا ضربة واحدة للوجه ثم ضربنا لليدين إلى المنكبين ظهراً وبطناً ثم قال: ذهب قوم إلى هذا فقالوا: هكذا التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المناكب والآباط.

وخالفهم فى ذلك آخرون فافترقوا فرقتين: فقالت فرقة منهم: التيمم للوجه واليدين إلى المرفقين.

وقالت فرقة منهم: التيمم للوجه والكفين. فكان من الحجة هاتين الفرقتين على الفرقة الأولى أن عمار بن ياسر لم يذكر أن النبى ﷺ أمرهم أن يتيمموا كذلك وإنما أخبرهم عن فعلهم فقد يحتمل أن تكون الآية لما أنزلت لم تنزل بتمامها وإنما أنزل منها ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ المائدة/٦. ولم يبين لهم كيف يتيممون فكان ذلك عندهم على كل ما فعلوا من التيمم لا وَقَتَ فى ذلك وقتاً ولا عضوا مقصوداً به إليه بعينه حتى نزل بعد ذلك ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ المائدة/٦.

ومما يدل على ما قلنا من ذلك حديث عائشة قالت: أقبلنا مع رسول الله ﷺ من غزوة له حتى إذا كنا بالمعرس قريباً من المدينة نعست من الليل وكانت على قلادة تدعى السمط تبلغ السرة، فجعلت أنعس فخرجت من عنقى فلما نزلت مع رسول الله ﷺ لصلاة الصبح قلت: يا رسول الله خرت قلادتى من عنقى. فقال: أيها الناس إن

أمكم قد ضلت قلاذتها فابتغوها فابتغاهما الناس ولم يكن معهم ماء فاشتغلوا بابتغائها إلى أن حضرتهم الصلاة ووجدوا القلادة ولم يقدروا على ماء فمنهم من تيمم إلى الكف ومنهم من تيمم إلى المنكب وبعضهم على جسده فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأنزلت آية التيمم.

ففى هذا الحديث أن نزول آية التيمم كان بعدما تيمموا هذا التيمم المختلف الذى بعضه إلى المناكب فعلمنا من تيممهم أنهم لم يفعلوا ذلك إلا وقد تقدم عندهم أصل التيمم وعلمنا بقولها: فأنزل الله آية التيمم. أن الذى نزل بعد فعلهم هو صفة التيمم فهذا وجه حديث عمار عندنا.

وما يدل أيضًا على أن هذه الآية تنفى ما فعلوا من ذلك أن عمار بن ياسر الذى روى ذلك عن النبى ﷺ قد روى عنه التيمم الذى عمله بعد ذلك خلاف ذلك فمنه حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه أن عمار بن ياسر سأل نبى الله ﷺ عن التيمم فأمره بالوجه والكفين.

قال الدهلوى: والأخذ بأحاديث الضربتين والمرفقين أخذ بالاحتياط وعمل بأحاديث الطرفين لاشتغال الضربتين على ضربة ومسح الذراعين إلى المرفقين على مسح الكفين دون العكس.

فإن قلت: التعارض ثابت على تقدير أن تكون الأحاديث متساوية المرتبة والمحدثون حكموا بأن أحاديث الضربتين والمرفقين غير مذكورة فى الصحاح.

قلنا: عدم ذكرها فى الصحاح محل بحث، على أن عدم صحتها وقوتها فى زمن الأئمة الذين استدلوا بها محل منع إذ يحتمل أن تطرق الضعف والوهن فيما بعدهم من جهة لبن الرواة الذين رووها بعد زمن الأئمة فالمتأخرون من المحدثين الذين جاءوا بعدهم أوردوها فى السنن دون الصحاح ولا يلزم من وجود الضعف فى الحديث عند

المتأخرين وجوده عند المتقدمين وذلك أن أبا حنيفة مثلاً كان يروى الحديث عن التابعي وهو عن مثله أو عن الصحابي والكل ثقات من أهل الضبط والإتقان فأخذ بالحديث لثبوت صحته ثم روى ذلك الحديث من بعده من لم يكن في تلك الدرجة فصار الحديث عند علماء الحديث مثل البخاري ومسلم والترمذي وأماهم ضعيفاً ولا يضر ذلك في الاستدلال به عند أبي حنيفة.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على مشروعية التيمم بضرتين ضربة للوجه وضربة لليدين، وعلى أن المسح في اليدين إلى الماكب وقد علمت أنه منسوخ والإجماع على عدم لزوم المسح إلى الماكب، وعلى أنه يتيمم بالصعيد وهو ما كان من جنس الأرض.

● عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْتَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا أَمَا كَانَ يَتِيمٌ؟ فَقَالَ: لَا وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذَا لِأَوْشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا بِالصَّعِيدِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عُمَارٍ لِعُمَرَ بَعْنَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجْتَنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَّابَّةُ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ فَتَفَضَّهَا ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ وَبِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ

عَلَى الْكَفَّيْنِ ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: أَفَلَمْ تَرَ عَمْرٌ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ؟.

والحديث أخرجه أيضاً : البخارى ومسلم والنسائى والبيهقى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (فقال أبو موسى... إلخ) لعل البحث جرى بينهما فيما يكون له التيمم فكان أبو موسى يقول: يكون للحدث الأصغر والأكبر وابن مسعود يقول: للحدث الأصغر فقط.

فإن قلت: يتأتى قول ابن مسعود هذا لو لم يكن قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَسْتَمِمْ﴾ النساء/٦. صريحاً فى عموم الحكم. قلت: لعله لا يحمل الملامسة على الجماع بل على الحدث وأبو عبد الرحمن كنية لابن مسعود. قوله: (فقال: لا) أى: قال ابن مسعود جواباً لأبي موسى: لا يتيمم.

قوله: (فى سورة المائدة... إلخ) إنما خصها بالذكر لكونها أظهر فى مشروعية تيمم الجنب من آية النساء. قوله: (لأوشكوا إذا برد عليهم الماء... إلخ) بفتح الموحدة والراء وضمتها لغة. ووجه الملازمة بين الرخصة فى تيمم الجنب لفقد الماء والتيمم لبرد الماء اشتراكهما فى عدم القدرة على استعمال الماء لأن عدمها إما بفقد الماء حقيقة أو حكماً لتعذر استعماله.

قال الخطائى: فى جواب عبد الله دليل على أنه كان يرى أن المراد باللامسة فى قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَسْتَمِمْ﴾ النساء/٦ : الجماع وإلا لقال لأبي موسى: المراد من الملامسة التقاء البشريتين بغير الجماع.

وجعل التيمم بدلاً عن الوضوء لا يستلزم جعله بدلاً من الغسل. ورد بأن عبد الله لم يرد ذلك وإلا كان مخالفاً للآية مخالفة صريحة وهى لا تصدر من مثله فقهاً وعلماً وفهماً وإنما تأول الملامسة فى الآية على معنى غير الجماع.

قوله: (وإنما كرهتم هذا لهذا) أى: كرهتم أن تقولوا بتيمم الجنب الفاقد للماء لأجل دفع تيمم الجنب الذى يخاف برد الماء.

قوله: (فقال له أبو موسى: ألم تسمع... إلخ) هكذا فى رواية البخارى من طريق أبى معاوية بذكر أبى موسى قصة عمار بعد احتجاجه بالآية.

ورواه من طريق حفص، وفيه أن احتجاجه بالآية متأخر عن احتجاجه بحديث عمار ولفظه: فقال أبو موسى: فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبى ﷺ: كان يكفيك... إلخ. قال: ألم تر عمر لم يقنع بذلك؟ فقال أبو موسى: فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية إلخ فما درى عبد الله ما يقول فقال: إنا لو رخصنا لهم... إلخ. ورواية حفص أرجح؛ لأن فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهو قوله: فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية؟ وعلى هذا يحتمل أن عبد الله بن مسعود قبل هذا الاستدلال لكنه اكتفى ببيان مذهبه.

وحاصله أنه لا يقول بعدم جواز التيمم للجنب مطلقاً بل هو مسلم عنده أيضاً وهذا الذى قاله من عدم الجواز كان دفْعاً للمفسدة لئلا يتسارع الناس فى ذلك إذا برد عليهم الماء أو عرض لهم عذر يسير فلو رخص لهم فى ذلك لاستبقوا إلى التيمم فلأجل ذلك قال هذا القول احتياطاً وسدّاً للباب. قوله: (فتمرغت فى الصعيد) أى: تقلبت فى التراب ظناً بأن التيمم للجنب يلزم فيه تعميم البدن بالتراب كما يلزم تعميمه فى الغسل بالماء.

قوله: (فففضها) أى: نفضاً خفيفاً تخفيفاً للغبار، فلا دليل فيه لمن قال: يجوز التيمم بما لا غبار عليه.

قوله: (ثم مسح وجهه) فيه دلالة على أن الترتيب غير شرط فى التيمم وهو قول أبى حنيفة وأصحابه ومالك وكذا أحمد فى التيمم من الحدث الأكبر دون الحدث

الأصغر فإنه شرط فيه عنده خلافاً للشافعي. واستشكل الكرمانى هذه الكيفية المذكورة في حديث الباب من أربعة أوجه: الأول: الاكتفاء بالضربة الواحدة وقد ثبت في الطرق الأخرى ضربتان. لكن لا إشكال لأنه يحمل ما هنا على ما يكفي في الواجب وما ورد من الزيادة على الكمال.

الثاني: أن الكف إذا استعمل ترابه في اليد كيف يمسح به الوجه وقد صار مستعملاً؟ ويجاب عنه بأن التراب لا يأخذ حكم الاستعمال بخلاف الماء.

الثالث: أنه لم يمسح الذراعين، ولا إشكال في ذلك فقد قالوا: مسح الكفين أصح في الرواية، ومسح الذراعين أشبه بالأصول.

الرابع: عدم مراعاة الترتيب بتقديم اليدين على الوجه. ولا إشكال فيه أيضاً؛ فقد قال بذلك بعض العلماء كما علمت وهو حجة على المخالف.

قوله: (أفلم تر عمر... إلخ) إنما لم يقنع عمر بقول عمار لكونه أخبره أنه كان معه في تلك الحال وحضر معه القصة كما في الحديث الآتي ولم يتذكر ذلك عمر رضي الله عنه فجوز على عمار الوهم كما جوز على نفسه النسيان ولذا قال له: يا عمار اتق الله... إلى آخر ما سيأتي فتبع ابن مسعود عمر في ذلك ولعل من ترك الأخذ بظاهر حديث عمار تبع ابن مسعود بناء على تجويز الوهم على عمار لا على التكذيب.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية نفص اليدين عند التيمم. وعلى جواز الاختصار على ضربة واحدة. وعلى مشروعية مسح الوجه والكفين في التيمم.

ويؤخذ من هذه القصة أن رأى عمر وعبد الله بن مسعود انتقاض الطهارة بملامسة البشريتين وأن الجنب لا يتيمم لقوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ المائدة/٦.

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَكَانِ الشَّهْرِ وَالشَّهْرَيْنِ فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا أَنَا فَلَمْ أَكُنْ أَصْلَى حَتَّى أَجِدَ الْمَاءَ. قَالَ: فَقَالَ عَمَّارٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمَا تَذْكُرُ إِذْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِي الْإِبِلِ فَأَصَابَتْنَا جَنَابَةٌ فَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَكْتُ فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ نَفَخَهُمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى نِصْفِ الدَّرَاعِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَمَّارُ اتَّقِ اللَّهَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ شَيْئًا وَاللَّهِ لَمْ أَذْكُرْهُ أَبَدًا. فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا وَاللَّهِ لَتَوَلَّيْتُكَ مِنْ ذَلِكَ مَا تَوَلَّيْتُ.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى ومسلم الترمذى والنسائى وابن ماجه والدارقطنى والبيهقى والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (الشهر والشهرين) وفي بعض النسخ: الشهر أو الشهرين. (أو) بمعنى الواو لما في رواية النسائي: فقال: يا أمير المؤمنين ربما ثمكت الشهر والشهرين فتصينا الجنابة ولا ماء ثمة أفنتيم؟.

قوله: (فقال عمر: أما أنا... إلخ) جواب ضمنى فكأنه قال: لا تصل حتى تجد الماء وقد صرح به في رواية مسلم فبين عمر أن رايه تأخير الصلاة لا جواز التيمم للجنابة وقوله: أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في الإبل؟ أى: في مكان نرعاها فيه كما في رواية النسائي.

وفي رواية مسلم: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماء... إلخ.

قوله: (فتممكت) أى: تمرغت وتقلبت فى التراب وهو يدل على أنه كان عنده علم بأصل التيمم ثم لما أخبر النبى ﷺ بما فعله علمه صفة التيمم وأنه للجنباء والحدث سواء.

قوله: (يكفيك أن تقول هكذا) أى: تفعل هكذا ففيه استعمال القول فى الفعل.
قوله: (وضرب يديه إلى الأرض) بيان لقوله: هكذا. وعلمه بالفعل لأنه أوقع فى النفس من التعليم القولى. وفى رواية للبخارى وضرب بكفيه الأرض. وفى أخرى له وكذا لليهقى والنسائى فضرب النبى ﷺ.

قوله: (ثم نفخهما) وفى رواية للبخارى: ثم أدناهما من فيه وهو كناية عن النفخ وفيها إشارة إلى أنه كان نفخًا خفيفًا.

قوله: (ثم مسح بهما وجهه ويديه) وفى نسخة: ثم مسح... إلخ. وظاهره الاكتفاء بضربة واحدة للوجه واليدين وبه قال جماعة كما تقدم.

وأجاب من قال بلزوم الضربتين بأن هذا الحديث الذى قبله لبيان كيفية المسح للتعليم لا بيان جميع ما يحصل به التيمم.

قالوا: قد أوجب الله تعالى غسل اليدين إلى المرفقين فى الوضوء بقوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ المائدة/٦. وأوجب المسح فى التيمم بقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ المائدة/٦. والظاهر أن اليد المطلقة هنا هى المقيدة بالمرفقين فى الوضوء فى أول الآية فلا يترك هذا الظاهر إلا بصريح.

لكن قد علمت أن الضربة الواحدة أقل ما يجزئ فى التيمم وما زاد فهو أكمل وأحوط.

قوله: (إلى نصف الذراع) فيه حجة لمن قال: إن التيمم إلى الكوعين. وأجيب عنه بأن هذا بيان صورة الضرب للتعليم وليس فيه جميع ما يحصل به التيمم.

قال الحافظ في الفتح: فيه دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث والزيادة على ذلك لو ثبت بالأمر دلت على النسخ ولزم قبولها، لكن إنما وردت بالفعل فتحمل على الأكمل وهذا هو الأظهر في الدليل.
قوله: (اتق الله) أى: خف الله فيما ترويه وتثبت فلعلك نسيت أو اشتبه عليك الأمر.

قوله: (إن شئت... إلخ) أى: إن رأيت المصلحة في إمساكي عن التحديث به راجحة على مصلحة تحديثي أمسكت فإن طاعتك واجبة على في غير معصية، كأنه رأى أن أصل تبليغ هذه السنة قد حصل فإذا أمسك بعد هذا لا يكون داخلاً فيمن كتم العلم. وزيادة التبليغ غير واجبة عليه.

قوله: (كلا) هي في الأصل للردع والزجر والتنبيه على الخطأ وقد تأتي بمعنى حقاً ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَافٌ﴾ العلق/٦. وهي هنا بمعنى النفي أى: لا تمسك عن تحديثك به وليس لى أن أمنعك منه إذ لا يلزم من عدم تذكري له أن لا يكون حقاً في الواقع.

وفي قصة عمار رضي الله عنه جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ فإن عماراً اجتهد في صفة التيمم. وقد اختلف الأصوليون فيه على أقوال:

أصحها يجوز الاجتهاد بحضرتة ﷺ وغير حضرته، وقيل: لا يجوز مطلقاً، وقيل: يجوز في غير حضرته ولا يجوز في حضرته.

قوله: (لنولينك من ذلك... إلخ) أى: لنكل إليك ما قلته من أمر التيمم للجنب وما وليته نفسك ورضيت لها به كأنه لم يهزم بخطئه ولم يتذكر القصة فجوز على نفسه النسيان وعلى عمار الوهم.

○ فقه الحديث: الحديث يدل على أنه يطلب من المعلم أن يسلك في تعليمه أوضح الطرق، وعلى أن الضربة الواحدة تكفى في مسح الوجه واليدين في التيمم، وعلى مشروعية نفخ اليدين بعد وضعهما على الأرض، وعلى عدم استحباب تكرار المسح في التيمم لأن التكرار ينافي التخفيف المأخوذ من النفخ، وعلى جواز الاختصار في التيمم على مسح اليدين إلى الكوعين. وعلى وقوع اجتهد الصحابة في زمن النبي ﷺ، وعلى أن اجتهد لا لوم عليه إذا بذل وسعه وإن لم يصب الحق، وأنه إذا عمل بالاجتهاد لا تجب عليه الإعادة، وعلى أن فاقد الطهور لا يصلى ولا قضاء عليه فإنه ﷺ لم يأمر عمر بقضاء الصلاة.

﴿ باب التيمم في الحضر ﴾

● عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مِمْوَنَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَبِي الْجُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ أَبُو الْجُهَيْمِ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ بَنَرٍ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ حَتَّى أَتَى عَلَى جِدَارٍ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ.

والحديث أخرجه أيضًا البخارى ومسلم والنسائى والبيهقى والدارقطنى والبقوى.

○ معنى الحديث: قوله: (من نحو بنر جل) بفتح الجيم والميم أى: من جهة الموضع الذى يعرف بنر الجمل وهو موضع بقرب المدينة. قوله: (فلقية رجل) هو

أبو الجهم كما صرح به في رواية البغوى في شرح السنة من طريق الشافعى عن أبى الجهم قال: مررت على النبى ﷺ وهو يبول فسلمت عليه فلم يرد علىّ حتى قام إلى جدار فحتمه بعضا كانت معه ثم وضع يديه على الجدار فمسح وجهه وذراعيه ثم رد علىّ.

قوله: (فلم يرد رسول ﷺ عليه السلام) أى: لأنه لم يكن على طهارة ففى الحديث الآتى: إنه لم يمنعنى أن أرد عليك السلام إلا أنى لم أكن على طهر.

قوله: (حتى أتى على جدار) وفى رواية البخارى: حتى أقبل على الجدار. واللام فيه للعهد الخارجى أى: أتى على جدار هناك. ولعله كان مباحاً أو مملوكاً لإنسان يعرف رضاه فلم يحتاج للإذن. ومثل هذا يجوز لأحد الناس فالنبى ﷺ أولى وأجدر.

قوله: (فمسح بوجهه ويديه)، وفى رواية الدارقطنى من طريق أبى صالح عن الليث: فمسح بوجهه وذراعيه، وكذا للشافعى من رواية أبى الحويرث وله شاهد من حديث ابن عمر الآتى لكن صوب الحفاظ وقفه. والثابت فى حديث أبى الجهم لفظ يديه لا ذراعيه فإنها رواية شاذة مع ما فى أبى الحويرث وأبى صالح من الضعف. وهذا الحديث محمول على أنه ﷺ كان عادماً للماء حال التيمم كما هو مقتضى صنيع البخارى.

قال الحفاظ فى الفتح: لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم فى الحضر بأنه ورد على سبب وهو إرادة ذكر الله لأن لفظ السلام من أسمائه وما أريد به استباحة الصلاة، وأجيب بأنه لما تيمم فى الحضر لرد السلام مع جوازه بدون الطهارة فمن خشى فوت الصلاة فى الحضر جاز له التيمم بطريق الأولى لعدم جواز الصلاة بغير الطهارة مع القدرة. وبهذا يظهر وجه مطابقة الحديث للترجمة.

قال العيني: قال الشيخ محيي الدين: هذا الحديث محمول على أنه ﷺ كان عادماً للماء حال التيمم فإن التيمم مع وجود الماء لا يجوز للقادر على استعماله ولا فرق بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع، ولا فرق بين صلاة الجنابة والعيد وغيرها.

قلت: الحديث مطلق يستفاد منه جواز التيمم لأجل رد السلام ونحوه وفي معناه صلاة الجنابة والعيد إذا خاف فوتهما سواء وجد الماء أم لا ولا ضرورة على حمله على أنه كان عادماً للماء لأنه تخصيص بلا محصر.

وبهذا الحديث ونحوه أخذ بعض الحنفية جواز التيمم على الحجر وذلك لأن حيطان المدينة مبنية بالحجارة. ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث على أن التيمم للمرفقين لأن لفظ اليد مجمل، وأما رواية: فمسح بوجهه وذراعيه فهي ضعيفة كما تقدم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية السلام، وعلى استحباب الطهارة ولو بالتيمم لمن يرد السلام ومثله سائر الأذكار، وعلى جواز التيمم بالجدار سواء أكان عليه غبار أم لا لإطلاق الحديث، وعلى أنه يكفي في التيمم مسح الوجه واليدين.

● عن نافع قال: انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس فقضى ابن عمر حاجته فكان من حديثه يومئذ أن قال: مرَّ رجلٌ على رسول الله ﷺ في سكة من السكك وقد خرج من غائط أو بول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى إذا كاد الرجل أن يتوارى في السكة ضرب بيده على الحائط ومسح بهما وجهه ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه ثم ردَّ على الرجل السلام وقال: إني لم يمتنعني أن أردُّ عليك السلام إلا آتني لم أكن على طهر.

والحديث أخرجه أيضًا : الدارقطني والطبراني والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (وكان من حديثه) أى: من حديث ابن عمر لا من حديث ابن عباس لأن هذا الحديث مروي من طرق عن ابن عمر ولم يعرف عن ابن عباس، وفي المعرفة للبيهقي: فلما أن قضى حاجته كان من حديثه يومئذ.
قوله: (أن قال) أن أولت مع ما بعدها بمصدر مرفوع على أنه اسم كان وخبرها قوله: من حديثه مقدم عليه، والتقدير كان قوله: مر رجل... إلخ من حديثه يومئذ.

قوله: (في سكة... إلخ) بكسر السين المهملة وتشديد الكاف أى: طريق من الطرق وأصلها الطريق المصطفة من النخل ثم سميت الطرق بذلك لاصطفاف المنازل بجانبها. قال في المصباح: السكة الزقاق والسكة الطريق المصطف من النخل والجمع سلك مثل سدره وسدر.

قوله: (حتى إن كاد... إلخ) أى: قرب أن يغيب عن نظره ﷺ.
قوله: (إنه لم ينعنى أن أرد عليك... إلخ) قال ابن الجوزي: كره أن يرد عليه السلام لأنه اسم من أسماء الله تعالى أو يكون هذا في أول الأمر ثم استقر الأمر على غير ذلك. وفي شرح الطحاوي: حديث النع من رد السلام منسوخ بآية الوضوء، وقيل: بحديث عائشة رضى الله تعالى عنها كان يذكر الله على كل أحيانه.
○ فقه الحديث: كالذى قبله مع زيادة التنصيص على الضربتين.

﴿ باب الجنب يتيمم ﴾

أى: فى بيان أن الجنب إذا لم يجد الماء يتيمم. وتقدم الخلاف فى ذلك وأن المعول عليه جوازه كما جاءت به الأحاديث الصحيحة المشهورة، ولم يخالف فى ذلك من الصحابة إلا عمر وابن مسعود رضى الله تعالى عنهما فإنهما كانا يقولان: بعدم جواز التيمم للجنب، وقيل: إنهما رجعا عنه ثم أجمع العلماء على جوازه.

ثم إذا صلى الجنب بالتيمم ووجد الماء وجب عليه الاغتسال بإجماع العلماء إلا ما حكى عن أبى سلمة أنه قال: لا يلزمه. وهو مذهب متروك بالإجماع وبالأحاديث الصحيحة فى أمر الجنب بغسل بدنه إذا وجد الماء.

● عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: اجْتَمَعَتْ غُثَيْمَةٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ ابْدُ فِيهَا فَبَدَوْتُ إِلَى الرَّبْذَةِ فَكَانَتْ تُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَأَمُكْتُ الْخُمْسَ وَالسَّتَّ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: فَسَكَتُ فَقَالَ: ثَكَلْتُكَ أَمُكْ أَبَا ذَرٍّ لِأَمُكِ الْوَيْلُ فَدَعَا لِي بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ فَجَاءَتْ بِعُسٍّ فِيهِ مَاءٌ فَسَتَرْتَنِي بِثَوْبٍ وَاسْتَتَرْتُ بِالرَّاحِلَةِ وَاغْتَسَلْتُ فَكَأَنِّي أَلْقَيْتُ عَنِّي جَبَلًا فَقَالَ: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمِسَّهُ جِلْدَكَ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ. وَقَالَ مُسَدَّدٌ: غُثَيْمَةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ عَمْرِو أَيْمٍ. والحديث أخرجه أيضاً : أحمد والبيهقي والترمذي وابن حبان والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (اجتمعت غنيمة) تصغير غنم لإفادة التقليل وإنما لحقته التاء لأن الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس فيقع على الذكر والأنثى واسم الجمع الذى لا واحد له من لفظه إذا كان غير الآدمى وصغر فالتأنيث لازم له.

قوله: (ابد فيها) فيها متعلق بمحذوف حال وفى للمصاحبة أى: اخرج إلى البدو مصاحباً الغنم كما فى قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ القصص/٧٩. وابد بضم الهمزة أمر من بدا يبدو إذا خرج إلى البدو وهو خلاف الحضر يقال: بدا القوم بدواً إذا خرجوا إلى البادية ويتعدى بالهمزة فيقال: أبديته وبدا إلى البادية بدواة بفتح أوله وكسره خرج إليها ويقال: تبدى الرجل أقام بالبادية وتبادى تشبه بأهل البادية.

قوله: (فبدوت إلى الربذة) أى: أخرجت الغنم إلى بادية الربذة بالراء والموحدة والذال المعجمة المفتوحات قرية بينها وبين المدينة ثلاث مراحل بها قبر أبى ذر رضي الله عنه.

قوله: (فأمكت الخمس والست) أى: من الليالى والأيام فأصلى بغير ظهور كما صرح به فى الرواية الآتية، ولكن فى مسند أحمد: فأصابنى جنابة فتميمت بالصعيد وصلت أياماً فوق فى نفسى من ذلك حتى ظننت أنى هالك. قوله: (فقال أبو ذر... إلخ) أى: قال النبى ﷺ: أنت أبو ذر؟ فسكت. وفى الرواية الآتية فقلت: نعم. ويجمع بينهما بأن هذه الرواية اختصرها الراوى أى: فسكت أولاً ثم قلت: نعم كما تدل عليه رواية الطبرانى فى الأوسط.

قوله: (ثكلتك أمك) أى: فقدتك يقال: ثكلت المرأة ولدها ثكلاً من باب تعب فقدته والاسم الثكل وزان فقل فهى ثاكل وقد يقال: ثاكلة وثكلى والجمع ثواكل وثكالى وجاء فيها مثكال أيضاً بكسر الميم أى: كثرة الثكل ويعدى بالهمزة فيقال: أكلها الله ولدها؛ كأنه دعا عليه بالموت لسوء فعله أو أن هذه الكلمة بما تجرى على لسان العرب ولا يراد بها الدعاء، وكذا قوله: لأمك الويل لم يرد به الدعاء.

قوله: (أبا ذر) منصوب على النداء وحرف النداء محذوف أى: يا أبا ذر.

قوله: (لأملك الويل) أى: الحزن والهلاك والمشقة في العذاب. وكل من وقع في هلكة دعا بالويل، والمعنى أنها إذا فقدت ولدها يكون لها الويل والعذاب وتكرار الدعاء دليل على أنه ﷺ تغيط على أبي ذر لمكته بالجنابة هذه المدة المذكورة.

قوله: (فجاءت بعس) بضم العين وتشديد السين المهملتين القدح الكبير وجمعه عساس وأعساس.

قال في المصباح: العس بالضم القدح الكبير والجمع عساس مثل سهام وربما قيل: أعساس مثل قفل وأقفال. قوله: (واسترت بالراحلة) هي المركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى.

قوله: (فكأنى ألقىت عنى جبلًا) شبه الجنابة بالجبل في الثقل فكانه يقول: لما أجنت ولم أجد الماء كنت لعدم الاغتسال مكدرًا ومنقبض النفس كأن على رأسى الجبل فلما اغتسلت زال عنى ذلك الثقل فكأنى طرحت عنى الجبل.

قوله: (الصعيد الطيب... إلخ) الصعيد مبتدأ خبره وضوء المسلم والطيب صفته أى: الطاهر المطهر. وقد تقدم الخلاف في تفسيره وفيما يتيمم به. ووضوء بفتح الواو لأن التراب بمنزلة الماء في صحة التطهر به، وقيل: بضم الواو أى استعمال الصعيد على الوجه المخصوص كوضوء المسلم فهو تشبيه بليغ وعلى كل فهو يفيد أن التيمم رافع للحدث لا مبيح فقط خلافاً لمن قال بذلك وعليه فيصلى به ما شاء من فرض ونفل، وقد تقدم بيان الخلاف في ذلك.

قوله: (ولو إلى عشر سنين) بسكون الشين المعجمة والمراد منه الكثرة لا التحديد، ومعناه: أن له أن يفعل التيمم مرة بعد أخرى وإن بلغت مدة عدم الماء عشر سنين وليس معناه أن التيمم دفعة واحدة تكفيه لعشر سنين.

وفيه دليل على أن خروج الوقت غير ناقض للتميم بل حكمه حكم الوضوء.
قال الخطابي: يحتاج بهذا الحديث من يرى أن للتميم أن يجمع بتميمه بين
صلوات ذات عدد وهو مذهب أصحاب أبي حنيفة. وقد وافقهم البخارى محتجاً
بعموم قوله ﷺ في حديث عمر: إن عليك بالصعيد فإنه يكفيك أى: ما لم تحدث أو
تجد الماء.

قال الحافظ: هذه المسألة وافق فيها البخارى الكوفيين والجمهور. وذهب بعض
من التابعين وغيرهم إلى خلاف ذلك. وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسألة حديث
صحيح من الطرفين لكن قال: صح عن ابن عمر إيجاب التيمم لكل فريضة ولا يعلم
له مخالف من الصحابة، وتعقب بما رواه ابن المنذر عن ابن عباس أنه لا يجب.
أقول: دعوى البيهقي عدم صحة حديث من الطرفين غير مسلمة فإن حديث
الباب قد صححه غير واحد من المحدثين كما سيأتى وعلى الجملة فمذهب الجمهور
قوى. وقد جاءت آثار تدل على ما ذهب إليه البعض من التابعين من أن المصلى يجدد
التيمم لكل صلاة لكن أكثرها ضعيف، وما صح منها فليس فيه شيء يحتاج به على
فرضية التجديد فهي محمولة على الاستحباب، وما ادعاه صاحب الإيضاح من
الشافعية من أنه لا يجوز التيمم قبل الوقت بالإجماع مردود عليه بأن التيمم قبل دخول
الوقت جائز بعموم حديث الباب ونحوه.

قوله: (فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك) أمسّ أمر من الإمساس أى: إذا وجدت
الماء الكافى لطهارتك فاضلاً عن حاجتك الضرورية وكنت قادراً على استعماله فعليك
أن تتطهر به.

قال الخطابي: يحتاج بهذا على إيجاب انتقاض طهارة التيمم بوجود الماء على
عموم الأحوال سواء أكان في صلاة أم غيرها. ويحتاج به من يرى أنه إذا وجد من الماء

ما لا يكفي لكمال الطهارة أن يستعمله في بعض أعضائه ويتيمم للباقي وكذلك من كان على بعض أعضائه جرح، فإنه يغسل ما لا ضرر عليه في غسله، ويتيمم للباقي، وهو قول الشافعي. ويحتاج به أيضًا أصحابه في أنه لا يتيمم في حضر لصلاة فرض ولا جنازة ولا لعيد لأنه واجد للماء فعليه أن يمسه جلده.

قال العيني: لا نسلم أن الاحتجاج به في الصورة الأولى صحيح لأنه لا يدل على صحة الجمع بين المبدل والمبدل منه، ومن أين يعرف من قوله: فأمسه جللك أن يمسه الماء بعض جلده ويتيمم للبعض؟ والعبارة لا تدل على هذا أصلاً بل هذا حجة لنا عليهم لأن قوله: فإذا وجدت الماء. أي: الماء الكافي الوافي للاغتسال أو الوضوء فأمسه جللك لأنه ذكر محلي بالألف واللام فيتناول الكامل حتى إذا وجد ماء لا يكفي يكون وجوده وعدمه سواء فتيمم كما إذا وجد ماءً كافياً ولكنه يخاف العطش على نفسه أو دابته فإنه كالمعدوم وأما الصورة الثانية فكذلك لا يصح الاحتجاج به فيها لأن مجرد وجود الماء لا يكفي بل الشرط القدرة عليه، فالذي تحضره الجنازة ويخاف فوتها غير قادر على استعمال الماء حتى إذا لم يخف فوتها لا يجوز التيمم أيضاً كما هو مصرح به في كتب الحنفية.

أقول: قد استدلل الحنفيون على جواز التيمم لمن خاف فوات صلاة الجنازة أو العيد إن اشتغل بالطهارة بقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: إذا فجأتك الجنازة وأنت على غير وضوء فتيمم. رواه ابن عدى وابن أبي شيبه والطحاوي والنسائي في كتاب الكنى.

وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه أتى الجنازة وهو على غير وضوء فتيمم وصلى عليها. رواه البيهقي في المعرفة. والحديث لا يضره الوقف لكثرة طرقه.

وفي البدائع: ولنا ما روى عن ابن عمر أنه قال: إذا فجأتك جنازة تخشى فواتها وأنت على غير وضوء فتيّم لها. وعن ابن عباس مثله. ولأن التيمم شرع في الأصل لخوف فوات الأداء وقد وجد هنا بل أولى؛ لأن هناك تفوت فضيلة الأداء فقط فأما الاستدراك بالقضاء فممكن وهنا تفوت صلاة الجنازة أصلاً فكان أولى بالجواز حتى لو كان ولي للميت لا يباح له التيمم كذا روى الحسن عن أبي حنيفة لأن له ولاية الإعادة ولا يخاف الفوت.

وحاصل الكلام فيه راجع إلى أن صلاة الجنازة لا تقضى عندنا وعنده تقضى بخلاف الجمعة لأنها تفوت إلى خلف.

قوله: (فإن ذلك خير) أي: الإمساس بركة وأجر وليس معناه أن الوضوء والتيمم كلاهما جائز عند وجود الماء لكن الوضوء خير، بل الوضوء حينئذ فرض للأمر بالإمساس وهو للوجوب والخيرية لا تنافي الفرضية. قوله: (وقال مسدد: غيمة من الصدقة) أشار بهذا إلى أن في رواية مسدد زيادة قوله: من الصدقة. قوله: (وحديث عمرو أتم) أي: حديث عمرو بن عون شيخ المصنف أتم من حديث مسدد وأكمل منه. وقد رواه أحمد أيضاً بلفظ أتم من طريق سعيد عن أيوب عن أبي قلابة وفيه عن أبي ذر قال: كنت بالمدينة فاجتويتها فأمرني رسول الله ﷺ بغنيمة فخرجت فيها فأصابتني جنازة فتيّمت بالصعيد فصليت أياً ما فوقع في نفسي من ذلك حتى ظننت أنني هالك فأمرت بناقة لي أو قعود فشد عليها ثم ركبت فأقبلت حتى قدمت المدينة فوجدت رسول الله ﷺ في ظل المسجد في نفر من أصحابه فسلمت عليه فرفع رأسه وقال: سبحان الله أبو ذر؟ فقلت: نعم يا رسول الله إني أصابتني جنازة فتيّمت أياً ما فوقع في نفسي من ذلك حتى ظننت أنني هالك فدعا رسول الله ﷺ لي بماء فجاءت به أمة سوداء في عس يتخضض فاستترت بالراحلة وأمر رسول الله ﷺ رجلاً فسترني

فاغتسلت. ثم قال رسول الله ﷺ: يا أبا ذر إن الصعيد الطيب طهور ما لم تجد الماء ولو في عشر حجج فإذا قدرت على الماء فامسه بشرتك.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على طلب تنمية المال وحفظه، وعلى مشروعية تأديب الرئيس المرءوس بما يليق به، وعلى أنه يطلب من الرئيس أن يعمل ما فيه المصلحة للرعية، وعلى مشروعية خدمة الصغير الكبير، وعلى مشروعية ستر العورات، وعلى مشروعية التيمم بالصعيد عند عدم الماء، ويدل بظاهره على أن التيمم يجمع بتيممه بين صلوات كثيرة وهو مذهب أبي حنيفة وغيره كما تقدم، وعلى انتقاض طهارة التيمم بوجود الماء على سائر الأحوال سواء أكان في صلاة أم في غيرها، وعلى أن يحدث والجنب سواء في التيمم.

● عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ قَالَ: دَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامَ فَأَهَمَّنِي دِينِي فَأَتَيْتُ أَبَا ذَرٍّ فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: إِنِّي اجْتَوَيْتُ الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذُودٍ وَبِعَنَمٍ فَقَالَ لِي: اشْرَبْ مِنْ أَلْبَانِهَا قَالَ حَمَّادٌ: وَأَشْكُ فِي أَبْوَالِهَا هَذَا قَوْلُ حَمَّادٍ فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: فَكُنْتُ أَغْزُبُ عَنِ الْمَاءِ وَمَعِيَ أَهْلِي فَتُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَأَصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِنِصْفِ النَّهَارِ وَهُوَ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَهُوَ فِي ظِلِّ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: أَبُو ذَرٍّ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟ قُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ أَغْزُبُ عَنِ الْمَاءِ وَمَعِيَ أَهْلِي فَتُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَأَصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَجَاءَتْ بِهِ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ بِعُسٍّ يَتَخَضَّضُ مَا هُوَ بِمَلَانَ فَتَسْتَرْتُ إِلَيَّ بِعِيرِي فَاعْتَسَلْتُ

ثُمَّ جِئْتُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ وَإِنْ لَمْ
تُجِدِ الْمَاءَ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ.
والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والنسائي والدارقطني والبيهقي وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (رجل من بني عامر) هو عمرو بن بجدان المتقدم
كما صرح به في رواية النسائي. قوله: (فأهمني ديني... إلخ) أى: أقلقني وأحزني أمر
ديني. وفي نسخة: فهمني. يقال: أهمني الأمر بالألف أقلقني وهمني هُما من باب قتل
مثله. والمعنى أني أسلمت لكن ما علمت مسائل الإسلام وأحكامه فأحزني وأقلقني
جهلي أمر ديني الذي هو عصمة أمري فحملني على أن أجلس مجالس العلماء وأتعلم
عنهم المسائل فاتيت أبا ذر أسأله فقال: إني اجتويت المدينة أى: أصابني الجوى وهو
داء الجوف إذا تطاول يقال: اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة.
وقيده الخطاي بما إذا تضرر بالإقامة وهو المناسب هنا. وفي رواية أحمد قال: كنت
كافرًا فهداني الله للإسلام وكنت أعزب عن الماء ومعى أهلي فتصينا الجنابة فوقع ذلك
في نفسي فحججت فدخلت مسجد مني، فعرفت أبا ذر بالنعث، فإذا شيخ معروف
آدم عليه حلة قطرية، فذهبت حتى قمت إلى جنبه، وهو يصلي، فسلمت عليه فلم يرد
علي، ثم صلى صلاة أتمها وأحسنها، فلما فرغ رد علي. قال: أنت أبو ذر؟ قلت: إن
أهلي ليزعمون ذلك. قلت: كنت كافرًا فهداني الله للإسلام وأهمني ديني وكنت أعزب
عن الماء ومعى أهلي فتصينا الجنابة، فوقع ذلك في نفسي. قال: هل تعرف أبا ذر؟
قلت: نعم. قال: فإني اجتويت المدينة... الحديث.

قوله: (بذود) بفتح الذال المعجمة وسكون الواو ما بين الثلاث إلى العشر لا
واحد له من لفظه.

قال ابن الأنبارى: سمعت أبا العباس يقول: ما بين الثلاث إلى العشر ذود. والذود مؤنثة لأنهم قالوا: ليس في أقل من خمس ذود صدقة. والجمع أذواد مثل ثوب وأثواب.

قوله: (وبغتم) أى: أمر له ﷺ بإبل وغنم من الصدقة كما صرح به في رواية مسدد السابقة.

قوله: (وأشك في أبوالها) أى: هل قالها أيوب ؟ والشاك حماد بن سلمة كما صرح به في بعض النسخ. وسيأتى أنه لم يثبت الأمر بشرب أبوال الإبل إلا في حديث أنس في قصة العرينين.

وبه احتج من قال بطهارة أبوال الإبل، وقاس عليها كل ما يؤكل لحمه وهو قول مالك وأحمد وطائفة من السلف.

وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور: بنجاسة الأبوال والأرواث جميعها من مأكول اللحم وغيره، مستدلين بعموم حديث: استنزهاوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه. رواه الدارقطني والحاكم وابن خزيمة وصحاحه عن أبي هريرة لأنه ظاهر في تناول جميع الأبوال فيلزم اجتنابها لهذا الوعيد.

وأجابوا عن حديث أنس بأنه ﷺ إنما أذن بشرب الأبوال للتداوى لعلمه من طريق الوحي بأن فيه الشفاء لمن أذن له. قوله: (فكنت أعزب عن الماء) أى: أبعد عنه يقال: عزب الشيء عزوباً من باب قعد وعزب من بابي قتل وضرب: غاب وخفى فهو عازب. قوله: (فأصلى بغير طهور) أى: بلا اغتسال من الجنابة فلا ينافى أنه كان يتيمم كما تقدم التصريح به في رواية أحمد.

قوله: (ينصف النهار) أى: في نصفه فالباء بمعنى في. قوله: (وهو في رهط) الجملة حالية والرهط بسكون الهاء وفتحها لغة ما دون عشرة من الرجال ليس فيهم

امراً وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، وقيل: الرهط من سبعة إلى عشرة وما دون السبعة إلى الثلاثة نفر.

وقال أبو زيد: الرهط والنفر ما دون العشرة من الرجال.

وقال ابن السكيت: الرهط والعشيرة بمعنى، ويقال: الرهط ما فوق العشرة إلى الأربعين، ورهط الرجل قومه وقبيلته الأقربون. مصباح.
قوله: (أبو ذر) أى: هذا أبو ذر؟ أو أنت أبو ذر؟

قوله: (يتخضخض) بالخاء والضاد المعجمتين المكررتين أى: يتحرك ماؤه يقال: خضخضت دلوى فى الماء خضخضة حركته وتخضخض الماء تحرك.

قوله: (إن الصعيد الطيب... إلخ) فيه دليل على أن الحاضر والمساfer متساويان فى جواز التيمم عند عدم القدرة على استعمال الماء وإن طالت مدة العجز؛ لأنه ﷺ لم يخص موضعاً دون موضعاً بجواز التيمم بل أطلق.

﴿ باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم ؟ ﴾

● عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا عَمْرُو صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ. فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الْاِغْتِسَالِ وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا.

والحديث أخرجه أيضًا : الحاكم وابن حبان والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (احتلمت) أى: أصابتني جنابة.

قال السيوطي: يرد بهذا على من يقول من الصوفية: إذا احتلم المرید أدبه الشيخ فلا أحد أتقى وأصلح ولا أروع من الصحابة وقد ذكر هذا لسيد المرسلين ﷺ فلم يقل له شيئاً، وما عصم من الاحتلام إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

قوله: (في غزوة ذات السلاسل) بفتح السين المهملة الأولى على المشهور، وقيل: بضمها كانت بموضع وراء وادى القرى بينه وبين المدينة عشرة أميال. سميت بذلك لأن المشركين ارتبط بعضهم ببعض خشية أن يفروا وقيل: سميت بماء بأرض جذام يقال: السلسل وكانت هذه الغزوة في جمادى الأولى سنة ثمان من الهجرة.

وحاصل قصتها أن جمعاً من قضاة تجمعوا وأرادوا الدنو من أطراف المدينة فدعا النبي ﷺ عمرو بن العاص وأرسله في ثلثمائة فلما قرب منهم بلغه أن لهم جمعاً كثيراً فبعث إلى النبي ﷺ يستمده فبعث إليه أبا عبيدة بن الجراح في مائتين فيهم أبو بكر وعمر فحمل عليهم المسلمون فهربوا وتفرقوا. وقد أشار إلى هذه القصة البخاري ومسلم في حديث عن أبي عثمان النهدي قال: بعث رسول الله ﷺ عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل قال: فأتيته فقلت: أى الناس أحب إليك؟ قال: عائشة. قلت: ومن الرجال؟ قال: أبوها. قلت: ثم من؟ قال: عمر. فعد رجلاً فسكت مخافة أن يجعلنى في آخرهم.

قوله: (فأشفقت) من الإشفاق يقال: أشفقت أشفق إشفاقاً وشفقت أشفق شفقاً من بابي ضرب وعلم أى: خفت.

قوله: (إن اغتسلت أن أهلك) وفي نسخة: أن أغتسل فأهلك بكسر اللام من باب ضرب أى: أموت من شدة البرد.

قوله: (ولا تقتلوا أنفسكم) أى: بارتكاب ما يؤدى إلى هلاكها فى الدنيا والآخرة؛ كرنا الحصن وقتل النفس بغير حق.

قوله: (إن الله كان بكم رحيماً) حيث أرشدكم إلى ما فيه صلاحكم فى الدنيا والآخرة. وبهذا الحديث احتج من قال بجواز التيمم للمسافر الذى يخاف البرد وإن كان واجداً للماء، وهو قول الجمهور ويلحق به المقيم لوجود العجز حقيقة ولا إعادة عليه. وعند الشافعى: إذا خاف على نفسه التلف من شدة البرد تيمم وصلى وأعاد كل صلاة صلاحاً.

وقال عطاء والحسن: يغتسل وإن مات وهو مقتضى قول ابن مسعود: لو رخص لهم فى هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا. ويرده الحديث وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الحج/ ٧٨.

○ فقه الحديث: دل الحديث على وقوع الاجتهاد فى زمن النبى ﷺ، وعلى طلب رفع ما يشكل إلى الرئيس للوقوف على الحقيقة، وعلى أنه يطلب ممن رفعت إليه دعوى أن يسأل المدعى عليه، ولا يكتفى بدعوى الخصم، وعلى مشروعية دفاع المدعى عليه بما يصلح دليلاً مسوغاً لما فعله، وعلى أنه يطلب من الحاكم أن يظهر قبول ما أبداه المدعى عليه من الأدلة إذا كان حقاً، وعلى أن سكوت النبى ﷺ إقرار فيكون دليلاً على الحكم، وعلى أنه يباح التيمم لعدم إمكان استعمال الماء وهو الفقد الحكمى كما يباح للفقد الحقيقى وهو يتحقق عند أبى حنيفة ببعد الماء قدر ميل وهو خمسة وخمسون وثمانمائة وألف متر.

أما الفقد الحكمى فبسببه المرض أو البرد الشديد أو خوف عدو أو عطش أو فقد آلة، وكذا خوف خروج الوقت ولو الاختيارى عند مالك فيتيمم المحدث مطلقاً لمرض خاف حصوله أو زيادته أو بقاء برئه باستعمال الماء ولخوفه من البرد تلفاً أو مرضاً إن

تظهر بالماء بشرط ألا يقدر الجنب على تسخين الماء أو أجرة حمام ولم يجد ثوباً يدفنه ولا مكاناً يأويه. قال ابن رسلان: لا يتم لشدة البرد من أمكنه أن يسخن الماء أو يستعمله على وجه يأمن مشقة الضرر؛ كأن يغسل عضوًا ويستره وكلما غسل عضوًا ستره ودفاه من البرد فإن قدر على ذلك لزمه وإلا يتم وصلى وهو قول أكثر العلماء.

ويتم خوف عدو حال بينه وبين الماء إنسانًا كان العدو أو غيره وسواء أخاف على نفسه أم ماله ولو وديعة.

وقدر عند أبي حنيفة بدرهم وعند مالك بما يزيد على ثمن ماء الطهارة لو اشتراه ويتم خوف عطش ولو مألًا على نفسه أو حيوان محترم ولو كلبًا غير عقور عند أبي حنيفة.

واشترط مالك أن يكون مأذونًا في اتخاذه لحراسة أو صيد، ويتمم لفقد آلة طاهرة يستخرج بها الماء. ودل الحديث على أن من صلى بالتميم بوجه جائز لا يعيد صلاته إذا قدر على استعمال الماء بعد ذلك، وهو حجة على من يقول بالإعادة لأنه ﷺ لم يأمر سيدنا عمرًا ؓ بالإعادة، وعلى جواز اقتداء المتوضى بالتميم، وعلى أن التيمم لا يرفع الحدث لقول النبي ﷺ له: صليت بأصحابك وأنت جنب، وعلى أن التمسك بالعمومات حجة صحيحة.

﴿ باب في المجروح يتيمم ﴾

أى: في بيان مشروعية التيمم للمجروح. والمجروح الذي به جدرى قال الجوهرى: الجدرى بضم الجيم وفتح الدال والجدرى بفتحهما لغتان تقول منه: جدر الرجل فهو مجذر بالتشديد. والجدرى الحبيبات التي تظهر في جلد الصبيان قدر العدسة ونحوها.

وفي المصباح الجدرى يفتح الجيم وضمها وأما الدال فمفتوحة فيهما: قروح تنفط
عن الجلد مملئة ماء ثم تنفتح وصاحبها جدير مجدر ويقال: أول من عذب به قوم
فرعون.

وقد يظهر في جسد الكبير فيشتد ألمه منه.

● عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَشَجَّهُ فِي
رَأْسِهِ ثُمَّ احْتَلَمَ فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيَمِّمِ ؟
فَقَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَلْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ. فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ فَلَمَّا قَدِمْنَا
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ بِذَلِكَ فَقَالَ: قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا فَإِنَّمَا
شِفَاءُ الْعَمِيِّ السُّؤَالُ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِرَ أَوْ يَعْصِبَ شَكَّ مُوسَى
عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً ثُمَّ يَمْسَحُ عَلَيْهَا وَيَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ.
والحديث أخرجه أيضًا : الدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (في سفر) في محل نصب حال؛ أى: خرجنا
مسافرين. ويحتمل أن في تعليلية أى: خرجنا لإرادة سفر.
قوله: (فشجه في رأسه) أى: جرحه فيها من شجه يشجه شجًا من باب نصر
فهو مشجوج وشجيج وأصل الشج خاص بالرأس وهو أن يضربه بشيء يجرحه فيه
ويشقه ثم استعمل في غيره من الأعضاء.

وفي المصباح: الشجة الجراحة، وإنما تسمى بذلك إذا كانت في الوجه أو الرأس
والجمع شجاج مثل ظبية وظباء وشجات أيضًا على لفظها وشجه شجًا من باب قتل
على القياس، وفي لغة من باب ضرب إذا شق جلده. ملخصًا.

قوله: (ثم احتلم... إلخ) أى: أصابته جنابة وخاف لو اغتسل أن يصيب الماء الجرح فيضره فسأل من معه بقوله: هل تعلمون حكماً سهلاً يبيح لى التيمم مع وجود الماء لما بى من جرح ؟ فقالوا: لا نعلم لك رخصة معتقدين أن المراد من قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ المائدة/٦. فقد الماء حقيقة ولم يعلموا أن العاجز عن استعماله لنحو مرض فاقد له حكماً. قوله: (قتلوه) أسند القتل إليهم لأنهم سب فيه.

قوله: (قتلهم الله) قال ذلك زجراً وتهديداً لهم لا قصداً للحقيقة.

وفيه دلالة على أنه لا قود ولا دية على من أفتى ولو بغير حق ولو ترتب على فتواه موت.

قوله: (ألا) بفتح الهمزة وتشديد اللام حرف تحضيض وهو الحث على فعل الشيء، وتختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض.

قوله: (فإنما شفاء العى السؤال) أى: لا شفاء لداء الجهل إلا التعلم وسؤال أهل الذكر. وعابهم النبي ﷺ على الإفتاء بغير علم ودعا عليهم لتقصيرهم فى التأمل فى قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ المائدة/٦. والعى بكسر العين المهملة وتشديد المثناة التحتية فى الأصل العجز عن النطق والمراد به الجهل يقال: عى بالأمر وعن حاجته يعيا من باب تعب عيًّا عجز عنه وقد يدغم الماضى فيقال: عى فالرجل عى وعى على فعل وفعليل، وعى بالأمر لم يهتد لوجهه وأعيانى كذا بالالف تعبى فأعيت يستعمل لازماً ومتعدياً. المصباح.

قوله: (ويعصر... إلخ) بمعنى يعصب أى: يشد على جرحه بضم الجيم متعلق بقوله: يعصر، وقوله: شك موسى أى: ابن عبد الرحمن معترض بينهما ثم يمسح على الخرقه بالماء ويغسل باقى جسده الذى لا يضره الغسل.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن المطلوب الرجوع في المهمات إلى الرئيس، وعلى ذم الفتوى بغير علم وأنسها إثم كبير يستحق مرتكبها أن يدعى عليه بالقتل، وعلى أن طلب العلم فيه الشفاء من الجهل، وعلى أنه لا قود ولا دية على المفتي وإن أفتى بغير الحق، وعلى أن صاحب الخطأ الواضح غير معذور لأنه ﷺ عابهم على الإفتاء بغير علم ودعا عليهم.

وعلى مشروعية التيمم لمن يخاف باستعماله الماء ضرراً، وعلى جواز المسح على الجراحة بعد العصب عليها.

قال الخطابي: فيه من الفقه أنه أمر بالجمع بين التيمم وغسل سائر بدنه بالماء ولو لم ير أحد الأمرين كافياً دون الآخر.

وقال أصحاب الرأي: إن كان أقل أعضائه مجروحاً جمع بين الماء والتيمم وإن كان الأكثر كفاه التيمم وحده. وعلى قول الشافعي لا يجزئه في الصحيح من بدنه قل أو كثير إلا الغسل.

قال العيني: أراد بأصحاب الرأي أصحاب أبي حنيفة، لكن مذهبهم ليس كما نقله الخطابي، بل المذهب أن الرجل إذا كان أكثر بدنه صحيحاً وفيه جراحات فإنه يغسل الصحيح ولا يتيمم بل يمسح على الجائر وإن كان أكثر بدنه جريحاً فإنه يتيمم فقط ولا يغسل الصحيح وما نقل عن أصحابنا أنهم جمعوا بين الماء والتراب.

والجواب عما في الحديث أنه ﷺ ما أمر أن يجمع بين الغسل والتيمم وإنما بين أن الجنب المخروح له أن يتيمم ويمسح على الجراحة ويغسل سائر جسده، فيحمل قوله: (يتيمم ويمسح) على ما إذا كان أكثر بدنه جريحاً، ويحمل قوله: (ويغسل سائر جسده) على ما إذا كان أكثر بدنه صحيحاً ويمسح على الجراحة على أن الحديث

معلول لأن فيه الزبير بن خريق؛ قال الدارقطني: ليس بقوى، وقال البيهقي: ليس هذا الحديث بالقوى.

وحاصل المسألة أن من خاف التلف من استعمال الماء جاز له التيمم بلا خلاف. فإن خاف الزيادة في المرض أو تأخير البرء جاز له عند أبي حنيفة ومالك أن يتيمم ويصلي بلا إعادة. وهو الراجح من مذهب الشافعي. ومن كان بعضو من أعضائه جرح أو كسر أو قرح والصق عليه جبيرة وخاف من تركها التلف فعند الشافعي يمسح على الجبيرة ويتيمم ولا يقضى على الراجح إن وضع الجبيرة على طهر.

وقال أبو حنيفة ومالك: إذا كان بعض جسده جريحًا أو قريحًا وبعضه صحيحًا فإن كان الأكثر صحيحًا غسله ومسح على الجرح وإن كان الأكثر جريحًا تيمم ويسقط الغسل.

وقال أحمد: يغسل الصحيح ويتيمم للجريح. وقال الشوكاني في النيل: الحديث يدل على جواز العدول إلى التيمم لخشية الضرر، وقد ذهب إلى ذلك العترة ومالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه.

وذهب أحمد والشافعي في أحد قوليه إلى عدم جواز التيمم لخشية الضرر قالوا: لأنه واجد، والحديث وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ الآية يردان عليهما ويدل الحديث أيضًا على وجوب المسح على الجبائر، ومثله حديث عليّ قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أمسح على الجبائر. أخرجه ابن ماجه واتفق الحفاظ على ضعفه. وقد ذهب إلى وجوب المسح على الجبائر المؤيد بالله والهادى في أحد قوليه، وروى عن أبي حنيفة والفقهاء السبعة فمن بعدهم وبه قال الشافعي، لكن بشرط أن توضع على طهر وألا

يكون تحتها من الصحيح إلا ما لا بد منه. والمسح المذكور عندهم يكون بالماء لا بالتراب.

﴿ باب المتيمم يجدد الماء بعد ما يصلى في الوقت ﴾

أى: التيمم الذى صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد فراغه من الصلاة وقبل خروج الوقت هل يعيد الصلاة ؟

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجْزَأُكَ صَلَاتُكَ وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَادَ: لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقي والدارمي والحاكم والدارقطني والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (فتيمما صعيدًا طيبًا) أى: قصده على الوجه المخصوص فالمراد بالتيمم المعنى الشرعى.

قوله: (ثم وجد الماء في الوقت) فيه رد على من تأول الحديث بأنهما وجدا الماء بعد الوقت.

قوله: (فأعاد أحدهما... إلخ) إما ظنًا بأن الأولى باطلة وإما احتياطًا ولم يعد الآخر لاعتقاده أن تلك الصلاة صحيحة.

قوله: (أصبحت السنة) أى: صادفت الشريعة الواجبة الثابتة بالكتاب والسنة. وفي هذا تصويب لاجتهاده وتخطئة لاجتهاد الآخر.

قاعدة هامة: وفيه أن الخطأ في الاجتهاد المستوفى للشروط لا ينافي الأجر على العمل المبني عليه، والظاهر ثبوت الأجر له ولمن قلده على وجه يصح.

قوله: (أجزأتك صلاتك) أى: كفتك عن القضاء وهو من عطف اللازم على الملزوم.

قوله: (لك الأجر مرتين) مرة لصلاته الأولى ومرة لصلاته الثانية فإن كلا منهما صحيحة يترتب عليها مثوبة وإن كانت إحداها فرضاً والأخرى نفلاً والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً. وفيه إشارة إلى أن العمل بالأحوط أفضل لقوله ﷺ دع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

قال الخطابي: في هذا الحديث من الفقه أن السنة تعجيل الصلاة للمتيمم في أول وقتها كما هو للمتطهر بالماء.

وقد اختلف الناس في هذه المسألة: فروى عن ابن عمر أنه قال: يتيمم ما بينه وبين آخر الوقت، وبه قال عطاء وأبو حنيفة وسفيان وهو قول أحمد بن حنبل، وإلى نحو ذلك ذهب مالك إلا أنه قال: إن كان في موضع لا يرجى فيه وجود الماء تيمم وصلى في أول وقت الصلاة وعن الزهري لا يتيمم حتى يخاف ذهاب الوقت.

واختلفوا في الرجل يتيمم ويصلى ثم يجد الماء قبل خروج الوقت: فقال عطاء وطاوس وابن سيرين ومكحول والزهري: يعيد الصلاة، واستحبه الأوزاعي ولم يوجبه. وقالت طائفة: لا إعادة عليه روى ذلك عن ابن عمر وبه قال الشعبي وهو مذهب مالك وسفيان الثوري وأصحاب الرأي وإليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق.

قال العيني: قال الخطابي: في هذا الحديث من الفقه أن السنة تعجيل الصلاة للمتيمم في أول وقتها كهو للمتطهر بالماء.

قلت: لا نسلم ذلك لأن الحديث لا يدل على هذا.

أقول: بل قوله: فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما بقاء التعقيب - يشهد لما قاله الخطابي.

قال في النيل: الحديث يدل على أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لا تجب عليه الإعادة، وإليه ذهب الأئمة الأربعة ويحيى.

وقال الهادي والناصر وطاوس والقاسم بن محمد بن أبي بكر ومكحول وابن سيرين والزهرى وربيعه كما حكاها المنذرى وغيره: أنها تجب الإعادة مع بقاء الوقت لتوجه الخطاب مع بقائه لقوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ الاسراء/ ٧٨. مع قوله: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ المائدة/ ٦. فشرط في صحتها الوضوء وقد أمكن في وقتها ولقوله: فإذا وجد الماء فليتنى الله وليمسه بشرته... الحديث.

ورد بأنه لا يتوجه الطلب بعد قوله: أصبت السنة وأجزأتك صلاتك وإطلاق قوله: فإذا وجد الماء مقيد بحديث الباب. ويؤيد القول بعدم وجوب الإعادة حديث: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان وصححه ابن السكن.

ويجيب عنه بأنهما عند القائل بوجوب الإعادة صلاة واحدة لأن الأولى قد فسدت بوجود الماء فلا يرد ذلك عليه، وما قيل من تأويل الحديث بأنهما وجدا الماء بعد الوقت فتعسف يخالف ما صرح به الحديث من أنهما وجدا ذلك في الوقت وأما إذا وجدا الماء قبل الصلاة بعد التيمم فيجب الوضوء عند العترة والفقهاء.

وقال داود وأبو سلمة بن عبد الرحمن: لا يجب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ محمد/٣٣.

وأما إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها فإنه يجب عليه الخروج من الصلاة وإعادتها بالوضوء عند الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري والمزني وابن شريح.

وقال مالك وداود: لا يجب عليه الخروج بل يحرم والصلاة صحيحة. وعلى الجملة فالجمهور على أنه إذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة لا إعادة عليه وإن كان الوقت باقياً وأنه إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة لا يقطعها.

وقال أبو حنيفة وأحمد في رواية عنه: إنه يبطل تيممه أما إذا تيمم ثم وجد الماء قبل دخول الصلاة فقد أجمعوا على بطلان تيممه هذا.

وفي إعادة الصلاة التي أدت بالتيمم عند الشافعي تفصيل بينه النووي بقوله: أما إعادة الصلاة التي يفعلها بالتيمم فمذهبنا أنه لا يعيد إذا تيمم للمرض أو الجراحة أو نحوهما أما إذا تيمم للعجز عن الماء فإن كان في موضع يعدم فيه الماء غالباً كالسفر لم تجب فيه الإعادة وإن كان في موضع لا يعدم فيه الماء إلا نادراً وجبت الإعادة على المذهب الصحيح، وإذا رأى المتيمم لفقد الماء ماء وهو في الصلاة لم تبطل صلاته بل له أن يتمها إلا إذا كان ممن تلزمه الإعادة فإن صلاته تبطل برؤية الماء.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يسوغ الاجتهاد في زمنه ﷺ وتقدم الخلاف في ذلك. وعلى مشروعية التيمم عند فقد الماء. وعلى أن مرجع المهمات إلى الرئيس. وعلى أن المستول يطلب منه إجابة السائل المستفهم. وعلى أن الله تعالى لا يضع أجر العاملين. وعلى أن من صلى بالتيمم المشروع لا تجب عليه الإعادة إذا وجد الماء قبل خروج الوقت.

﴿ باب في الغسل يوم الجمعة ﴾

● عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أخبره أن عمر بن الخطاب بيّنا هو يخطب يوم الجمعة إذ دخل رجل فقال عمر: أتحتبسون عن الصلاة؟ فقال الرجل: ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت. فقال عمر: والوضوء أيضاً؟ أو لم تسمعوا رسول الله ﷺ يقول: إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل؟.

والحديث أخرجه أيضاً : مسلم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذ دخل رجل) جواب (بيّنا) والرجل هو عثمان بن عفان ففي رواية مسلم: بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر فقال: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء. قوله: (أتحتبسون عن الصلاة) أى: عن التكبير إليها فإنكار عمر على عثمان لعدم تكبيره.

قوله: (ما هو إلا أن سمعت النداء... إلخ) أى: لم يكن شأني إلا أني حينما سمعت الأذان اشتغلت بالوضوء. قوله: (قال عمر: والوضوء)، وفي نسخة: فقال. وهذا إنكار آخر على ترك الواجب أو السنة المؤكدة وهي الغسل. وقوله: والوضوء بالواو كما في رواية البخاري وفي نسخة: الوضوء بإسقاط الواو وهي رواية الموطأ وهو منصوب مفعول مخذوف أى: أتترك الغسل كما تركت التكبير إلى المسجد وتوضأ الوضوء مقتصرًا عليه؟. وجوز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره أى: والوضوء تقتصر عليه.

قوله: (أولم تسمعوا) بهمزة الاستفهام الداخلة على محذوف تقديره أنقثصرون على الوضوء ولم تسمعوا قول النبي ﷺ: إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل كما في رواية مسلم، ويؤيده ما في رواية البخارى بلفظ: من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فهو صريح في تأخير الرواح عن الغسل.

وبهذا علم فساد قول من حمله على ظاهره، واحتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة لأن الحديث واحد ومخرجه واحد. والتقييد بالإتيان لكونه الغالب وإلا فحكم الغسل شامل للمقيم بالجامع. وفي إضافة أحد إلى ضمير الجمع دليل على أن هذا الحكم يعم البالغين وغيرهم من الصبيان. والمراد بالجمعة الصلاة أو المكان الذي تقام فيه.

قال الخطابي: في الحديث دلالة على أن غسل الجمعة غير واجب ولو كان واجبا لأمر عمر عثمان أن ينصرف فيغتسل فدل سكوت عمر ومن حضره من الصحابة على أن الأمر به على سبيل الاستحباب دون الوجوب، وليس يجوز على عمر وعثمان ومن بحضرتيهما من المهاجرين والأنصار أن يجتمعوا على ترك واجب.

ونقل في الفتح عن الشافعي أنه قال: فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار.

قال الحافظ: وعلى هذا الجواب عول أكثر المصنفين في هذه المسألة كابن خزيمة والطبري والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر وهلم جرا. وزاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة وافقوهما على ذلك فكان إجماعا منهم على أن الغسل ليس شرطا في صحة الصلاة وهو استدلال قوي، وقد نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة، ولكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه ولم يقولوا: إنه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونه كان أصله قصد التنظيف

وإزالة الروائح الكريهة التي يتأذى بها الحاضرون من الملائكة والناس. كلام
الفتح.

وعلى الجملة فقد اختلف أهل العلم في حكم هذا الغسل: فحكى وجوبه عن
طائفة من السلف وبعض الصحابة كابى هريرة وعمار بن ياسر ومالك وغيرهم وهو
قول الظاهرية وحكاه الخطابي عن الحسن البصري ومالك. وكلام مالك في الموطأ
وأكثر الروايات عنه ترده.

وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أنه سنة وهو المعروف من مذهب
مالك وأصحابه.

واحتج من أوجبه بظواهر الأحاديث الدالة على الوجوب، وفي بعضها التصريح
بلفظ الوجوب وفي بعضها الأمر به وفي بعضها أنه: حق على كل مسلم.

واحتج الجمهور بأحاديث صحيحة منها حديث الباب.

ومنها حديث: من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل.
رواه أحمد والأربعة عن سمرة بن جندب فدل على اشتراك الغسل والوضوء في أصل
الفضيلة وعدم تحتم الغسل وهو حديث حسن مشهور.

ومنها قول عائشة: كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاءة فكانوا لهم تفل -
رائحة كريهة - فقيل لهم: لو اغتسلتم يوم الجمعة. رواه مسلم وسيأتي نحوه للمصنف
وهذا اللفظ يقتضى أنه ليس بواجب لأن تقديره لكان أفضل وأكمل، وأيضاً فإنما
طلب منهم الغسل لأجل تلك الروائح الكريهة لا لوجوبه هذا، ولا يخفى ما في
الاستدلال بحديث الباب على أن الغسل سنة وقد تقدم أن من قال بوجوب الغسل
استدل به وهو إنما يرد على من قال باشتراط الغسل لصحة صلاة الجمعة وهم قوم من
الظاهرية.

ومنها حديث: من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة الثلاثة أيام أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة. ووجه الاستدلال به على الاستحباب أن ذكر الوضوء وما معه مرتباً عليه الثواب المقتضى للصحة يدل على أن الوضوء كاف.

قال ابن حجر في التلخيص: إنه من أقوى ما استدل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة.

ومنها حديث أبي سعيد الآتي ووجه دلالة أنه قرنه بما ليس بواجب إجماعاً وهو السواك والطيب فيكون مثلهما.

ومنها حديث أوس الثقفي الآتي ووجه دلالة جعله قريناً للتبكير والمشي والدنو من الإمام وليست بواجبة فيكون مثلها.

وأجابوا عن الأحاديث التي صرح فيها بالأمر بأنها محمولة على الندب والقرينة الصارفة عن الوجوب هذه الأدلة المتعاضدة والجمع بين الأدلة ما أمكن واجب وقد أمكن بهذا. وعن الأحاديث التي صرح فيها بلفظ الوجوب والتي فيها أنه حق على كل مسلم بأن المراد متأكد في حقه كما يقول الرجل لصاحبه: حقك واجب على ومواصلتك حق على، وليس المراد الوجوب المحتتم المستلزم للعقاب. وقد دل حديث الباب أيضاً على تعليق طلب الغسل بالنجى إلى الجمعة؛ والمراد إرادة النجى وقصد الشروع فيه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على تأكد الغسل على من يحضر صلاة الجمعة. ويؤخذ من قصة عمر وعثمان أنه ينبغي للإمام أن يتفقد رعيته وينكر على من أخل بالفضل منهم ولو كان كبيراً.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) الإضافة على معنى فى. وبظاهرها احتج من قال: إن الغسل لليوم لا للجمعة. وفى رواية الشيخين: الغسل يوم الجمعة... إلخ. وظاهره أن الغسل حيث وجد فيه كفى لكون اليوم ظرفاً للغسل. ويحتمل أن تكون اللام للعهد فتتفق الروايات. وقد تقدم بيان الخلاف فى ذلك. ويؤخذ من هذه الرواية أن وقت الغسل يدخل بفجر يومها فلا يجوز قبله، خلافاً للأوزاعى وبعض الفقهاء. ويؤخذ منه أيضاً أن ليوم الجمعة غسلًا خاصاً فلو وجدت صورة الغسل لم يجوز عن غسل الجمعة إلا بالنية وبه قال أبو قتادة، فقد أخرج الطحاوى وابن المنذر عنه أنه قد رأى ابنه يغتسل يوم الجمعة فقال: إن كان غسلك عن جنابة فأعد غسلًا آخر للجمعة.

والجمهور على أنه لو اتفق يوم الجمعة ويوم العيد أو يوم عرفة وجامع ثم اغتسل ينوب عن الكل. وقيل: لو اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة استأن بالسنة لحصول المقصود الذى هو قطع الرائحة الكريهة.

قوله: (واجب) أى: ثابت لا ينبغي أن يترك لا أنه يأنم تاركه.

قال الخطاى: معناه وجوب الاختيار والاستحباب دون وجوب الفرض كما يقول الرجل لصاحبه: حقك على واجب وأنا أوجب حقك وليس بمعنى اللزوم الذى لا يسع غيره ويشهد لصحة هذا التأويل حديث عمر الذى تقدم ذكره.

قال ابن دقيق العيد فى شرح حديث من جاء منكم الجمعة فليغتسل ما نصه: الحديث صريح فى الأمر بالغسل للجمعة وظاهر الأمر الوجوب وقد جاء مصرحاً به

بلفظ الوجوب في حديث آخر فقال بعض الناس بالوجوب بناء على الظاهر. وخالف الأكثرون فقالوا بالاستحباب وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر، فأولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال: حَقَّك واجب على وهذا التأويل الثاني أضعف من الأول وإنما يصار إليه إذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على هذا الظاهر. وأقوى ما عارضوا به حديث: من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل أفضل. ولا يقاوم سنده هذه الأحاديث.

قال العيني: قد أجاب بعض أصحابنا أن هذه الأحاديث التي ظاهرها الوجوب منسوخة بحديث: من توضأ فيها ونعمت ومن اغتسل فهو أفضل. وقال ابن الجوزي: أحاديث الوجوب أصح وأقوى والضعيف لا ينسخ القوى.

قلت: هذا الحديث رواه أبو داود في الطهارة والترمذي والنسائي في الصلاة وقال الترمذي: حديث حسن صحيح ورواه أحمد في سننه والبيهقي كذلك وابن أبي شيبه في مصنفه وستكلم عليه.

قوله: (على كل محتلم) أي: بالغ فالاحتلام عام يشمل من بلغ بالسن أو بعلامة أخرى كالإحبال والحيض وإنبات العانة وإنما خص الاحتلام بالذكر لكونه الغالب. والمراد بالغ خال عن عذر يبيح الترك وإلا فالمعذور مستثنى بقواعد الشرع. قال الحافظ في الفتح: استدل به على دخول النساء في ذلك.

وقال غيره: المراد الذكر كما هو مقتضى الصيغة، وأيضاً الاحتلام أكثر ما يبلغ به الذكور دون الإناث وفيهن الحيض أكثر. وعمومه يشمل من يأتي الجمعة وغيره ولكن حديث أبي هريرة السابق وحديث ابن عباس الآتي وغيرهما تخصه بمن يأتي الجمعة وعليه الجمهور.

○ فقه الحديث: دل الحديث على تأكيد غسل يوم الجمعة على كل بالغ ولو لم يحضر الصلاة.

● قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِذَا اغْتَسَلَ الرَّجُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَجْزَأُهُ مِنْ غَسْلِ الْجُمُعَةِ وَإِنْ أَجْتَبَ.

○ معنى الحديث: غرض المصنف بهذا بيان أن غسل الجمعة لليوم لا للصلاة وأنه يدخل وقته بطلوع الفجر لأنه أول اليوم شرعاً كما أن من اغتسل قبل طلوع الفجر لا يجزئه عن الجمعة لأنه اغتسل قبل مجيء الوقت. قال العيني: أشار بهذا إلى أن هذا الغسل لليوم لا للصلاة وهو قول محمد والحسن بن زياد من أصحابنا.

وقال أبو يوسف: للصلاة. وفائدته تظهر فيما قال أبو داود فعندهما إذا اغتسل بعد طلوع الفجر ينال أجر الغسل لأنه وجد في يوم الجمعة. وعند أبي يوسف لا ينال لأنه لم يصل به الجمعة وكذا الخلاف إذا اغتسل بعد صلاة الجمعة. وقد اختلف في وقت غسل الجمعة على أقوال: الأول: أن وقته عند إرادة الرواح إلى المسجد بشرط الاتصال بين الغسل والرواح، وإليه ذهب مالك والأوزاعي والليث، مستدلين بحديث: إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ونحوه.

الثاني: أن وقته يدخل بطلوع الفجر ولا يشترط اتصاله بالرواح لكن يستحب اتصاله فيجزئ فعله بعد الفجر لا بعد صلاة الجمعة وهو مذهب الجمهور مستدلين بالأحاديث التي أطلق فيها يوم الجمعة وقالوا: لا يكفي الغسل بعد الصلاة لأنه شرع لإزالة الروائح الكريهة دفعا لتأذى الحاضرين، وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة ولأن المراد بالجمعة سبب الاجتماع وهو الصلاة لا اليوم لأن اليوم لا يؤتى وقد أخرج ابن

خزيمة وابن حبان وغيرهما مرفوعاً: من أتى الجمعة فليغتسل. زاد ابن خزيمة: ومن لم يأتها فلا يغتسل.

الثالث: أن وقته كل اليوم فلا يشترط تقديم الغسل على صلاة الجمعة بل لو اغتسل بعد الجمعة أجزأ عنه، وإليه ذهب داود والحسن بن زياد ومحمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة.

واستعبده ابن دقيق العيد وقال: يكاد يجزم بطلانه. وزعم ابن عبد البر: الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة.

قوله: (وإن أجنب) أى: وإن كان جنباً واغتسل للجنابة بعد طلوع الفجر أجزأه عن غسل الجمعة.

قال ابن المنذر: أكثر أهل العلم يقولون: يجزئ غسلة واحدة للجنابة والجمعة وهو مروي عن ابن عمر ومجاهد ومكحول والثوري والأوزاعي وأبي ثور وهو مذهب أبي حنيفة، فعنده يكفي غسل واحد لعيد وجمعة اجتماعاً مع جنابة وينبغي أن ينوى به الكل ليحصل له ثواب الجميع.

وقال أحمد: أرجو أن يجزئه وهو قول أشهب والمزني، وعن أحمد لا يجزئه عن غسل الجنابة حتى ينويها وهو قول مالك في المدونة.

قال الباجي: فإذا قلنا: يفتقر إلى النية فمن اغتسل بنوى الجمعة والجنابة، فقد قال ابن القاسم: يجزئه. وبه قال الشافعي.

وقال محمد بن مسلمة: لا يجزئه ذلك وإنما يجزئه أن يغتسل لجنابته وينوى أن يجزئه عن جمعته.

وجه ما قاله ابن القاسم أن الجمعة والجنابة موجهما واحد وهو الغسل وهي عبادة تتداخل فجاز أن يفعل هما كالوضوء من البول والغائط والنوم ومس الذكر والطواف والسعي والحج والعمر.

ووجه قول محمد بن مسلمة أن نية الجمعة تقتضي النفل ونية الجنابة تقتضي الوجوب ومقتضى أحدهما ينافي الآخر.

ويحتمل أن يعنى بذلك أن غسل الجمعة لا يفتقر إلى النية فإذا نواه مع غسل الجنابة الذى يفتقر إلى النية منع ذلك صحة النية. وذكر ابن المنذر عن بعض ولد أبي قتادة أنه قال: من اغتسل يوم الجمعة من الجنابة اغتسل للجمعة.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عَنْدهُ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلَمْ يَتَخَطَّ أَعْنَاقَ النَّاسِ ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ثُمَّ أَلْصَقَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ كَأَنَّهُ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ جُمُعَتِهِ الَّتِي قَبْلَهَا. قَالَ: وَيَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَيَقُولُ: إِنَّ الْحَسَنَةَ بَعَشْرٍ أَمْثَالِهَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ أَتَمُّ وَلَمْ يَذْكُرْ حَمَّادُ كَلَامَ أَبِي هُرَيْرَةَ.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم.

○ معنى الحديث: قوله: (ومس من طيب) أى: طيب الرجال وهو ما خفى لونه وظهر ريحه إن وجد، وإلا مس من طيب النساء كما سيأتى.

قوله: (ثم صلى ما كتب الله تعالى له) أى: صلى ما قدر الله له من تحية مسجد ونفل مطلق أو قضاء فائتة.

قوله: (ثم أنصت) أى: استمع يقال: نصت له ينصت من باب ضرب: لغة أى: سكت مستمعًا ويقال: أنصت إذا سكت، وأنصته إذا أسكته فهو لازم ومتعد. قوله: (إذا خرج إمامه) أى: للخطبة.

قوله: (حتى يفرغ من صلاته) أى: ينتهى الإمام منها. وفي رواية مسلم: حتى يفرغ من خطبته، وهى تدل على أن الكلام بعد الخطبة وقبل الإحرام بالصلاة لا بأس به.

قوله: (كانت كفارة لما بينها... إلخ) أى: كانت هذه الخصال المذكورة أى: فعلها من الغسل وما بعده ساترة وماحية للذنوب التى بين تلك الساعة التى يصلى فيها الجمعة وبين صلاة الجمعة التى قبلها.

قال الخطابي: يريد بذلك ما بين الساعة التى يصلى فيها الجمعة إلى مثلها من الجمعة الأخرى لأنه لو كان المراد به ما بين الجمعة على أن يكون الطرفان وهما يوم الجمعة غير داخلين فى العدد لكان لا يتحصل من عدد المحسوب على أكثر من ستة أيام ولو أراد ما بينهما على تقدير إدخال الطرفين فيه بلغ العدد ثمانية فإذا ضمنت إليها الثلاثة الزيدة التى ذكرها أبو هريرة صار جملتها إما أحد عشر على أحد الوجهين وإما تسعة أيام على الوجه الآخر، فدل على أن المراد به ما قلناه على سبيل التكثير لليوم ليستقيم الأمر فى تكميل عدد العشرة.

قوله: (قال: ويقول... إلخ) أى: قال محمد بن سلمة بسنده إلى أبى هريرة: إن أبا هريرة يقول فى روايته: كانت كفارة لما بينها وبين جمعته التى قبلها وزيادة ثلاثة أيام، ويقول: إن الحسنه بعشر أمثالها مشيرًا إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ

أَمْثَالُهَا ﴿الأنعام/١٦٠﴾. فإن قيل: تكفير الذنوب الماضية بالحسنات وبالتوبة ويتجاوز الله تعالى وتكفير ذنوب الأيام الثلاثة الآتية الزائدة على السبعة من تكفير الذنب قبل وقوعه، فكيف يعقل هذا؟! قيل: المراد عدم المؤاخذه بالذنب إذا وقع.

قوله: (وحديث محمد بن سلمة أتم) أى: من حديث حماد لأنه ذكر في روايته ما زاده أبو هريرة ولم يذكره حماد.

وهذا الحديث من أدلة الجمهور على استحباب غسل الجمعة حيث قرن فيه بين الغسل ولبس أحسن الثياب ومس الطيب وهما ليسا بواجبين. ونازع في هذا الاستدلال ابن دقيق العيد بأن القرآن في الذكر لا يستلزم القرآن في الحكم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب الغسل ولبس أحسن الثياب يوم الجمعة، وعلى استحباب مس الطيب إن وجده، وعلى طلب ترك تخطي أعناق الناس، وعلى مشروعية الصلاة لمن دخل المسجد.

وعلى أن النوافل المطلقة لا حد لها لقوله ﷺ في الحديث: ثم صلى ما كتب الله تعالى له. وعلى طلب الإنصات من حين قيام الإمام للخطبة إلى أن يفرغ من الصلاة.

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ وَالسَّوَاكُ وَيَمَسُّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا قَدَّرَ لَهُ. إِلَّا أَنْ بُكِّرًا لَمْ يَذْكُرْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَقَالَ فِي الطَّيِّبِ: وَلَوْ مِنْ طِيبِ الْمَرْأَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (الغسل يوم الجمعة على كل محتلم)، وفي رواية البخارى: الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً إن وجد؛ أى الغسل وما عطف عليه متأكد على كل بالغ يوم الجمعة.

قوله: (ويعمس من الطيب) بفتح الميم على الأفصح من باب تعب وجاء ضمها من باب قتل وهو مرفوع على أنه منقطع عما قبله ويصح نصبه بتقدير أن فيكون في قوة مصدر معطوف على السواك.

وحكمة مشروعية الغسل والسواك والطيب في هذا اليوم أن يكون المصلى فيه على أكمل حال وأحسن هيئة فلا يتأذى به أحد ولا سيما وأن الملائكة يقفون على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول فربما صافحوه أو لمسوه.

قوله: (ما قدر له) في محل نصب مفعول يعمس. وفي رواية مسلم والنسائي: ما قدر عليه.

قال القاضى عياض: يحتمل أن يراد به التأكيد ليفعل ما أمكنه، ويحتمل إرادة الكثرة والأول أظهر ويؤيده قوله الآتى: ولو من طيب المرأة لأنه يكره استعماله للرجال وهو ما ظهر لونه وخفى ريحه فإباحته للرجل لعدم غيره تدل على تأكيد الأمر في ذلك.

قوله: (إلا أن بكيراً لم يذكر... إلخ) غرض المصنف بهذا بيان أن بكيراً بن عبد الله بن الأشج خالف سعيد بن أبى هلال في سند الحديث ومنتبه. أما المخالفة في السند فإنه لم يذكر فيه عبد الرحمن بن أبى سعيد وقد وافقه على ذلك شعبة؛ فقد أخرج البخارى الحديث من طريق شعبة عن أبى بكر بن المنكدر قال: حدثني عمرو بن سليم قال: أشهد على أبى سعيد... إلخ. ووافقه أيضاً محمد بن المنكدر كما أخرجه ابن

خزيمة من طريقه ومنه يعلم أن سعيد بن أبي هلال هو المنفرد بزيادة عبد الرحمن بن أبي سعيد في السند.

قال في الفتح: الذى يظهر أن عمرو بن سليم سمعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ثم لقي أبا سعيد فحدثه وسماعه منه ليس بمنكر؛ لأنه قديم ولد في خلافة عمر ابن الخطاب ولم يوصف بالتدليس.

وحكى الدار قطنى في العلل فيه اختلافاً آخر على على بن المدينى شيخ البخارى فيه فذكر أن الباغندى حدث به عنه بزيادة عبد الرحمن أيضاً وخالفه تمام عنه فلم يذكر عبد الرحمن. وفيما قال نظر فقد أخرجه الإسماعيلي عن الباغندى بإسقاط عبد الرحمن وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن أبي إسحاق بن حمزة وأبو أحمد الغطريفى كلاهما عن الباغندى فهؤلاء ثلاثة من الحفاظ حدثوا به عن الباغندى فلم يذكروا عبد الرحمن في الإسناد فلعل الوهم فيه ممن حدث به الدارقطنى عن الباغندى. وأما المخالفة في المتن فإن بكيراً زاد في روايته بعد قوله: ويمس من الطيب: ولو من طيب المرأة أى: ولو كان الطيب من طيب المرأة.

وبظاهر هذا الحديث استدل من قال بوجوب غسل يوم الجمعة للتصريح فيه بلفظ: واجب في رواية البخارى.

وأجيب بأن المراد بالواجب التأكيد الذى لا ينبغى أن يترك كما تقدم، بل الحديث من أدلة الجمهور على عدم الوجوب لاقتران الغسل بالسواك ومس الطيب وليس بواجبين اتفاقاً فدل على أن الغسل ليس بواجب إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب بالواجب بلفظ واحد.

وتعقبه ابن الجوزى بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف. ولكن قد علمت المراد بالواجب.

وهذا الحديث ظاهر في أن الغسل مشروع للبالغ سواء أراد الجمعة أم لا .
وحديث: إذا جاء أحدكم الجمعة ظاهر في أنه لمن أرادها سواء البالغ والصبي . ويجمع
بينهما بأنه مستحب لكل ومتأكد في حق المريد وأكد في حق البالغ . والمشهور عند
الجمهور أنه مستحب لكل من أراد الإتيان إليها .

واختلف في الغسل للمسافر: فالجمهور على أنه مطلوب منه إذا أراد صلاة
الجمعة وكذا كل من لم تجب عليه الجمعة كالعبد والمريض خلافاً للحنابلة في المرأة
حيث قالوا: لا يستحب لها لظاهر حديث: من أتى منكم الجمعة فليغتسل .

وقال الشافعي: ما تركته في حضر ولا سفر وإن اشترته بدينار . ومن لا يراه
علقة وعبد الله بن عمرو وابن جبير بن مطعم والقاسم بن محمد والأسود وإياس بن
معاوية .

○ فقه الحديث: والحديث يدل على تأكد الغسل والسواك والتطيب يوم
الجمعة .

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ
الْجُمُعَةِ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ .
والحديث أخرجه أيضاً : أحمد والبيهقي والدارقطني .

○ معنى الحديث: قوله: (يغتسل من أربع) أى: يغتسل من بعضها ويأمر
بالغسل من بعضها لأنه لم يثبت أنه ﷺ غسل ميتاً قط .

قوله: (من الجنابة) من تعليلية أى: من أجلها وهو بدل بإعادة الجار ولا دليل
في عطف ما بعده عليه على وجوب المعطوف لأن دلالة الاقتران غير حجة قال

تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ الأنعام/ ١٤١. والأكل جائز والإيتاء واجب إجماعاً فيهما.

قوله: (ويوم الجمعة) بالجر عطف على الجنبات على تقدير من التعليلية، وفي تركها إشارة إلى أن الغسل الواحد يوم الجمعة ينوب عن الجنابة والسنة إذا نواها.
قوله: (ومن الحجامة) بكسر الحاء المهملة من حجمه حجماً من باب قتل إذا شرطه، أى: كان ﷻ يغتسل من أجلها.

قوله: (ومن غسل الميت) أى: من أجل تغسيله.
والحكمة في مشروعية الغسل من الحجامة ومن غسل الميت: أن الدم كثيراً ما ينتشر على الجسد ويتعسر غسل كل نقطة على حدتها، ولأن المص بالآلة جاذب للدم من كل جانب والغسل يزيل السيال ويمنع الجذابة. وأما الاغتسال من غسل الميت فلأن رشاش الماء ينتشر على بدن الغاسل فإذا علم أنه سيغتسل لم يأل جهداً في تغسيل الميت ولأن الغاسل بمسه الميت يحصل له ضعف فالغسل يزيل ذلك الضعف.
والحديث: يدل على أن الغسل مشروع لهذه الأربع.

أما غسل الجمعة فقد تقدم.
وأما الغسل للحجامة فهو سنة عند المأدوية لهذا الحديث ولما روى عن علي أنه قال: الغسل من الحجامة سنة وإن تطهرت أجزاءك. والجمهور على عدم استحبابه لأن الحجامة كالرعاف. ولما أخرجه الدارقطني أنه ﷺ احتجم ولم يزد على غسل محاجمه. لكن فيه صالح بن مقاتل وليس بالقوى، وأما حديث الباب فلا يحتج به لأنه متكلم فيه كما يأتي.

وأما الغسل من غسل الميت فقد روى عن عليّ وأبي هريرة وجوبه وهو قول الإمامية لحديث الباب وحديث: من غسل ميتًا فليغتسل. رواه أحمد والأربعة عن أبي هريرة وقال أبو داود: هذا منسوخ.

وقال البيهقي: الصحيح أنه موقوف.

وقال أحمد: لا يصح في الباب شيء.

وقال مالك وأحمد وأصحاب الشافعي: إنه مستحب وحملوا الأمر في حديث أبي هريرة على النذب لحديث: كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل أخرجه الخطيب من حديث عمر وصحح ابن حجر إسناده. ولحديث أسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق أنسها غسلت أبا بكر ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت: إن هذا يوم شديد البرد وأنا صائمة فهل علي من غسل؟ قالوا: لا. رواه مالك.

وقال الليث والحنفية: لا يستحب وقالوا: المراد بالاغتسال في الأحاديث الواردة به غسل الأيدي. لحديث: إن ميتكم يموت طاهرًا فحسبكم أن تغسلوا أيديكم. أخرجه البيهقي وحسنه ابن حجر.

قال الخطابي: قد يجمع النظم قرائن الألفاظ والأشياء المختلفة الأحكام والمعاني ترتبها وتنزلها فأما الاغتسال من الجنابة فواجب بالاتفاق.

وأما الاغتسال للجمعة فقد قام الدليل على أنه كان ﷺ يفعل به ويأمر به استحبابًا. ومعقول أن الاغتسال من الحجامة إنما هو لإمالة الأذى ولما لا يؤمن من أن يكون قد أصاب المحتجم رشاش من الدم فالاغتسال منه استظهار للطهارة واستحباب للنظافة.

وأما الاغتسال من غسل الميت فقد اتفق أكثر العلماء على أنه غير واجب وقد روى عن أبي هريرة عنه ﷺ قال: من غسل ميتًا فليغتسل.

وروى عن ابن المسيب والزهرى معنى ذلك. وقال النخعي وأحمد وإسحاق: يتوضأ غاسل الميت. وروى عن ابن عمر وابن عباس أنهما قالا: ليس على غاسل الميت غسل.

وقال أحمد: لا يثبت في الاغتسال من غسل الميت حديث. وقال أبو داود: حديث مصعب بن شيبه ضعيف ويشبه أن يكون من رأى الاغتسال منه إنما رأى ذلك لما لا يؤمن أن يصيب الغاسل من رشاش المغسول نضح وربما كانت على بدن الميت نجاسة فإذا علمت سلامته منها فلا يجب الاغتسال. وما تقدم لك تعلم فقه الحديث.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَلَمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَلَمَا قَرَّبَ بَقَرَةً وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَلَمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَلَمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَلَمَا قَرَّبَ بَيْضَةً فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ.

والحديث أخرجه أيضاً : البخارى ومسلم والنسائى والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (من اغتسل) يدخل في عمومه كل من يصح منه التقرب ولو أنشئ أو مريضاً أو مسافراً أو عبداً.

قوله: (غسل الجنابة) بنصب غسل صفة لمحذوف أى: غسل كغسل الجنابة ويشهد له رواية ابن جريج عن سمى عند عبد الرزاق: فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة. وظاهره أن التشبيه في الكيفية لا في الحكم وهو قول الأكثر. وقيل: إن المراد غسل الجنابة حقيقة حتى يستحب له أن يواقع زوجته ليكون أغض لبصره

وأسكن نفسه، ويشهد له ما في حديث أوس السابق من قوله: من غسل يوم الجمعة واغتسل... إلخ.

قوله: (ثم راح... إلخ) أى: ذهب أول النهار. زاد في الموطأ في الساعة الأولى ويدل على هذا المعنى قرينة المقابلة وهى تعين المراد.

قال مالك: المراد بالساعات لحظات لطيفة بعد زوال الشمس وبه قال القاضى حسين وإمام الحرمين من الشافعية وادعوا أن ذلك حقيقة الرواح في اللغة لأن حقيقته من الزوال إلى آخر النهار والغدو من أوله إلى الزوال.

ومذهب جماهير العلماء: استحباب التبكير إلى الجمعة أول النهار وبه قال الشافعى وابن حبيب المالكى. والساعات عندهم من أول النهار والرواح يكون أول النهار وآخره كما قاله الأزهري وهذا هو الصواب الذى يقتضيه الحديث والمعنى؛ لأن النبى ﷺ أخبر أن الملائكة تكتب من جاء في الساعة الأولى وهو كالمهذى بدنة ثم من جاء في الثانية ثم الثالثة ثم الرابعة ثم الخامسة، وفي رواية النسائى السادسة، وفي رواية مسلم والنسائى: فإذا خرج الإمام طووا الصحف ولم يكتبوا بعد ذلك أحداً. ومعلوم أن النبى ﷺ كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال وهو بعد انقضاء السادسة فدل على أنه لا شىء من الفضيلة لمن جاء بعد الزوال فلا يصح حمل الرواح على ما بعد الزوال. ولأن ذكر الساعات إنما كان للحث على التبكير إليها والترغيب في فضيلة سبق وتحصيل الصف الأول وانتظار الصلاة والاشتغال بالتفعل والذكر ونحوهما ولا يحصل هذا بعد الزوال. ولا فضيلة لمن أتى بعد الزوال لأن النداء يكون حينئذ ويحرم التخلف بعد النداء.

واختلف العلماء هل تعتبر الساعات من طلوع الفجر أم من طلوع الشمس ؟

فقال الروياني: إن ظاهر كلام الشافعي أن التبكير يكون من طلوع الفجر وصححه الرافعي والنووي.

وقال الماوردي: الأصح أنه من طلوع الشمس لأن ما قبل ذلك زمان غسل وتأهب.

وقال الرافعي: ليس المراد من الساعات الساعات الفلكية، وإنما المراد ترتيب الدرجات وتفضيل السابق على الذي يليه ومن جاء في أول ساعة من هذه الساعات ومن جاء في آخرها مشتركان في تحصيل أصل البدنة أو البقرة أو الكبش ولكن بدنة الأول أكمل من بدنة من جاء في آخر الساعة وبدنة المتوسط متوسطة وهذا كما أن صلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة، ومعلوم أن الجماعة تطلق على اثنين وعلى ألف فمن صلى في جماعة هم عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين له سبع وعشرون درجة لكن درجات الأول أكمل. وأشبه هذا كثرة.

وقوله: (فكأنما قرب بدنة) أى: تصدق كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَرَّبْنَا قُورْبَانًا﴾ المائدة/ ٢٧، أى: تصدقا مقربين إلى الله تعالى. وقيل: المراد أن للمبادر في أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب ممن شرع له القربان؛ لأن القربان لم يشرع لهذه الأمة على الكيفية التي كانت للأمم الماضية. وقيل: ليس المراد بالحديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجمعة في الثواب وأن نسبة ثواب الثاني إلى الأول كنسبة البقرة إلى البدنة في القيمة مثلاً، ويدل عليه أن في مرسل طاوس عند عبد الرزاق: كفضل صاحب الجزور على صاحب البقرة. وقيل: معناه الإهداء بها إلى الكعبة؛ لما في رواية للبخاري من قول النبي ﷺ: ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة من الإهداء.

ورد بأن إهداء الدجاجة والبيضة غير معهود، فالوجه حمل رواية البخارى على التصديق أيضاً. ولا وجه للرد؛ لأن الكلام وقع على التشبيه أى: لو كان إهداء الدجاجة والبيضة ثابتاً وأهدى أحد ذلك حصل له ثوابه فكذلك من أتى إلى الجمعة في الساعات المذكورة يعطى له مقدار ثواب ذلك.

والغرض من هذا التشبيه: الحث على التكبير؛ لأن حسنات الحرم أعظم. وأجاب القسطلاني بأنه من باب المشاكلة أى: تسمية الشيء باسم قرينه. والبدنة تقع على الواحدة من الإبل والغنم والبقر كما قال جمهور أهل اللغة. وسميت بذلك لعظم بدنها. وخصها جماعة بالإبل وهو المراد هنا بالاتفاق. والبدنة والبقرة يقعان على الذكر والأنثى والهاء فيه للوحدة كقمحة وشعيرة ونحوهما من أفراد الجنس. قال النووي: فيه أن التضحية بالإبل أفضل من البقر لأن النبي ﷺ قدم الإبل وجعل البقر في الدرجة الثانية. وسيأتى الكلام على ذلك في كتاب الضحايا إن شاء الله تعالى. قوله: (فكأنما قرب كبشاً أقرن) الكبش: فعل الغنم، وصفه بأقرن لأنه أكمل وأحسن صورة.

قوله: (فكأنما قرب دجاجة) بفتح الدال المهملة وكسرهما تطلق على الذكر والأنثى والتاء للوحدة لا للتأنيث. قوله: (فكأنما قرب بيضة) واحدة البيض والجمع بيوض وجاء في الشعر بيضة، وفي رواية النسائي بعد الكبش: بطة ثم دجاجة ثم بيضة، وفي رواية بعد الكبش: دجاجة ثم عصفور ثم بيضة، وإسناد الروایتين صحيح فإن قيل كيف يتقرب بالدجاجة والبيضة؟ قلنا: قد تقدم أن معنى التقرب التصديق ويجوز التصديق بالدجاجة والبيضة ونحوهما. وفيه دليل على أن التقرب والصدقة يقعان على القليل والكثير.

قوله: (حضرت الملائكة) بفتح الضاد المعجمة وكسرها لغتان مشهورتان والفتح أشهر وأفصح، وفي مسلم: فإذا جلس الإمام طورا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر والمراد: أنهم يطوون الصحف التي كانوا يكتبون فيها ثواب حاضري صلاة الجمعة فلا يكتب بعد ذلك ثواب مخصوص بحضور الجمعة من هذه الأنواع. وكان ابتداء طي الصحف عند ابتداء خروج الإمام وانتهائه بجلوسه على المنبر وهو أول سماعهم الخطبة. والمراد من الملائكة: الملائكة الذين وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة وما تشتمل عليه من ذكر وغيره وهم غير الحفظة. قوله: (يستمعون الذكر) أى: الخطبة لأن فيها ذكر الله تعالى والثناء عليه والموعظة والوصية للمسلمين.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب الغسل يوم الجمعة، وعلى طلب المبادرة بالذهاب إلى مسجد الجمعة، وعلى أن الجزاء على قدر العمل، وعلى أن الجمعة تحضرها الملائكة.

﴿ باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ﴾

أى: في بيان التسهيل في ترك الغسل يوم الجمعة لعدم وجوبه.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ مُهَانَ أَنْفُسِهِمْ فَيَرُوحُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ بِهَيْئَتِهِمْ فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ.

والحديث أخرجه أيضا: البخارى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان الناس مهان أنفسهم) الميم وتشديد الهاء جمع ما هن ككتاب جمع كاتب. وقال الحافظ أبو موسى: مهان بكسر الميم والتخفيف جمع ما هن كقيام وصيام جمع قائم وصائم. وفي رواية البخارى: مهنة أنفسهم جمع ما هن

أيضاً ككتبة جمع كاتب والمأمن الخادم أى: كانوا يخدمون أنفسهم ويعملون أعمالهم بأنفسهم إذ لم يكن لهم من يخدمهم في ذلك الوقت، والإنسان إذا باشر العمل الشاق حتى بدنه وعرق ولا سيما في البلاد الحارة، فربما تكون منه الرائحة الكريهة فأمرُوا بالاغتسال تنظيفاً للبدن وقطعاً للرائحة.

قوله: (فيروحون بهيئتهم) أى: يذهبون إلى صلاة الجمعة بحالتهم التي هم عليها من العرق ووسخ أجسادهم فكانت تظهر لهم رائحة كريهة.

قوله: (فقليل لهم: لو اغتسلتم) لو للتمنى فلا تحتاج إلى جواب أو للشرط فيكون الجواب محذوفاً تقديره لكان حسناً. والقائل لهم هو النبي ﷺ؛ ففي رواية البخارى فقال النبي ﷺ: لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا. وهو يدل على عدم وجوب غسل الجمعة لأنهم لم يؤمروا بالاغتسال إلا لأجل تلك الروائح الكريهة فإذا زالت زال الوجوب. والأحاديث الواردة في الأمر بالغسل محمولة على الندب جمعاً بين الأحاديث.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن وقت الجمعة بعد الزوال وهو وقت الظهر؛ لقوله في الحديث: فيروحون والرواح من بعد الزوال كما قاله أكثر أهل اللغة، وعلى أن حكمة الاغتسال يوم الجمعة إزالة الرائحة الكريهة حتى لا تتأذى الناس والملائكة.

● عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ أَنَسًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ جَاءُوا فَقَالُوا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَرَأَيْتَ الْفُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا؟ قَالَ: لَا وَلَكِنَّهُ أَطْهَرُ وَخَيْرٌ لِمَنْ اغْتَسَلَ وَمَنْ لَمْ يَغْتَسِلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ بِوَاجِبٍ، وَسَأَخْبِرُكُمْ كَيْفَ بَدَأَ الْفُسْلُ، كَانَ النَّاسُ مَجْهُودِينَ يَلْبَسُونَ الصُّوفَ وَيَعْمَلُونَ عَلَى ظُهُورِهِمْ وَكَانَ مَسْجِدُهُمْ ضَيْقًا

مُقَارِبَ السَّقْفِ إِنَّمَا هُوَ عَرِيشٌ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ حَارٍّ وَعَرِقَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الصُّوفِ حَتَّى ثَارَتْ مِنْهُمْ رِيَاخٌ آذَى بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلَمَّا وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ الرِّيْحَ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا كَانَ هَذَا الْيَوْمَ فَاعْتَسِلُوا وَلَيْمَسَّ أَحَدُكُمْ أَفْضَلَ مَا يَجِدُ مِنْ ذَهْنِهِ وَطَبِيبِهِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّ جَاءَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ وَلَبَسُوا غَيْرَ الصُّوفِ وَكَفُّوا الْعَمَلَ وَوَسَّعَ مَسْجِدَهُمْ وَذَهَبَ بَعْضُ الَّذِي كَانَ يُؤْذِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنَ الْعَرَقِ.

والحديث أخرجه أيضًا : الطحاوى والحاكم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (من أهل العراق) أى: العربى وهى بلاد تمتد من الخليج الفارسى إلى الموصل.

قوله: (ولكنه أظهر وخير) أى: أكمل طهارة للبدن وأفضل ثوابًا لورود الحث عليه. قوله: (وسأخبركم كيف بدء الغسل... إلخ) أى: سأبين لكم سبب ابتداء مشروعية غسل الجمعة وهو أن الصحابة كانوا مجهودين أى: واقعين فى الجهد والمشقة لتحصيل معاشهم لعدم وجود الخدم وكان مسجدهم ضيقًا أى: طولاً وعرضاً فكان سبعين ذراعاً فى ستين وكان له ثلاثة أبواب ولم يسطحوه فشكوا الحر فجعلوا خشبه وسواريه جذوع النخل وظللوه بالجريد ثم بالخص ثم طينوه وكان ارتفاعه قامة وشبراً وبقي كذلك إلى خلافة عمر فزاد فيه وبناه باللبن والجريد ثم زاد فيه عثمان وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والجص وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج.

قوله: (إنما هو عريش) بفتح العين المهملة وهو ما يستظل به أى: أن سقفه كان من الجريد والسعف كما تقدم. قوله: (حتى ثارت منهم رياح) أى: هاجت وظهرت من أجسادهم رياح كريهة يقال: ثار يثور ثوراً وثوراناً إذا انتشر وظهر.

قوله: (فلما وجد رسول الله ﷺ... إلخ) أى: أحس بتلك الريح الكريهة أو وجد أثرها من الأذى.

قوله: (من دهنه وطيبه) بضم الدال المهملة هو ما يدهن به من الزيت ودهن السمسم وغيرها من الأدهان المطيبة وكذا الطيب يتناول سائر أنواع الطيب كالمسك والعنبر والمراد دهن الشعر وتطيب سائر البدن.

قوله: (ثم جاء الله بالخير) أى: المال وأتى بشم للدلالة على التراخي في الزمان لأنهم مكثوا مجهودين مدة طويلة ثم فتح الله تعالى مصر والشام والعراق على أيدي الصحابة وكثرت أموالهم وعبيدهم فغفروا اللبس والبناء وغير ذلك.

وفى ثم أيضًا دلالة على التراخي في الرتبة لأن أحوال جهدهم كانت منبئة عن عدم ظهور الإسلام بخلاف أحوال سعتهم فإنسها منبئة عن ظهوره وليس المراد أن الغنى خير من الفقر حتى يكون الشكر أفضل من الصبر فإن الجمهور على خلافه. قوله: (وكفوا العمل) بالبناء للمجهول مخففًا أى: أغناهم الله تعالى عن العمل باستغنائهم أو بإعطائهم الخدم. يقال: كفاه الله يكفيه إذا أغناه. وظاهر كلام ابن عباس أن الغسل كان في أول الإسلام واجبًا لدفع الإيذاء بالريح الكريهة حينئذ ثم لما زال سبب الإيذاء نسخ وجوبه وبه إن صح يجمع بين الأحاديث السابقة.

قال الطحاوى بعد رواية ابن عباس: فهذا ابن عباس يخبر أن الأمر الذى أمر رسول الله ﷺ به لم يكن للوجوب عليهم وإنما كان لعلقة ثم ذهبت تلك العلة فذهب وجوب الغسل وهو أحد من روى عن رسول الله ﷺ أنه كان يأمر بالغسل.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب الغسل يوم الجمعة، وعلى أنه يطلب ممن أراد المسجد أو مجالسة الناس أن يتجنب الريح الكريهة في جسده وثوبه.

﴿ باب في الرجل يُسلمُ فيؤمر بالغسل ﴾

أى: يؤمر بعد الإسلام بالغسل ونحوه كالحلق والاختتان كما في الحديث الآتى.
ويسلم من الإسلام.

● عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ فَأَمَرَنِي أَنْ
أَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ.

والحديث أخرجه أيضًا : الترمذى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (فأمرنى أن أغتسل بماء وسدر) أى: أمرنى
بالاغتسال بماء مخلوط بورق النبق بعد ما أسلمت.

ويؤيده ما في رواية الترمذى والنسائى من أنه أسلم فأمره النبى ﷺ بالغسل.
ويحتمل أنه أمره بالغسل أولاً ثم أسلم، ويؤيده ما رواه البخارى في المغازى في قصة
ثمامة بن أثال بلفظ. فقال: أطلقوا ثمامة فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم
دخل المسجد فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله.

وبالحديث استدل من قال بوجوب الغسل على من أسلم؛ لأن الأمر يدل على
الوجوب وبه قال أحمد وأبو ثور وقالوا: لا يخلو المشرك في أيام كفره من جماع أو
احتلام وهو لا يغسل ولو اغتسل لم يصح منه لأن الاغتسال من الجنابة فرض فلا يجزئه
إلا بعد الإيمان كالصلاة والزكاة.

واستدل أيضًا من قال بالوجوب بحديث أبى هريرة. أن ثمامة أسلم فقال
النبى ﷺ: اذهبوا به إلى حائط بنى فلان فمروه أن يغتسل. رواه أحمد وعبد الرزاق
والبيهقى وابن خزيمة وابن حبان.

وبحديث أمره ﷺ بالغسل واثلة وقادة الرهاوى عند الطبراني وعقيل بن أبي طالب عند الحاكم في تاريخ أسانيد وفي أسانيد الثلاثة ضعف كما قاله الحافظ.

وذهب مالك والشافعي والهادي إلى وجوبه على من أجنب حال كفره اغتسل أم لا لعدم صحة غسله وإلى استحبابه لمن لم يجنب، واستدلوا بأنه ﷺ لم يأمر كل من أسلم بالغسل ولو كان واجباً لما خص بالأمر به بعضاً دون بعض، فيكون ذلك قرينة تصرف الأمر إلى الندب وأما وجوبه على من أجنب فللأدلة القاضية بوجوبه لأنها لم تفرق بين كافر ومسلم.

وقال أبو حنيفة وأصحابه بوجوبه على من أجنب ولم يغتسل حال كفره، فإن اغتسل لا يجب لما تقدم من الأدلة، ولا يصح قياسه على الصلاة والزكاة لأنهما لا يصحان بدون النية لعدم الإيمان بخلاف اغتساله لأن الماء مطهر بنفسه فلا يحتاج إلى النية.

وقال المنصور بالله باستحبابه مطلقاً وإن لم يغتسل من جنابة أصابته قبل إسلامه لحديث: الإسلام يُجِبُّ ما قبله.

واختلفوا في المشرک يتوضأ حال شركه ثم يسلم:

فقال الحنفية: يصلى بالوضوء المتقدم حال شركه لكن لو تيمم ثم أسلم لم يصل بذلك التيمم بل يستأنف تيمماً آخر في الإسلام إن لم يجد الماء. والفرق بينهما عندهم أن التيمم مفتقر إلى النية ونية العبادة لا تصح من مشرك والوضوء غير مفتقر إلى نية فإذا وجد من المشرک حكم بصحته كما يوجد من المسلم.

وقال مالك والشافعي وأحمد: إذا توضأ وهو مشرك أو تيمم ثم أسلم أعاد الوضوء للصلاة بعد الإسلام وكذا التيمم فلا فرق بينهما، وقول أحمد بإيجاب الاغتسال والوضوء عليه إذا أسلم أشبه بظاهر الحديث.

○ فقه الحديث: دل الحديث على وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم وقد علمت ما فيه من التفصيل والخلاف، وعلى مشروعية الاغتسال بماء خلط بما يقصد به النظافة كالصابون.

● عَنْ عُثَيْمِ بْنِ كُليبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: قَدْ أَسْلَمْتُ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ. يَقُولُ: اخْلُقْ. قَالَ: وَأَخْبَرَنِي آخَرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِآخَرٍ مَعَهُ: أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاخْتَنِنْ. والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والطبراني وابن عدى والبيهقي وابن منده.

○ معنى الحديث: قوله: (ألقِ عنك شعر الكفر) أى: أزله عنك، وليس المراد أن كل من أسلم يلزمه أن يحلق رأسه كما يلزم الغسل بل إضافة الشعر إلى الكفر تدل على أن المراد حلق الشعر الذى هو علامة خاصة للكفار وهى مختلفة باختلاف البلاد فكفرة الهند ومصر لهم فى موضع من الرأس شعور طويلة لا يتعرضون لها بحلق ولا قص وإذا أرادوا حلق الرأس حلقوا ما عدا ذلك، وهو على الظاهر علامة مميزة بين الكفر والإسلام فأمر النبي ﷺ كلياً ومن كان معه أن يحلقا شعرهما الذى كان علامة على الكفر.

وقيل: المراد من شعر الكفر الشوارب والآباط.

قال العيني: إنما أمره ﷺ بالحلق زيادة لتنظيفه وإزالة للشعر الذى رباه فى الكفر، وأما أمره بالاختنان فظاهر ولو أسلم الكافر ولم يطق ألم الختان يترك.

قوله: (يقول: احلق) تفسير من الراوى لقوله ﷺ ألقِ عنك شعر الكفر.

قوله: (قال: وأخبرني آخر... إلخ) أى: قال كثير والد عثيم: أخبرني غير كليب من أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال لآخر مع المخبر أو مع رسول الله ﷺ: ألقِ عنك

شعر الكفر واختن. واختن أمر من الاختتان وهو في الرجل قطع الجلدة التي تغطي الحشفة وفي المرأة قطع الجلدة التي فوق محل الإيلاج وتشبه عرف الديك. وفيه دلالة على أن الاختتان على من أسلم واجب وأنه علامة على الإسلام. لكن الحديث ضعيف لجهالة الوساطة بين ابن جريج وعثيم. وعلى أنه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى كما تقدم فقد علمت أنه متكلم فيه لا لجهالة عثيم وأبيه، خلافاً لما ادعاه الحافظ، وقد تقدم الكلام في الاختتان وإثباتاً في باب السواك من الفطرة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يطلب ممن أسلم أن يزيل شعره وأن يختن، وسره أن يتمثل عنده الخروج من الكفر بأجل مآل معانيه.

﴿ باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ﴾

أى: في بيان كيفية تطهير المرأة ثوبها من دم الحيض بالماء وغيره كالريق كما في الحديث الثاني.

● قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا كَانَ لِإِحْدَانَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ فَإِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ بَلَّثُهُ بِرِيقِهَا ثُمَّ قَصَعْتُهُ بِرِيقِهَا.

والحديث أخرجه أيضاً : البيهقي والبخارى.

○ معنى الحديث: قوله: (إلا ثوب واحد تحيض فيه) جملة في محل رفع صفة لثوب؛ لا يقال: هذا معارض بحديث أم سلمة الذي رواه البخارى في باب من سمي النفاس حيضاً؛ فأخذت ثياب حيضتى. وهو يدل على تعدد الثوب لأن حديث عائشة

محمول على ما كان في أول الإسلام وحديث أم سلمة محمول على ما كان بعد اتساع الحال.

قوله: (فإن أصابه) أى: الثوب، وفي نسخة: فإذا أصابه.

قوله: (بلته بريقها) من البلل ضد اليبس وهو من باب نصر، وفي رواية البخارى: قالت: بريقها والمراد بلته كما هنا. قوله: (ثم قصعته بريقها) وفي نسخة: بظفرها. أى: ذلكته به، وأكثر روايات البخارى: فمصعته بالميم والمصع التحريك والفرك بالظفر وأما فصع الرطبة فهو بالغاء وهو أن يأخذها بين أصبعيه فيغمزها أدنى غمز فتخرج الرطبة خالعة قشرها.

واستدل أبو حنيفة وأصحابه بالحديث على جواز إزالة النجاسة من الثوب وغيره بغير الماء من كل مائع طاهر مزيل كالريق والخل.

وقال غيرهم: لا يصح إزالتها إلا بالماء وقالوا: إن الحديث وارد في الدم اليسير الذى يكون معفوًا عنه، وأما الكثير منه فصح عنها أنها كانت تغسله، ويؤيده ما سيأتى للمصنف من طريق عطاء عن عائشة وفيه: ثم ترى فيه قطرة من الدم فتقصعه بريقها.

قال الحافظ في الفتح: وليس فيه أى: في حديث عائشة أنها صلت فيه أى: الثوب، فلا يكون فيه حجة لمن أجاز إزالة النجاسة بغير الماء، وإنما أزال الدم بريقها ليذهب أثره ولم تقصد تطهيره وقد مضى قبل باب عنها ذكر الغسل بعد القرص قالت: ثم نصلى فيه. فدل على أنها عند إرادة الصلاة فيه كانت تغسله.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز إزالة النجاسة بغير الماء على ما فيه من الخلاف.

● عَنْ بَكَّارِ بْنِ يَحْيَى حَدَّثَنِي جَدَّتِي قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلْتُهَا امْرَأَةً مِنْ قُرَيْشٍ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبِ الْحَائِضِ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَدْ كَانَ يُصَيِّنَا الْحَيْضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَبْتُ إِحْدَانَا أَيَّامَ حَيْضِهَا ثُمَّ تَطَهَّرُ فَتَنْظُرُ الثَّوْبَ الَّذِي كَانَتْ تَقْلُبُ فِيهِ فَإِنْ أَصَابَهُ دَمٌ غَسَلْنَاهُ وَصَلَّيْنَا فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ تَرَكْنَاهُ وَلَمْ يَمْنَعْنَا ذَلِكَ مِنْ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِ، وَأَمَّا الْمُتَمَشِّطَةُ فَكَانَتْ إِحْدَانَا تَكُونُ مُتَمَشِّطَةً فَإِذَا اغْتَسَلَتْ لَمْ تَنْقُضْ ذَلِكَ وَلَكِنَّهَا تَحْفِنُ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ فَإِذَا رَأَتْ الْبَلَلَ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ ذَلَكْتُهُ ثُمَّ أَفَاضَتْ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهَا.

○ معنى الحديث: قوله: (ثم تطهر) بصيغة المضارع بحذف إحدى التائين من باب تفعل يقال: تطهرت إذا اغتسلت.

قوله: (الذى كانت تقلب فيه) بحذف إحدى التائين وتشديد اللام من القلب أى: تمشى كما فى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ فِي ثَقْلِهِمْ﴾ النحل/٤٦. ويقال: فلان يتقلب فى أمره أى: يتحول من حال إلى حال. وفى نسخة: الذى كانت تعلت فيه من قوهم: تعلت المرأة من حيضها إذا طهرت وكذا يقال: تعلت النفساء إذا ارتفعت وطهرت ويقال: تعالت أيضاً، ويجوز أن يكون من قوهم: تعل الرجل من علته إذا برئ؛ أى: خرجت من نفاسها وسلمت.

قوله: (ولم يمنعنا ذلك... إلخ) أى: لم يمنعنا تقلبنا فى الثوب حال حيضنا من الصلاة فيه. وفيه دليل على أن الطاهر يبقى على أصله حتى تتحقق نجاسته فيجب غسله.

قوله: (وأما المتشظية أى: المرأة المتشظية بصيغة اسم الفاعل من الامتشاط يقال: مشطت الشعر مشطاً من بابي قتل وضرب سرحته والتثجيل مبالغة وامتشطت المرأة مثله.

قوله: (لم تنقض ذلك) أى: لم تحل الشعر المصفور، وهو من أدلة من قال: لا يلزم المرأة نقض صفرها في الغسل متى وصل الماء أصول الشعر، وقد تقدم بيان ذلك وإثباته في باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل؟ قوله: (ولكنها تحفن) من الحفن وهو ملء الكفين من أى شيء أى: تأخذ الحفنة من الماء وهو من باب ضرب.

قوله: (فإذا رأت الليل... إلخ) أى: إذا علمت وصول الماء إلى أصول الشعر دلكته بيدها ثم أفاضت الماء على سائر جسدها.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الذي أصابه شيء من دم الحيض بعد غسله، وعلى جواز صلاة المرأة في الثوب الذي تحيض فيه ولم يصبه دم الحيض، وعلى أن المرأة إذا اغتسلت من الحيض وبلغ الماء أصول شعرها لا يطلب منها نقض صفائرها؛ لأنه ﷺ أقر أزواجه على ذلك ومثل غسل الحيض غسل الجنابة والنفاس.

● عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنهَا قَالَتْ: سَأَلَتِ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الْخَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: إِذَا أَصَابَ إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الْخَيْضِ فَلْتَقْرُصْهُ ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ لَتُصَلِّ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والبيهقى والترمذى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (سألت امرأة) لم يعرف اسمها ولعلها أم قيس كما في الحديث الآتى، وقيل: إنها خولة بنت يسار. قوله: (أرأيت... إلخ) استفهام بمعنى الأمر لا اشتراكهما في الطلب. وحكمة العدول عنه سلوك الأدب وفيه مضاف مقدر أى: أخبرني عن حال إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم.

قوله: (من الحيضة) بفتح الحاء المهملة أى: الحيض. قال في المراقبة: وبكسرهما هي الخرقه تستنفرها المرأة في الحيض، وكلاهما محتمل في الحديث والمشهور في الرواية الكسر.

قوله: (إذا أصاب إحدانك الدم... إلخ) أى: إذا أصاب الدم ثوب إحدانك كما في رواية البخارى وذكر الثوب ليس بقيد، بل لموافقة السؤال فلو أصاب البدن فكذاك لا بد من غسله ولكن لا يحتاج إلى التقريص.

قال العيني في شرح البخارى: قال ابن بطال: حديث أسماء أصل عند العلماء في غسل النجاسات من الثياب ثم قال: هذا الحديث محمول عندهم على الدم الكثير. لأن الله تعالى شرط في نجاسته أن يكون مسفوحاً وهو كناية عن الكثير الجارى إلا أن الفقهاء اختلفوا في مقدار ما يتجاوز عنه من الدم فاعتبر الكوفيون فيه وفي النجاسات ما دون الدرهم في الفرق بين قليله وكثيره.

وقال مالك: قليل الدم معفو عنه ويغسل قليل سائر النجاسات. وروى عن ابن وهب أن قليل دم الحيض ككثيره وكسائر الأنجاس بخلاف سائر الدماء. والحجة أن اليسير من دم الحيض كالكثير قوله ﷺ لأسماء: حثيه ثم اقرصيه؛ حيث لم يفرق بين قليله وكثيره ولا سألها عن مقداره، ولم يحدّ فيه مقدار الدرهم ولا دونه.

قلت: حديث عائشة ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد فيه تحيض فإن أصابه شيء من دم بلته بريقها ثم قصعته بريقها. رواه أبو داود وأخرجه البخاري أيضاً ولفظه: قالت: بريقها فمصعته يدل على الفرق بين القليل والكثير.

وقال البيهقي: هذا في الدم اليسير الذي يكون معفواً عنه، وأما الكثير منه فصح عنها أي: عن عائشة أنها كانت تغسله فهذا حجة عليهم في عدم الفرق بين القليل والكثير من النجاسة، وعلى الشافعي أيضاً في قوله: إن يسير الدم يغسل كسائر الأنجاس إلا دم البراغيث فإنه لا يمكن التحرز عنه.

وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لا يرى بالقطرة والقطرتين بأساً في الصلاة. وعصر ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بثرة فخرج منها دم فمسحه بيده وصلى. فالشافعية ليسوا بأكثر احتياطاً من أبي هريرة وابن عمر ولا أكثر رواية منهما حتى خالفوهما حيث لم يفرقوا بين القليل والكثير، على أن قليل الدم موضع ضرورة؛ لأن الإنسان لا يخلو في غالب حاله من بثرة أو دمل أو برغوث فعفى عنه ولهذا حرم الله المسفوح منه فدل أن غيره ليس بمحرم، وأما تقدير أصحابنا القليل بقدر الدرهم فلما ذكره صاحب الأسرار عن علي وابن مسعود إنهما قدرا النجاسة بالدرهم وكفى بهما حجة في الاقتداء، وروى عن عمر رضي الله عنه أيضاً أنه قدره بظفره.

وفي المحيط: وكان ظفره قريباً من كفنا فدل على أن ما دون الدرهم لا يمنع. وقال في المحيط أيضاً: الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف، وعند السرخسي يعتبر بدرهم زمانه.

وأما الحديث الذي رواه الدارقطني في سننه عن روح بن غطيف عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: تعاد الصلاة من قدر درهم من الدم. وفي لفظ: إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة. فإن

أصحابنا لم يحتجوا به؛ لأنه حديث منكر بل قال البخارى: إنه باطل. فإن قلت: النص وهو قوله تعالى: ﴿وَتَيَابُكَ فَطَهَّرَ﴾ المدثر/ ٤. لم يفصل بين القليل والكثير فلا يعنى القليل.

قلت: القليل غير مراد منه بالإجماع بدليل عفو موضع الاستنجاء فتعين الكثير وقد قدر الكثير بالآثار.

● عَنْ عَدِيِّ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ قَيْسَ بِنْتَ مِحْصَنٍ تَقُولُ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ قَالَ: حُكِّهِ بِضَلْعٍ وَاغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ.

والحديث أخرجه أيضاً : أحمد وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (حكيه بضلع... إلخ) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام أى: يعود، والأصل فيه ضلع الحيوان سمي به العود الذى يشبهه وقد تسكن اللام تخفيفاً هكذا رواه الثقات، وذكر ابن دقيق العيد فى الإمام أنه وجده بخطه فى روايته من جهة ابن حيوه عن النسائي: بصلع بفتح الصاد المهملة وسكون اللام وهو الحجر قال: ووقع فى موضع بالضاد المعجمة، ولعله تصحيف؛ لأنه لا معنى يقتضى تخصيص الضلع بالذكر. وأما الحجر فيحتمل أن يحمل ذكره على غلبة وجوده واستعماله فى الحك. قال العراقى: وفيما قاله نظر فإنه خلاف المعروف فى الرواية والمضبوط فى الأصل.

قال الخطاى: إنما أمر بحكه بالضلع لينقلع المتجسد منه اللاصق بالثوب ثم تتبعه الماء لتزيل الأثر. وزيادة السدر للمبالغة فى الإنقاء وقطع أثر الدم الحيض وإلا فالماء كاف.

﴿ باب الصلاة في الثوب الذى يصيب أهله فيه ﴾

أى: فى بيان حكم الصلاة فى الثوب الذى يجامع الرجل امرأته فيه.

● عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّهُ سَأَلَ أُخْتَهُ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُهَا فِيهِ ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ إِذَا لَمْ يَرَ فِيهِ أَذَى.

والحديث أخرجه أيضًا : النسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا لم ير فيه أذى) أى: إذا لم ير فى الثوب أثر النجاسة من المني أو المذى أو رطوبة فرج المرأة. ويستدل بهذا الحديث على نجاسة المني.

قال الحافظ فى باب الوضوء قبل الغسل فى حديث ميمونة وفيه: وغسل فرجه وما أصابه من الأذى. وأبعد من استدله به على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لأن الغسل ليس مقصوراً على إزالة النجاسة.

وقال العيني فى شرح البخارى: قال بعضهم: قوله: وما أصابه من الأذى ليس بظاهر فى النجاسة.

قلت: هذه مكابرة فيما قاله. أى: فإن قولها: من الأذى ظاهر فى النجاسة لا غير ولا يعارض بطهارة فضلات النبي ﷺ لأن الأحكام يراعى فيها حال الأمة، ويستدل به أيضاً على أنه لا يجب العمل بالظن؛ لأن الثوب الذى يجامع فيه مظنة للتلجس فأرشد ﷺ إلى أن الواجب العمل باليقين دون ظن خلاف الأصل.

وبه استدلل ابن رسلان فى شرح السنن على طهارة رطوبة فرج المرأة لأنه لم يذكر هنا أنه كان يغسل ثوبه من الجماع قبل أن يصلى ولو غسله لنقل، ومن المعلوم أن الذكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة. وقد علمت ما فيه.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على جواز الصلاة فى الثوب الذى يجمع الرجل فيه امرأته إذا لم ير فيه أذى، وعلى نجاسة المني، وعلى أنه يطلب من المصلى تجنب الثوب المتنجس، وعلى أنه يطلب العمل بالأصل حتى يتيقن خلافه ولا عبرة بظن خلاف الأصل.

﴿ باب الصلاة فى شعر النساء ﴾

بضم الشين المعجمة والعين المهملة جمع شعار مثل كتب وكتاب، وهو فى الأصل: الثوب الذى يلبسه الإنسان مما يلى بدنه، والمراد به هنا: ما يغطى به وقت النوم وإن لم يباشر الجسد.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي شَعْرِنَا أَوْ لُحْفِنَا. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: شَكُّ أَبِي.

والحديث أخرجه أيضاً : أحمد والنسائي والترمذى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يصلى فى شعرنا) خصت الشعر بالذكر؛ لأنها أقرب إلى أن تنالها النجاسة من الدثار، وإنما امتنع ﷺ من الصلاة فيها مخافة أن يكون أصابها شيء من دم الحيض.

قوله: (أو لحفنا) وفى نسخة: أو فى لحفنا جمع لحاف: وهو اسم لما يلتحف به، وكل شى تغطيت به فقد التحفت به.

قوله: (قال عبيد: الله شك أبى) أى: قال عبيد الله بن معاذ شيخ المصنف: تردد أبى معاذ بن معاذ بن حسان فيما وقع من شيخه أشعث بن عبد الملك هل قالت عائشة: فى شعرنا أو قالت: لحفنا ؟.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب تجنب ثياب النساء التى يظن نجاستها ومثلها سائر الثياب التى تكون كذلك. وعلى أن الاحتياط والأخذ باليقين مطلوب شرعاً وليس من الوسواس، وقد تقدم فى الباب السابق أنه ﷺ كان يصلى فى الثوب الذى يجمع فيه ما لم ير فيه أذى وتقدم أنه من باب الأخذ باليقين وسأيت فى الباب الآتى ما يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء، فيحمل ما هنا على الندب جمعاً بين الأحاديث.

﴿ باب فى الرخصة فى ذلك ﴾

أى: فيما ورد من التسهيل بجواز الصلاة فى ثياب النساء.

● عَنْ مِمْوُةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى وَعَلَيْهِ مِرْطٌ وَعَلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ مِنْهُ وَهِيَ حَائِضٌ وَهُوَ يُصَلِّى وَهُوَ عَلَيْهِ.

والحديث أخرجه أيضاً : ابن ماجه والبخارى ومسلم.

○ معنى الحديث: قوله: (صَلَّى وَعَلَيْهِ مِرْطٌ) الجملة حال من فاعل صلى، والمرط بكسر الميم: كساء من صوف أو كتان أو غير ذلك، وقيل: لا يسمى المرط إلا الأخضر ويكون إزاراً ورداء يلبسه الرجال والنساء.

قوله: (وعلى بعض أزواجه منه) الجار والمجرور خير مقدم ومن مبتدأ مؤخر بمعنى: بعض والجملة حال من المرط.

والمراد من البعض عائشة كما في الحديث الآتي، ويحتمل أنها ميمونة كما يؤخذ من رواية ابن ماجه: عن ميمونة أن رسول الله ﷺ صلى وعليه مرط بعضه عليه وعليها بعضه وهي حائض. وهو المصرح به في رواية الشيخين. قوله: (وهو يصلى) حال منه ﷺ.

قوله: (وهو عليه) أى: والحال أن المرط عليه ﷺ.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طهارة ثوب الحائض، لكن ما لم ير عليه دم أو نجاسة أخرى، وعلى جواز مجاورة المصلى لامراته الحائض. وعلى جواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلى وبعضه على زوجه الحائض. وعلى تواضعه ﷺ وكمال زهده في متاع الدنيا.

﴿باب المني يصيب الثوب﴾

أى: في بيان حكم المني إذا أصاب الثوب أيغسل أم يفرك ؟.

● عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَاحْتَلَمَ فَأَبْصَرَتْهُ جَارِيَةٌ لِعَائِشَةَ وَهُوَ يَغْسِلُ أَثَرَ الْجَنَابَةِ مِنْ تَوْبِهِ أَوْ يَغْسِلُ تَوْبَهُ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَفْرُكُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم والنسائي والترمذى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (كان عند عائشة فاحتلم) أى: همام بن الحارث، وفي رواية مسلم من طريق شبيب بن غرقدة عن عبد الله بن شهاب الخولاني قال:

كنت نازلاً على عائشة فاحتلمت في ثوبي فغمستها في الماء... الحديث. ففيه أن يحتلم هو عبد الله بن شهاب الخولاني فيحملان على تعدد الواقعة. قوله: (يغسل أثر الجنابة) أى: المني الناشئ عن الاحتلام.

قوله: (وأنا أفركه) بضم الراء وقد تكسر أى: أحكه يبدى حتى يذهب أثره من الثوب، والجملة حالية من ضمير عائشة.

واحتج بهذا الحديث من قال: إن المني يطهر بالفرك يابساً. وقد اختلف العلماء فيه: فذهب الثوري والأوزاعي والعترة وأبو حنيفة ومالك إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة قال: يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابساً. وهو رواية عن أحمد.

وقال مالك والأوزاعي والعترة: لا بد من غسله رطباً أو يابساً.

وقال الليث: هو نجس ولا تعاد الصلاة منه.

وقال الحسن بن صالح: لا تعاد الصلاة من المني في الثوب وإن كان كثيراً وتعاد منه إن كان في الجسد وإن قل.

واستدل القائلون بنجاسته بحديث الباب، وبما رواه مسلم من طريق عمرو بن ميمون قال: سألت سليمان بن يسار عن المني يصيب ثوب الرجل أيغسله أم يغسل الثوب؟ فقال: أخبرتنى عائشة أن رسول الله ﷺ كان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه. وبما رواه البخاري ومسلم والمصنف عنها أيضاً أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ. واستدلوا أيضاً بقياسه على البول والحيض.

وذهب الشافعي وداود وابن المنذر وسعيد بن المسيب وعطاء وإسحاق وأبو ثور إلى طهارته وهو أصح الروایتين عن أحمد، وروى عن علي وسعد بن أبي وقاص وابن

عمر وعائشة وداود. وحجتهم في ذلك رواية الفرق قالوا: فلو كان نجسًا لم يكف فركه كالدم وغيره.

وأجاب الأولون بأن الرواية لا تدل على الطهارة، وإنما تدل على كيفية التطهير فغاية الأمر أنه نجس خفف في تطهيره بغير الماء فإنه لا يتعين لإزالة كل النجاسات فإن الخف والنعل ونحوهما إذا تنجست بما له جرم تطهر بذلك في الأرض أو التراب حتى يذهب أثر النجاسة؛ لما سيأتى في باب الأذى يصيب النعل من قوله ﷺ: إذا وطئ نعليه أحدكم الأذى فإن التراب له طهور. ولما سيأتى في باب الصلاة في النعال من قوله ﷺ: إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قدرًا أو أذى فليمسحه وليصلّ فيهما. ونحو السيف والسكين من كل جسم صقيل لا مسام له إذا تنجس يطهر بالمسح؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقاتلون بسيوفهم ثم يمسحونها ويصلون بها. والأرض إذا تنجست تطهر بالجفاف على ما سيأتى فيه من الخلاف. ولو قلنا إن رواية فرك المني تدل على طهارته؛ للزم طهارة العذرة التي تصيب النعل فإنه ﷺ أمر بمسحها في التراب ورتب على ذلك الصلاة فيها.

وأما قول ابن عباس: سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب فقال: إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة؛ فقد رواه الدارقطني وقال: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك والصحيح أنه موقوف كما قاله البيهقي فلا يحتاج به.

وأجابوا أيضًا عن قول الخصم: الأصل الطهارة فلا ينتقل عنها إلا بدليل بأن التعبد بالإزالة غسلًا أو مسحًا أو فركًا أو حثًا ثابت ولا معنى لكون الشيء نجسًا إلا أنه مأمور بإزالته بما أمر به الشارع، فالصواب أن المني نجس يطهر محله بالغسل إذا كان رطبًا أو يابسًا خالطه نجس خارج المخرج وبالفرك إذا كان يابسًا ولم يخالطه نجس.

ودليل هذا التفصيل قول عائشة: كنت أفرك المني من ثوب النبي ﷺ إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً. رواه الدارقطني، وبهذا تعلم أنه لا منافاة بين روايات الغسل وروايات الفرك.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن ما أصابه المني يطهر بالفرك إذا كان يابساً كما علمته من التفصيل.

● عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: أَنَهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِي مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: ثُمَّ أَرَى فِيهِ بُقْعَةً أَوْ بُقْعًا. والحديث أخرجه أيضاً : الأئمة الستة.

○ معنى الحديث: قوله: (أنها كانت تغسل المني... إلخ) ذكره بالمعنى بدلاً عن لفظها أي: قالت عائشة: كنت أغسل المني... إلخ. ليشاكل قولها بعد: ثم أرى فيه، وفي نسخة: أراه فيه أي: أبصر أثر الغسل في الثوب. يدل عليه ما في ابن ماجه: وأنا أرى أثر الغسل فيه والضمير المنسوب في نسخة أراه راجع إلى أثر الغسل المفهوم من قوله: تغسل.

قوله: (بقعة) بضم الموحدة وسكون القاف هي في الأصل قطعة من الأرض يخالف لونها لون ما يليها، والمراد هنا أثر الغسل كما تقدم.

قوله: (أو بقعاً) يحتمل أن يكون من كلام عائشة وينزل على حالتين أو شكاً من أحد الرواة.

واحتج بالحديث من قال بنجاسة المني لقوله في الحديث: كانت تغسل المني وهو يدل على التكرار.

وقال الكرماني: لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون غسله بسبب أن عمره كان نجسًا أو لاختلاطه برطوبة فرجها على مذهب من قال بنجاسته وهو مردود؛ لأن المشرحين من الأطباء قالوا: إن مستقر المنى غير مستقر البول وكذا مخرجاها. وأما نجاسة رطوبة فرج المرأة فغير متفق عليها. أفاده العيني على البخاري.

وقال في شرح أبي داود: قال الخطابي: هذا لا يخالف حديث الفرك وإنما هذا استحباب واستظهار بالنظافة كما قد يغسل الثوب من النخامة والمخاطة ونحوهما. والحديثان إذا أمكن استعمالهما لم يجوز أن يحملا على التناقض.

قلت: ما ادعى أحد المخالفة بين الحديثين ولا التناقض، وإنما هذا الحديث يدل على أن المنى نجس بدلالة غسله وكان هذا هو القياس أيضًا في يابسه ولكن خص بحديث الفرك. ولا نسلم أن غسل هذا مثل غسل النخامة والمخاطة؛ لأنه ورد في حديث أخرجه الدارقطني في سننه: يا عمار ما نخامتك ولا دموعك إلا بمنزلة الماء الذي في ركوتك إنما يغسل الثوب من خمس: البول والغائط والمنى والدم والقيء. فانظر كيف ذكره بين الغائط والدم.

فإن قيل: قال الدارقطني: لم يروه غير ثابت بن حماد وهو ضعيف جدًا. قلت: قال البزار: ثابت بن حماد كان ثقة. فإن قيل: قد قال البيهقي: أما حديث عمار بن ياسر أن النبي ﷺ قال له: يا عمار ما نخامتك ولا دموع عينيك إلا بمنزلة الماء الذي في ركوتك إنما يغسل ثوبك من البول والغائط والمنى والدم والقيء - فهذا باطل لا أصل له إنما رواه ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن عمار وعلي بن زيد غير محتج به.

قلت: هذا لا يفيد دعواه لأن مسلماً روى له مقروناً بغيره وروى له أبو داود والترمذى والنسائى وقال رجل لابن معين: اختلط على بن زيد قال: ما اختلط على ابن زيد قط وهو أحب إلى من ابن عقيل ومن عاصم بن عبيد الله.

وقال العجلي: لا بأس به. وفي موضع آخر قال: يكتب حديثه. وروى له الحاكم فى المستدرک وقال الترمذى: صدوق. وقال الشيخ علاء الدين بن التركمانى: أما كون ثابت بن حماد متهماً بالوضع فما رأيت أحداً بعد الكشف التام ذكره غير البيهقى، وقد ذكر أيضاً هو هذا الحديث فى كتاب المعرفة وضعف ثابتاً هذا ولم ينسبه إلى التهمة بالوضع.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على نجاسة المني وقد علمت ما فيه من الخلاف، وعلى جواز خدمة المرأة زوجها بنحو غسل ثيابه، وهو من حسن العشرة وجميل الصفة.

﴿ باب بول الصبي يصيب الثوب ﴾

أى: فى بيان كيفية تطهير الثوب الذى أصابه بول الصبي. والصبي الصغير ما دام رضيعاً، فإذا فطم يسمى غلاماً إلى سبع سنين.

● عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِخْصَنٍ أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجْرِهِ فَقَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَضَحَّهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك والبخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام) المراد به: ماعدا اللبن الذي يرضعه، والتمر الذي يحنك به والغسل الذي يلعبه للعداوة وغيرها.

وقال ابن التين: يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع. ويحتمل أنها جاءت به عند ولادته ليحنكه ﷺ فيحمل النفي على عمومته. ويؤيده رواية البخاري في العقيقة: أتى بصبي يحنكه.

قوله: (فأجلسه في حجره) أي: وضع النبي ﷺ الابن في حجره بفتح الحاء المهملة وكسرها وهو مقدم الثوب، وهذا إن كان أتى به حين ولد.

ويحتمل أن يكون الجلوس باقياً على حقيقته إن قلنا: إنه كان في سن من يحبو كما في قصة الحسن.

وقال العيني في شرح البخاري: المراد هنا أنه أقامه من مضجعه لأن الظاهر أن أم قيس أتت به وهو في قماطه مضطجع، فأقامه ﷺ في حجره وإن كانت أتت به وهو في يدها بأن كان عمره مقدار سنة والحال أنه رضيع يكون المعنى تناوله منها وأجلسه في حجره وهو يمسه. والقمط خرقة عريضة يشد بها الصغير. قوله: (فبال على ثوبه... إلخ) أي: بال الصغير على ثوب النبي ﷺ فنضح به: أي: رشه كما في القاموس، وتقدم أنه يطلق على الغسل لكن إطلاقه على الرش أكثر وأشهر فلا يفهم غير هذا المعنى إلا بقرينة، ولا يخفى أن الرش غير الغسل لأن الرش أخف والمقصود منه غير المقصود من الغسل.

قوله: (ولم يغسله) أي: الثوب وهو تأكيد للنضح، وأتى به لدفع توهم أن المراد بالنضح الغسل كما قال به بعضهم؛ أي: أنه ﷺ اكتفى بالرش ولم يغسل الخل المتلوث بالبول، ويؤيده ما في مسلم من قوله: فدعا بماء فنضحه على ثوبه ولم يغسله غسلًا. وفي رواية له وابن ماجه: فدعا بماء فرشه. وفي لفظ له: فلم يزد على أن نضح بالماء.

وادعى الأصيلي أن قوله: ولم يغسله. من كلام ابن شهاب راوى الحديث وأن المرفوع انتهى إلى قوله: فنضحه. قال: وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: فرشه. ولم يزد على ذلك. قال في الفتح: ليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الإدراج. وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق مالك لكنه لم يقل: ولم يغسله. وقد قالها مع مالك الليث وعمرو بن الحارث ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرهم من طريق ابن وهب عنهم وهو لمسلم عن يونس وحده. نعم زاد معمر في روايته قال: قال ابن شهاب: فمضت السنة أن يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية، فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لا يمكن دعوى الإدراج لكنها غيرها فلا إدراج.

والحديث يدل على أن بول الصبي يكفي في تطهير ما أصابه النضح.

قال النووي في شرح مسلم: الخلاف في كيفية تطهير الشيء الذي بال عليه الصبي ولا خلاف في نجاسته، وقد نقل بعض أصحابنا إجماع العلماء على نجاسة بول الصبي وإنما لم يخالف فيه إلا داود الظاهري، وأما ما حكاه أبو الحسن بن بطال ثم القاضي عياض عن الشافعي وغيره أنهم قالوا: بول الصبي طاهر وينضح - فحكاية باطلة قطعاً.

واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب:

الأول: الاكتفاء بالنضح في بول الصبي، ووجوب الغسل في بول الجارية، وهو قول علي وعطاء والحسن والزهرى وأحمد والثوري والشافعية والنخعي وهو رواية شاذة عن مالك.

واستدلوا بحديث الباب وبما روى عن علي أن رسول الله ﷺ قال: بول الغلام الرضيع ينضح وبول الجارية يغسل. رواه أحمد والترمذي: وقال: حديث حسن.

وبما رواه مسلم عن عائشة أنه ﷺ كان يؤتى بالصبيان فيترك عليهم ويحكنهم فاتى بصبي فبال عليه فدعا بماء فاتبعه بوله ولم يغسله، وبما رواه أحمد عن أم كرز الخزاعية أنها قالت: أتى النبي ﷺ بغلام فبال عليه فأمر به فنضح، وأتى بجارية فبال عليه فأمر به فغسل، والأحاديث الدالة على التفرقة كثيرة.

الثاني: أنه يكفي النضح فيهما، وهو مذهب الأوزاعي وحكى عن مالك والشافعي. ولم نقف لهذا المذهب على دليل.

الثالث: أنهما سواء في وجوب الغسل. وهو مذهب العترة والحنفية وسائر الكوفيين والمالكية، واستدلوا بحديث عمار مرفوعاً: إنما تغسل الثوب من الغائط والبول... الحديث. رواه أبو يعلى الموصلي وكذا البزار وابن عدى والدارقطني والبيهقي وضعفوه؛ لأن في إسناده ثابت بن حماد اتهمه بعضهم بالوضع.

قال البيهقي: هذا حديث باطل إنما رواه ثابت بن حماد وهو متهم.

وقال اللالكائي: أجمعوا على تركه. ووجه الاستدلال أن البول فيه عام يشمل بول الغلام والجارية وقد علمت أنه لا يصلح للاستدلال. واحتجوا أيضاً بقياس بول الصبي على الصبية لاتفاق العلماء على استواء الحكم فيهما بعد أكل غير اللبن، فلا بد من غسل بولهما بالإجماع ولأن الأصل في إزالة النجاسة الغسل.

قال الطحاوي في شرح معاني الآثار: إنا رأينا الغلام والجارية حكم أبوالهما سواء بعدما يأكلان الطعام فالنظر على ذلك أن يكونا أيضاً سواء قبل أن يأكلا الطعام فإذا كان بول الجارية نجساً فبول الغلام أيضاً نجس وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

وأجابوا عن حديث الباب بأن المراد بالنضح الغسل لأن النضح يستعمل في الغسل كما في قوله ﷺ في صاحب المذى: فلينضح فرجه. وحديث أسماء في غسل

الدم: وانضح به فإن المراد بالنضح فيهما الغسل وهو في لسان العرب كثير، وبأن معنى قوله: ولم يغسله لم يعركه ولم يبالغ في غسله بالدلك، وبأن قول أم قيس: لم يأكل الطعام. ليس علة في الحكم وإنما هو وصف حال وحكاية قضية والنبي ﷺ لم يعلل بهذا ولا أشار إليه. وهذا ملخص كلامهم.

لكن الظاهر ما ذهب إليه الفريق الأول من التفرقة بين بول الصبي والصبية كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة الصريحة.

وما استدلل به الفريق الثالث من حديث عمار فقد علمت ما فيه من الضعف فلا يعارض من أحاديث الباب الصحيحة، وعلى تقدير صحته فهو عام يحمل على الخاص، واستدلواهم بالقياس غير ظاهر لأن القياس لا يصح إذا عارض النص الصحيح الصريح.

وقولهم: إن المراد بالنضح الغسل مردود لأنه لا قرينة تصرفه عن ظاهره. وقولهم: إن معنى ولم يغسله في الحديث عدم مبالغته في الغسل خلاف الظاهر. وقولهم: إن قول أم قيس: لم يأكل الطعام حكاية حال غير مسلم؛ لأنه تخصيص بلا دليل فإنه ﷺ أمر بنضح بول الصبي الموصوف بهذه الصفة فلا فرق بين ابن أم قيس وغيره فالحكم عام. وقولهم: إن النبي ﷺ لم يعلل بهذا ولا أشار إليه - مردود بما رواه الدارقطني عن عطاء عن عائشة قالت: قال ابن الزبير على النبي ﷺ فأخذته أخذاً عنيماً فقال: إنه لم يأكل الطعام ولا يضر بوله. وفي رواية فقال: دعيه فإنه لم يطعم الطعام فإنه لا يقدر بوله. فقد علل ﷺ بعدم أكل الطعام في الحديث.

قال ابن دقيق العيد: الحديث ظاهر في الاكتفاء بالنضح وعدم الغسل ولا سيما مع قولها: ولم يغسله. والذين أوجبوا غسله اتبعوا القياس على سائر النجاسات وأولوا الحديث. وقولها: ولم يغسله أى: غسلًا مبالغًا فيه كفره وهو لمخالفة الظاهر محتاج إلى

دليل يقارم هذا الظاهر. ويبعده أيضًا ما ورد في بعض الأحاديث من التفرقة بين بول الصبي والصبية؛ فإن الموجبين للغسل لا يفرقون بينهما ولما فرق في الحديث بين النضح في الصبي والغسل في الصبية كان ذلك قوياً في أن النضح غير الغسل إلا أن يحملوا ذلك على قريب من تأويلهم الأول، وهو إنما يفعل في بول الصبية أبلغ مما يفعل في بول الصبي فسمى الأبلغ غسلاً والأخف نضحاً.

واعتل بعضهم في هذا بأن بول الصبي يقع في محل واحد وبول الصبية يقع منتشراً فيحتاج إلى صب الماء في مواضع متعددة ما لا يحتاج إليه في بول الصبي. ومحل الخلاف المتقدم في الصبي ما لم يأكل طعاماً غير اللبن وإلا فالغسل متفق عليه.

وقد جاء في وجه التفرقة بين بول الغلام وبول الجارية آثار:

منها: ما رواه ابن ماجه عن أبي الحسن بن سلمة قال: حدثنا أحمد بن موسى بن معقل قال: حدثنا أبو اليمان المصري قال: سألت الشافعي عن حديث النبي ﷺ: يرش من بول الغلام ويغسل من بول الجارية والماءان جميعاً واحد قال: لأن بول الغلام من الماء والطين وبول الجارية من اللحم والدم. ثم قال لي: فهمت؟ أو قال: لقنت قال: قلت: لا. قال: فإن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه الأيسر فصار بول الغلام من الماء والطين وصار بول الجارية من اللحم والدم قال: قال لي: فهمت؟ قلت: نعم. قال لي: نفعلك الله به.

ومنها: أن هذا أمر كان قد تقرر في الجاهلية فأبقاه النبي ﷺ على ما كان عليه.

ومنها: أن بول الأنثى أغلظ وأنتن من بول الذكر.

ومنها أن الصبي ترغب فيه النفوس، والأنثى تعافها فخفف الأمر بالنسبة للذكر دفعاً للمشقة والحرج.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على نضح الثوب الذى أصابه بول الصبي الذى لم يتغذى بالطعام، وعلى مشروعية الترخيص فى الحكم لدفع المشقة، وعلى مزيد تواضع النبى ﷺ وكمال مكارم أخلاقه، وعلى مشروعية التبرك بأهل الفضل، وعلى مشروعية حمل الأطفال إلى أهل الفضل للتبرك بهم، وعلى طلب الرفق بالصغار والشفقة عليهم.

● عَنْ أَبِي السَّمْحِ قَالَ: كُنْتُ أَخْدِمُ النَّبِيَّ ﷺ فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَالَ: وَلَنِي قَفَاكَ فَأَوَّلِيهِ قَفَايَ فَأَسْتَرُهُ بِهِ فَأَتِي بِحَسَنِ أَوْ حُسَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ فَجِئْتُ أَغْسِلُهُ فَقَالَ: يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ.

والحديث أخرجه أيضاً : البزار والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فكان إذا أراد أن يغتسل) ظاهره أن ذلك كان يتكرر منه ﷺ. قوله: (ولنى قفاك) بتشديد اللام المكسورة أى: اجعله جهقى وانصرف عني بوجهك يقال: ولت وتولت أعرضت وانصرفت؛ قال فى اللسان: التولية تكون انصرافاً قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ الْمُذَبِّحِينَ﴾ التوبة/ ٢٥.

قوله: (فأستره به) أى: أحجبه ﷺ عن أعين الناس بقفاي، وظاهر هذه الرواية أن الستر كان بالقفا. والأظهر أن فى الكلام حذفاً يدل عليه ما فى رواية ابن ماجه والدارقطنى: فأوليه قفاي وأنشر الثوب فاستره به. على أنه لا تنافى بينهما لاحتمال أن يكون الستر وقع بالثوب فى وقت وبالقفا فى وقت آخر.

وفى هذا دلالة على مشروعية الستر عند الغسل، واتفق العلماء على وجوبه فى الجلوة حيث يراه الناس، واختلفوا فيه فى الخلوة أو فى الجلوة ولم يره أحد:

فذهب ابن أبي ليلى إلى وجوبه مستدلاً بظاهر حديث يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يغتسل بالبراز فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن الله ﷻ يحى ستر يحب الحياء والستر فإذا اغتسل أحدكم فليستر. رواه النسائي.

وذهب الجمهور إلى استحبابه مستدلين بحديث الباب، وبما رواه مسلم عن أم هانئ قالت: ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة تستره بثوب. فإنه ﷺ كان يغتسل في بيته ولم يأمر أبا السمع إلا بانصراف وجهه عنه ولم يأمره بالستر وإنما كان يفعله هو من نفسه وكذلك فاطمة. وهو ﷺ وإن أقرهما على ذلك فلا يلزم من الإقرار الوجوب. وحملوا الأمر في الحديث المتقدم على ما إذا كان يراه الناس.

قوله: (فأتى بحسن أو حسين) وفي نسخة: بالحسن أو الحسين وهو شك من أحد الرواة والأقرب أنه من محل بن خليفة.

قوله: (فبال على صدره) أى: على موضع صدره من الثياب، والصدر من كل شيء أوله وجمعه صدور.

قوله: (فجئت أغسله... إلخ) وفي رواية الحاكم: فأرادوا أن يغسلوه فقال النهي ﷺ: رشوه رشاً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية خدمة أهل الفضل، وعلى طلب ستر العورات، وعلى مزيد تواضعه ﷺ وعظيم شفقتة، وعلى مشروعية غسل بول الأنثى ورش بول الذكر وهو نص صريح في الفرق بين بوليهما.

﴿ باب الأرض يصيبها البول ﴾

أى: فى بيان كيفية تطهير الأرض التى يصيبها البول.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَصَلَّى قَالَ ابْنُ عَبْدَةَ: رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تُرَحِّمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسْعَا. ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ بَالَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ فَأَسْرَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَتَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ صَبُّوا عَلَيْهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ. أَوْ قَالَ: ذُوبُوا مِنْ مَاءٍ.

والحديث أخرجه أيضًا : الترمذى والنسائى وابن ماجه والبخارى ومسلم.

○ معنى الحديث: قوله: (أن أعرابياً) بفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب سكان البوادر ونسب إلى الجمع دون الواحد قيل: لأنه جرى مجرى القبيلة كأنما، ولأنه لو نسب إلى الواحد وهو عرب لقليل عربى فيشبه المعنى المراد وهو أنه من سكان البادية؛ لأن العربى كل من هو من ولد إسماعيل سواء أكان ساكن البادية أم القرى وهذا غير مراد. واسم ذلك الأعرابى ذو الخويصرة اليماني كما أخرجه أبو موسى المدينى عن سليمان بن يسار مرسلاً. وقيل: هو الأقرع بن حابس التميمى كما حكاه أبو بكر التاريخى عن عبد الله بن نافع المزنى.

قوله: (قال ابن عبدة... إلخ) أى: قال أحمد بن عبدة فى حديثه: صلى ركعتين. قوله: (اللهم ارحمنى... إلخ) هذه الزيادة ليست فى أكثر روايات البخارى وفى رواية ابن ماجه: قال: اللهم اغفر لى ولمحمد ولا تغفر لأحد معنا. فضحك رسول الله ﷺ،

وفي رواية له أيضاً عن وائلة بن الأسقع قال: اللهم ارحمني ومحمداً ولا تشرك في رحمتك إيانا أحداً.

قوله: (لقد تحجرت واسعاً) أى: ضيقت من رحمة الله ما وسعه ومنعت ما أباحه وخصصت به نفسك دون غيرك. وأصل الحجر المنع ومنه الحجر على السفية وهو منعه من التصرف في ماله وقبض يده عنه. وذكر بصيغة التفعيل إشارة إلى أنه قد تكلف في هذا الدعاء الذي خصص به نفسه.

قوله: (ثم لم يلبث أن بال) أى: لم يمكث زمناً طويلاً بعد قول النبي ﷺ له ذلك حتى شرع في البول فإن مصدرية، وفعل الأعرابي ذلك؛ لأنه كان قريب عهد بالإسلام فلم يعلم أن المساجد تصان عن مثل هذا. ويدل عليه ما في مسلم من أن رسول الله ﷺ دعاه فقال له: إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر: إنما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن.

قوله: (فأسرع الناس إليه) أى: بادروا إليه ليمنعوه. وفي رواية للبخارى: فزجره الناس. وفي أخرى له: فثار إليه الناس. ولليهيقي والنسائي: فصاح به الناس، ولمسلم: فقال الصحابة: مه مه.

قوله: (فنهاهم النبي ﷺ) أى: نهاهم عن منعهم له لأنهم لو منعوه لدار أمره بين شئين إما أن يقطع بوله فيتضرر بانحباس بوله فيه، وإما ألا يقطعه فينجس ثوبه وبدنه وتنتشر النجاسة في المسجد وكلا الأمرين أحق بالمنع من إتمام بوله.

قوله: (إنما بعثتم ميسرين) بالبناء للمجهول أى: مسهلين على الناس في الإرشاد طبقاً للوارد عن الشارع، وأسند البعث إليهم على طريق المجاز لأنه ﷺ هو المبعوث، لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك إذ

هم معوثون من قبله بذلك أى: مأمورون، وكان ديدنه ﷺ أن يقول لمن أرسله إلى جهة من الجهات: يسروا ولا تعسروا.

قوله: (ولم تبعثوا معسرين) أى: لم تبعثوا مشددين بإرشادكم على خلاف الوارد. وهو تأكيد لقوله: بعثتم ميسرين، وفائدته بعده الدلالة على أن الشرع جاء باليسر قطعاً.

قوله: (صبوا عليه سجلاً من الماء) أى: اسكبوا على البول دلوّاً عظيماً من الماء وفى رواية للبخارى: وهريقوا على بوله. والسجل بفتح السين المهملة وسكون الجيم: الدلو العظيمة. وقال أبو حاتم: هو الدلو مألئى، ولا يقال لها ذلك وهى فارغة. وهو مذكر وجمعه سجال.

قوله: (أو قال: ذنوباً) بفتح الذال المعجمة وضم النون يذكر ويؤنث ويجمع جمع قلة على أذنية وكثرة على ذنائب. قال الخليل: هى الدلو مألئى ماء. وقال ابن فارس: الدلو العظيمة. وقال ابن السكيت: فيها ماء قريب من الملاء، ولا يقال لها وهى فارغة: ذنوب. فعلى أنها الدلو العظيمة تكون مرادفة للسجل وتكون أو للشك من الراوى. وعلى أنها الدلو مألئى أو فيها ماء قريب من المألئى تكون أو للتخيير وتكون من كلامه ﷺ.

ومال ابن الملك إلى أنها للتخيير وقال: إنه ﷺ خيرهم بين أن يضعوا على بول الأعرابي دلوّاً مملوءاً أو دلوّاً غير مألئى، والأظهر أنها للشك فإن رواية أنس لم يختلف فى أنها ذنوب. قوله: (من ماء) أتى به فى الموضعين للتأكيد لأن السجل والذنوب لا يستعملان إلا فى الدلو التى فيها الماء. وقيل: للبيان لاحتمال أن يكون السجل أو الذنوب من ماء وغيره على رأى من يجوز التطهير بغير الماء ولأن الذنوب مشترك بين الدلو والفرس الطويلة وغيرهما.

وفي الحديث دلالة على أن صب الماء مطهر للأرض بدون حفر، سواء أكانت رخوة أم صلبة وهو قول الجمهور.

وقال أبو حنيفة: لا تطهر الأرض حتى تحفر إلى الموضع الذي وصلت إليه النداة وينقل التراب. وفصل أصحابه بين الأرض الرخوة والصلبة فقالوا: إذا أصابت الأرض نجاسة رطبة فإن كانت رخوة صب عليها الماء حتى يتسفل فيها ولا يعتبر فيه العدد، بل المدار على غلبة الظن بأنها طهرت ويقوم التسفل مقام العصر وإن كانت الأرض صلبة فإن كانت منحدرية يحفر في أسفلها حفرة ويصب عليها الماء ثلاث مرات ويتسفل إلى الحفرة ثم تكبس الحفرة، وإن كانت مستوية بحيث لا يزول عنها الماء لا تغسل لعدم الفائدة في الغسل بل تحفر فقط. واستدلوا بما رواه الدارقطني من طريق أبي بكر بن عياش قال: حدثنا سمعان بن مالك عن أبي وائل عن عبد الله يعني ابن مسعود قال: جاء أعرابي لبلال في المسجد فأمر رسول الله ﷺ بمكانه فاحتفر فصب عليه دلو من ماء. قال الدارقطني: سمعان مجهول، وقال أبو زرعة: ليس بالقوى، وقال أحمد وابن أبي حاتم في العلل عن أبي زرعة: هو حديث منكر، وقال أبو حاتم: لا أصل له.

واستدلوا أيضاً بالحديث الآتي للمصنف بعد، وسيأتي أنه مرسل وبهذا تعلم أن مذهب الجمهور القائلين بتطهير الأرض بصب الماء عليها مطلقاً هو الأقوى لقوة أدلته. قال ابن دقيق العيد: في الحديث دليل على تطهير الأرض المتنجسة بالمكاثرة بالماء. واستدل بالحديث أيضاً على أنه يكفي بإفاضة الماء، ولا يشترط نقل التراب من المكان بعد ذلك خلافاً لمن قال به. ووجه الاستدلال بذلك أن النبي ﷺ لم يرد عنه في هذا الحديث الأمر بنقل التراب وظاهر ذلك الاكتفاء بصب الماء فإنه لو وجب الأمر به ولو أمر به لذكر. وقد ورد في حديث آخر الأمر بنقل التراب من حديث سفيان بن عيينة ولكنه تكلم فيه.

وأيضًا لو كان نقل التراب واجبًا في التطهير لاكتفى به، فإن الأمر بصب الماء حينئذ يكون زيادة تكليف وتعب من غير منفعة تعود إلى المقصود وهو تطهير الأرض.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يطلب من الداعي ألا يخص نفسه بالدعاء، وعلى أنه يطلب الرفق بالجاهل ما لم يرتكب المخالفة استخفافًا أو عنادًا، وعلى جواز مبادرة المرء وسين بالإنكار على من ارتكب المخالفة بحضرة رئيسهم قبل استئذانه، وعلى دفع أعظم الضررين بارتكاب أخفهما، وعلى نجاسة بول الآدمي.

قال النووي: وهو مجمع عليه بإجماع من يعتد به، ولا فرق بين الكبير والصغير إلا أن بول الصغير يكفي النضح ولم يخالف في بول الصبي إلا داود الظاهري.

ودل الحديث أيضًا على احترام المسجد وتنزيهه عن الأقذار، وعلى أنه يكتفى في إزالة النجاسة عن الأرض بإفاضة الماء عليها ولا يشترط نقل التراب من مكان بعد ذلك، وعلى أن تطهير الأرض المتنجسة يكون بالماء لا بالجفاف. وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، وعلى جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر الخصوص لأنه ﷺ لم ينكر على الصحابة ما فعلوه مع الأعرابي بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة، وعلى الترغيب في التيسير والتفريق عن التعسير، وعلى طلب المبادرة إلى إزالة المفاصد عند زوال المانع لأمره ﷺ عند فراغه من البول بصب الماء. وعلى أنه ﷺ على خلق عظيم ورحمة.

قال في الفتوح: في الحديث أن غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة ويلحق بها غير الواقعة؛ لأن البلة الباقية على الأرض غسالة نجاسة فإذا لم يثبت أن التراب نقل وعلمنا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة وإذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضًا مثلها لعدم الفارق، ويستدل به على عدم اشتراط ذهاب الماء في الأرض لأنه لو

اشتراط لتوقفت طهارة الأرض على الجفاف، وكذا لا يشترط عصر الثوب إذ لا فارق.

﴿ باب في طهور الأرض إذا يبست ﴾

أى: في بيان أن الأرض المتنجسة تطهر إذا جفت بالشمس أو الهواء يقال: يبس الشيء يبس من باب تعب إذا جف بعد رطوبته.

● قَالَ ابْنُ عُمَرَ: كُنْتُ أَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكُنْتُ فَتًى شَابًّا عَزَبًا وَكَانَتْ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

○ معنى الحديث: قوله: (كنت أبيت في المسجد) أى: أسهر فيه ليلاً للتعب وتأتى بات نادراً بمعنى نام ليلاً. قال الفراء: بات إذا سهر الليل كله في طاعة أو معصية، وسبب بيات ابن عمر في المسجد ما رواه البخارى عن الزهرى عن سالم عن أبيه قال: كان الرجل في حياة النبي ﷺ إذا رأى رؤيا قصها على رسول الله ﷺ فتمنيت أن أرى رؤيا فاقصها على رسول الله ﷺ وكنت غلاماً شاباً وكنت أنام في المسجد على عهد النبي ﷺ فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار فإذا هي مطوية كطى البئر وإذا لها قرنان فإذا فيها أناس قد عرفتهم فجعلت أقول: أعوذ بالله من النار قال: فلقينا ملك آخر فقال لى: لا ترع. فقصصتها على حفصة فقصتها حفصة على رسول الله ﷺ فقال: نعم الرجل عبد الله لو كان يصلى من الليل فكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلاً.

قوله: (عزبًا) أى: غير متزوج وهو بفتح العين والزاي وصف من عزب الرجل يعزب من باب قتل عزبة وزان غرفة وعزوبة إذا لم يكن له أهل فهو عزب بفتحيتين ويقال: امرأة عزب أيضًا وعزبة وجمعه أعزاب ولا يقال: رجل أعزب إلا قليلًا وبه جاءت رواية البخارى. قوله: (فى المسجد) أل فيه للعهد، والمعهود مسجد الرسول ﷺ.

قوله: (فلم يكونوا يرشون) أى: ينضحون وفى ذكر الكون مبالغة ليست فى حذفه كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ الأنفال/٣٣. حيث لم يقل: وما يعذبهم وكذا فى ذكر الرش لأن الرش ليس فيه جريان الماء بخلاف الغسل فنفى الرش أبلى من نفى الغسل أى: أن قوله: فلم يكونوا يرشون يدل على نفى صب الماء من باب أولى، فلولا أن الجفاف مطهر للأرض ما تركوا ذلك ولهذا المعنى ترجم المصنف لهذا الحديث بهذه الترجمة.

واستدل بهذا الحديث أبو حنيفة وأبو يوسف على أن الأرض تطهر بالجفاف. قال ابن همام: فلولا اعتبار أنها تطهر بالجفاف كان ذلك تبقية لها بوصف النجاسة مع العلم بأنهم يقومون عليها فى الصلاة ألبة؛ إذ لا بد منه مع صغر المسجد وعدم من يتخلف للصلاة فى بيته وكون ذلك يكون فى بقع كثيرة من المسجد لا فى بقعة واحدة حيث تقبل وتدبر وتبول، فإن هذا التركيب فى الاستعمال يفيد تكرار الكائن منها ولأن تبقيتها نجسة ينأى الأمر بتطهيرها فوجب كونها تطهر بالجفاف، بخلاف أمره ﷺ بإهراق ذنوب من ماء على بول الأعرابى فى المسجد لأنه كان نهارًا والصلاة فيه تتابع نهارًا، وقد لا يحف قبل الصلاة فأمر بتطهيرها بالماء بخلاف مدة الليل أو لأن الوقت كان إذ ذاك قد آن أو أريد أن ذاك كان أكمل الطهارتين للتيسر فى ذلك الوقت.

لكن استدلالهم بالحديث مبنى على أن قوله: في المسجد. متعلق بقوله: تبول. وهو ليس بمعين لأنه يحتمل أن يكون متعلقاً بقوله: تقبل وتدبر لا غير، وإذا احتمل الأمرين فلا يصلح أن يكون دليلاً.

قال ابن حجر: وعلى تسليم أنه عائد للجميع فيحتمل أن عدم الرش إنما هو لخباء محل بولها، وعلى التنزل فكان هذا من قبل الأمر بقتلها وعلى التنزل فعدم الرش لا يستلزم طهارة الأرض بالجفاف بل يستلزم العفو لا غير فلا دليل فيه للقائل بالطهارة.

وقال الخطابي: يتأول على أنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها وتقبل وتدبر في المسجد عابرة إذ لا يجوز أن تترك الكلاب تنتاب المسجد حتى تمتهه وتبول فيه، وإنما كان إقبائها وإدبارها في أوقات نادرة ولم يكن على المسجد أبواب تمنع من عبورها فيه.

قال العيني: هذا تأويل بعيد؛ لأن قوله: في المسجد ليس ظرفاً لقوله: تقبل وحده إنما هو ظرف لقوله: تبول وتقبل وتدبر كلها. وأيضاً قوله: فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك يمنع هذا التأويل لأنها لو كانت تبول في مواطنها ما كان يحتاج إلى ذكر الرش وعدمه إذ لا فائدة فيه وكذلك التوبيع بقوله: طهور الأرض إذا ييس. يرد هذا التأويل بل الظاهر أنها كانت تبول في المسجد ولكنها تنشف وتيس فتطهر فلا يحتاج إلى رش الماء.

قال الخطابي: قد اختلف الناس في هذه المسألة: فروى عن أبي قلابة أنه قال: جفوف الأرض طهورها. وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن: الشمس تزيل النجاسة عن الأرض إذا ذهب الأثر. وقال الشافعي وأحمد بن حنبل في الأرض إذا أصابتها نجاسة: لا يطهرها إلا الماء. وكذا قال مالك.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على جواز البياض في المسجد، وعلى أن الأرض المتنجسة تطهر بالجفاف وقد علم الخلاف الذي فيه.

﴿ باب الأذى يصيب الذيل ﴾

أى: في بيان ما يطهر ذيل الثوب إذا أصابته النجاسة. وهذا الباب في رواية اللؤلؤى ذكر بعد باب البزاق في آخر كتاب الطهارة.

● عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِبِرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَدَرِ. فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً : مالك والترمذى وابن ماجه والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (أطيل ذيلي) أى: أمده والذيل في الأصل مصدر ذال من باب باع ثم أطلق على طرف الثوب الذى يلي الأرض، وإن لم يمسها تسمية بالمصدر وجمعه ذبول أى: أن هذه المرأة كانت تطيل ثوبها الذى تلبسه؛ ليستر قدميها في مشيتها على عادة العرب ولم تكن نساؤهم يلبسن الخفاف فكن يطلن الذيل للستر. وخصص النبي ﷺ فيه لذلك.

قوله: (في المكان القدر) أى: النجس وهو بفتح القاف وكسر الذال المعجمة صفة للمكان بخلاف المصدر فإنه بفتح القاف والذال.

قوله: (يطهره ما بعده) أى: يطهر الذيل المكان الطاهر الذى جاء بعد المكان القدر بزوال ما علق به من النجاسة.

وأفتها أم سلمة بالحديث وأخبرتها بما عندها في ذلك من العلم ليجتمع لأم ولد إبراهيم معرفة الحكم ودليله.

وصنعت أم سلمة ذلك لما رآته من حفظها وضبطها وأنها ممن تصلح لنقل العلم وفهمه وهكذا يجب أن يكون العالم إذا سأل من يفهم ويصلح للتعليم عن مسألة بينها له وذكر أدلتها وما يتعلق بها بحسب ما يليق بالسائل ويصلح له وإذا سأل من ليس من أهل العلم ولا يصلح لنقله بين له حكم ما سأل عنه خاصة.

وبظاهر هذا الحديث أخذ جماعة فقالوا: إن المرور على المكان الطاهر يطهر الذيل الذى أصابته نجاسة ولو رطبة وقالوا: لأن الذيل للمرأة كالخف والنعل. ويؤيده ما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة قيل: يا رسول الله إنا نريد المسجد فنطأ الطريق النجسة فقال ﷺ: يطهر بعضها بعضاً. وهو ضعيف كما قال البيهقي وغيره. والجمهور على أن ذلك في الموضع اليابس الذى لا يلتصق بالثوب منه شيء وإنما يعلق به فيزول المتعلق بما بعده لا أن النجاسة يطهرها غير الماء.

وقال الشافعي: إنما هو فيما جر على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء فأما إذا جر على رطب فلا يطهره إلا الغسل.

وقال أحمد بن حنبل: ليس معناه إذا أصابه بول ثم جر بعده على الأرض أنها تطهره ولكنه يمر بالمكان فيقذره، ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك لا على أنه يصيبه منه شيء.

وقال الزرقاني: قال مالك فيما روى عنه: أن الأرض يطهر بعضها بعضاً إنما هو أن يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة فإن بعضها يطهر بعضاً فأما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب الثوب أو بعض الجسد فإن ذلك لا يطهر إلا بالغسل وهذا إجماع الأمة.

وقال الدهلوى: فى حديث أم سلمة هذا إن أصاب الذيل نجاسة الطريق ثم مر بمكان آخر واختلط به طين الطريق وغبار الأرض وتراب ذلك المكان ويست النجاسة المتعلقة فيطهر الذيل المنجس بالتناثر أو fark وذلك معفو عنه من الشارع بسبب الحرج والضيق كما أن غسل العضو والثوب من دم الجراحة معفو عنه عند المالكية بسبب الحرج وكما أن النجاسة الرطبة إذا أصابت الخف تزال بالدلك ويطهر الخف به عند الحنفية والمالكية بسبب الحرج وكما أن الماء المستنقع الواقع فى الطريق وإن وقع فيه نجاسة معفو عنه عند المالكية بسبب الحرج. وأى لا أجد الفرق بين الثوب الذى أصابه دم الجراحة، والثوب الذى أصابه الماء المستنقع النجس، وبين الذيل الذى تعلقت به نجاسة رطبة ثم اختلط به تراب الأرض وغبارها وطين الطريق فتناثرت به النجاسة أو زالت بالفرك فإن حكمها واحد.

وما قاله البغوى: من أن هذا الحديث محمول على النجاسة اليابسة التى أصابت الثوب ثم تناثرت بعد ذلك فيه نظر؛ لأن النجاسة التى تتعلق بالذيل فى المشى فى المكان القذر تكون رطبة فى غالب الأحوال وهو معلوم بالقطع فى عادة الناس فأخراج الشئ الذى تحقق وجوده قطعاً أو غالباً عن حالته الأصلية بعيد.

وأما طين الشارع يطهره ما بعده ففيه نوع من التوسع فى الكلام؛ لأن المقام يقتضى أن يقال: هو معفو عنه أو لا بأس به لكن عدل عنه بإسناد التطهير إلى شئ لا يصلح أن يكون مطهراً للنجاسة فعلم أنه معفو عنه وهذا أبلغ من الأول.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية طول الثياب للنساء، وعلى أن الذيل النجس يطهر بمروره على أرض طاهرة وقد علمت ما فيه من التفصيل.

﴿ باب الأذى يصيب النعل ﴾

أى: فى بيان تطهير النعل ونحوه كالحف إذا أصابته نجاسة.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ.

والحديث أخرجه أيضاً : ابن السكن والبيهقى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا وطئ... إلخ) بفتح الواو وكسر الطاء أى: داس بنعله النجاسة النعل مؤنثة وجمعها أنعل ونعال. وقوله: (فإن التراب... إلخ). علة مخذوف جواب إذا أى: فلذلك بالارض فإن التراب مطهر له.

وظاهر الحديث يدل على أن النعل إذا أصابته نجاسة ولو رطبة تطهر بدلكها بالارض ومثلها الحف وإلى ذلك ذهب الأوزاعى وأبو يوسف والظاهرية وأبو ثور وإسحاق وأحمد فى رواية وهو قول الشافعى فى القديم.

قال البغوى فى شرح السنة: ذهب أكثر أهل العلم إلى ظاهر الحديث وقالوا: إذا أصاب أكثر الحف أو النعل نجاسة فذلكها بالارض حتى ذهب أثرها فهو طاهر وجازت الصلاة فيه وبه قال الشافعى فى القديم.

وقال الدهلوى: النعل والحف يطهران من النجاسة التى لها جرم بالدلك؛ لأنه جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة والظاهر أنه عام فى الرطبة واليابسة. ويدل لهم على التعميم أيضاً ما رواه أحمد عن أبى سعيد أنه ﷺ قال: إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فإن رأى خبثاً فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما.

وسياتى نحوه للمصنف فى باب الصلاة فى النعل لأن الخبث يطلق على كل مستخبث.

وذهب العترة ومحمد إلى أنه لا يطهر بالدلك مطلقاً، وبه قال مالك وزفر والشافعى فى الجديد وقالوا: لابد فيه من الغسل بالماء. ويؤولون حديث الباب على أن الوطء على نجاسة يابسة فيعلق شىء منها ويزول بالدلك كما أولوا حديث أم سلمة المتقدم. لكن قال التوربشتى: بين الحديثين بون بعيد؛ لأن حديث أم سلمة على ظاهره يخالف الإجماع على أن الثوب لا تطهر إلا بالغسل بخلاف الخف وما فى معناه فإن جماعة من التابعين ذهبوا إلى أن الدلك يطهره على أن حديث أبى هريرة حسن لم يطعن فيه وحديث أم سلمة مطعون فيه؛ لأن من يرويه أم ولد لإبراهيم وهى مجهولة.

وبهذا تعلم أن الحديث حجة عليهم وذهب بعض العلماء إلى أن النعل تطهر بالدلك إذا كانت النجاسة جافة لا رطبة وقالوا إن الحديث محتمل لهما فتعين الموافق للقياس وهى الجافة وقال أبو حنيفة: المراد بالأذى: النجاسة العينية اليابسة لأن الرطبة تزدد بالمسح بالأرض انتشاراً وتلوثاً.

قال العيني: فإن قيل الحديث مطلق فلم قيده أبو حنيفة بقوله النجاسة العينية أى: التى لها جرم. قلت: التى لا جرم لها خرجت بالتعليل وهو قوله فإن التراب له ظهور أى: يزيل نجاسته ونحن نعلم يقيناً أن النعل أو الخف إذا تشرب البول أو الخمر لا يزيله المسح ولا يخرج من أجزاء الجلد فكان إطلاق الحديث مصروحاً إلى الأذى الذى يقبل الإزالة بالمسح حتى أن البول أو الخمر لو استجسد بالرمال أو التراب فجفف فإنه يطهر أيضاً بالمسح على ما قال شمس الأئمة وهو الصحيح.

والظاهر ما ذهب إليه الأولون من عدم الفرق بين الرطبة واليابسة والعينية وغيرها أخذاً بظاهر الأحاديث. ودعوى التخصيص بالجافة أو العينية لا دليل عليها.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن التراب يطهر ما في النعل من النجاسة وقد علمت ما فيه من الخلاف والتفصيل.

﴿ باب الإعادة من النجاسة تكون في الثوب ﴾

أى: في بيان إعادة الصلاة من النجاسة التي تكون في الثوب ولم يعلم بها صاحبها أمى مطلوبة أم لا؟.

● عن أم جَحْدَرِ الْعَامِرِيَّةِ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ عَنْ دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ الثُّوبَ فَقَالَتْ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْنَا شَعَارُنَا وَقَدْ أَلْقَيْنَا فَوْقَهُ كِسَاءً فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْكِسَاءَ فَلَبَسَهُ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْغَدَاةَ ثُمَّ جَلَسَ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ لُمْعَةٌ مِنْ دَمِ فَقِصُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا يَلِيهَا فَبَعَثَ بِهَا إِلَى مَصْرُورَةَ فِي يَدِ الْغُلَامِ فَقَالَ: اغْسِلِي هَذِهِ وَأَجْفِيهَا ثُمَّ أَرْسِلِي بِهَا إِلَيَّ. فَدَعَوْتُ بِقِصْعَتِي فَعَسَلْتُهَا ثُمَّ أَجْفَفْتُهَا فَأَحْرَثْتُهَا إِلَيْهِ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَصْفِ النَّهَارِ وَهِيَ عَلَيْهِ.

والحديث أخرجه أيضاً : الحاكم والدارقطني والبخاري.

○ معنى الحديث: قوله: (فصلى الغداة... إلخ) أى: صلى النبي ﷺ صلاة الصبح ثم جلس بعد الفراغ منها؛ ليعلم القوم ما يحتاجون إليه وليقصوا عليه ما عندهم من الرؤيا كما كانت عادته ﷺ. والللمعة بضم اللام وسكون الميم هى فى الأصل: قطعة من نبات إذا أخذت فى اليبس ثم استعملت فى كل لون يبدو بين ألوان آخر.

قوله: (فبعت بها) أى: بالثوب الذى فيه اللمعة، وعداه بحرف الجر؛ لأن كل شيء لا يبعث بنفسه يتعدى إليه الفعل بالباء بخلاف ما ينبعث بنفسه فإنه يتعدى إليه بنفسه.

قوله: (مصرورة) أى: مجموعة مشدودة، والصر: الجمع والشد وكل شيء جمعته فقد صررته ومنه قيل للأسير مصرور لأن يديه جمعتا إلى عنقه.

قوله: (وأجفها) أى: ييسى اللمعة الواقعة فى الثوب، وهو أمر من الإجفاف وثلاثيه جف من باب ضرب وفى لغة من باب تعب يقال: جف الثوب يجف جفافاً وجفواً ييس. قوله: (فأحرتها) بالحاء المهملة والراء أى: رددتها يقال حار الشيء يحور أى: رجع قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ الانشقاق/١٤. أى: لن يرجع إلينا بالبعث يوم القيامة للحساب، وفى نسخة فأخرجتها.

قوله: (وهى عليه) أى: والحال. أن الكساء الذى كانت فيه اللمعة على النبى ﷺ، وفى بعض النسخ: وهو عليه والتذكير باعتبار المذكور أو باعتبار الكساء وليس فى هذا الحديث ما يدل على أن النبى ﷺ أعاد الصلاة التى صلاحها فى الكساء المتنجس بالدم، وغاية ما فيه أنه يدل على تجنب المصلى للثوب المتنجس وعلى العفو عما لا يعلم من النجاسة فلا يصلح أن يكون حجة لمن قال: إن إزالة النجاسة شرط فى صحة الصلاة، نعم فيه الأمر بإزالة النجاسة وهو لا يستلزم الشرطية.

واختلف فى إزالة النجاسة أهى شرط فى صحة الصلاة أم لا ؟ فذهب ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبير ومالك فى أحد قوليهِ والشافعى فى القديم إلى أنها غير شرط وذهب الأكثرون إلى أنها شرط، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَتَبَايَعْتَ فَطَهَّرَ﴾ المائدة/٤. قالوا: المراد طهرها للصلاة للإجماع على أنه لا وجوب فى غيرها، لكن لا يخفى أن غاية ما يستفاد من الآية الوجوب عند من جعل الأمر حقيقة فيه،

والوجوب لا يستلزم الشرطية؛ لأن كون الشيء شرطاً حكم شرعى وضعى لا يثبت إلا بتصريح من الشارع بأنه شرط أو بتعليق الفعل به بأداة الشرط أو بنفى الفعل بدونه نفيًا متوجهًا إلى الصحة لا إلى الكمال أو بنفى الثمرة ولا يثبت بمجرد الأمر به. قال فى النيل: قد أجاب صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بأنها مطلقة، وقد حملها القائلون بالشرطية على النذب فى الجملة، فأين دليل الوجوب فى المقيد وهو الصلاة؟ وفيه أنهم لم يحملوها على النذب بل صرحوا بأنها مقتضية للوجوب فى الجملة، لكنه قام الإجماع على عدم الوجوب فى غير الصلاة فكان صارفًا عن اقتضاء الوجوب فيما عدا المقيد.

واستدلوا أيضًا بما سأتى للمصنف عن أبى سعيد الخدرى قال: بينما رسول الله ﷺ يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم القوا نعالهم فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: ما حملكم على إلقائكم نعالكم؟ قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا، فقال رسول الله ﷺ: إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيهما قدرًا وقال: إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر فإن رأى فى نعليه قدرًا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما.

وغاية ما فيه الأمر بمسح النعل وقد عرفت أنه لا يستلزم الشرطية على أنه ﷺ بنى على ما كان قد صلى قبل الخلع، ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطاً لوجب عليه الاستئذان؛ لأن الشرط يؤثر عدمه فى عدم المشروط، على أن هذا الحديث قد اختلف فى وصله وإرساله، ورواه الحاكم عن أنس وابن مسعود ورواه الدارقطنى عن ابن عباس وعبد الله بن الشخير، ورواه البزار عن أبى هريرة بأسانيد فيها ضعف كما قاله الحافظ فى التلخيص، واستدلوا بأحاديث أخرى لا تفيد الشرطية كحديث تعذيب من لم يستنزه من البول، وحديث الأمر بغسل المذى لأنها أوامر وهى لا تدل على

الشرطية التي هي محل النزاع ولا يقال: يمكن الاستدلال بالأوامر المذكورة على الشرطية لأن الأمر بالشيء نهى عن ضده وأن النهى يقتضى الفساد لأن هاهنا مانعاً يمنع من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم إعادته ﷺ للصلاة التي صلاحها في الكساء المتنجس بالدم وعدم استنافه الصلاة التي خلع الثعلين فيها، فبناؤه على ما فعله من الصلاة دليل على عدم الشرطية، على أن في هاتين المسألتين خلافاً عند الأصوليين، وبهذا تعلم أن ما استدل به الأكثرون حجة عليهم لا لهم وأن الراجح أن إزالة النجاسة غير شرط في صحة الصلاة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز قرب الرجل من زوجه الحائض، وعلى مشروعية تنبيه الغير على إصلاح ما لا يوافق، وعلى أنه يطلب قبول الإرشاد من الغير إلى ما فيه مصلحة، وعلى طلب المبادرة إلى إزالة النجاسة، وعلى مشروعية خدمة المرأة لزوجها، وعلى جواز الاختصار على غسل موضع النجاسة من الثوب، وعلى مزيد تواضع النبي ﷺ وعظيم خلقه.

﴿ باب البزاق يصيب الثوب ﴾

أى: في بيان حكم البزاق الذى يكون في الثوب؛ أى: والبدن ونحوهما أيطل الصلاة أم لا ؟ وفى بعض النسخ: باب في البزاق يصيب الثوب، وذكر هذا الباب في أبواب الطهارة لأن البزاق لا ينجس الماء لو خالطه فكذلك لا ينجس الثوب إذا أصابه. والبزاق بضم الموحدة ما يخرج من الفم، وفيه ثلاث لغات بالزى والصاد والسين والأوليان مشهورتان.

● عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: بَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَوْبِهِ وَحَكَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (بزق رسول الله ﷺ... إلخ) أى: أخرج من فمه شيئاً من اللعاب وهو فى الصلاة، كما رواه أبو نعيم من طريق الفريابي بلفظ: بزق رسول الله ﷺ فى ثوبه وهو فى الصلاة. وفيه دلالة على طهارة البزاق مطلقاً خلافاً لمن قال بنجاسته مطلقاً ولمن فرق بين مفارقتة الفم وعدم مفارقتة.

قال العيني: قال ابن بطال: طهارة البزاق أمر مجمع عليه، لا نعلم فيه خلافاً إلا ما روى عن سلمان أنه جعله غير طاهر وأن الحسن بن حيّ كرهه فى الثوب.

وعن الأوزاعي أنه كره أنه يدخل سواكه فى وضوئه، وذكر ابن أبى شيبة أيضاً فى مصنفه أنه ليس بطاهر، وقال ابن حزم: صح عن سلمان الفارسي وإبراهيم النخعي أن اللعاب نجس إذا فارق الفم، وقال بعض الشراح: وما ثبت عن الشارع من خلافهم فهو المتبع والحجة البالغة فلا معنى لقول من خالف. وقد أمر الشارع المصلى أنه يبرز عن شماله أو تحت قدميه وبزق الشارع فى طرف رداءه ثم رد بعضه على بعض وقال: أو تفعل هكذا؟ وهذا ظاهر فى طهارته لأنه لا يجوز أن يقوم المصلى على نجاسة، ولا أن يصلى وفى ثوبه نجاسة.

قلت: أما بصاق النبى ﷺ فهو أطيب من كل طيب وأطهر من كل طاهر، وأما بصاق غيره فينبغى أن يكون بالتفصيل وهو أن البزاق طاهر إذا كان من فم طاهر، وأما إذا كان من فم من يشرب الخمر فينبغى أن يكون نجساً فى حالة شربه؛ لأن سؤره فى ذلك الوقت نجس فكذلك بصاقه، وكذا إذا كان من فم من فى فمه جراحة أو دمل يخرج منه دم أو قيح. ثم إذا حكم بطهارة البزاق على الوجه الذى ذكرناه يعلم منه إذا وقع شيء منه فى الماء لا ينجسه، ويجوز الوضوء منه، وكذا إذا وقع فى الطعام لا يفسده، غير أن بعض الطباع يستقدر ذلك فلا يخلو عن الكراهة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كتاب الصلاة ﴾

أى: هذا كتاب فى بيان أحكام الصلاة وما يتعلق بها. والصلاة فى اللغة قيل: هى الدعاء خاصة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ التوبة/١٠٣. أى: ادع لهم ثم سمي بها الأفعال المعلومة لاشتغالها على الدعاء، وهل سبيله النقل حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية فى هذه الأفعال مجازاً لغوياً فى الدعاء لأن النقل فى اللغات كالنسخ فى الأحكام، أو يقال: استعمال اللفظ فى المنقول إليه مجاز راجح وفى المنقول عنه حقيقة مرجوحة ؟ فيه خلاف عند الأصوليين.

وقيل: هى فى اللغة مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة، وفى الشرع أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختتمة بالتسليم. والصلاة اسم وضع موضع المصدر يقال: صليت صلاة. ولا يقال: صليت تلبية وإن كان هو القياس لإيهامه الإحراق.

واختلف فى اشتقاقها فقيل: مشتقة من الصلوات بفتح الصاد واللام وهما العظمان الناتان عند العجيزة ولذا تكتب بالواو. وقيل: أنها مشتقة من الصلة لأنها توصل العبد وتقربه من رحمة ربه، وعلى هذا فىكون أصلها وصلة فدخلها القلب المكان فصارت صلوة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فصارت صلاة. وقيل: مأخوذة من صليت العود أى: قومته بالنار؛ لأنها تحمل الإنسان على الاستقامة وتنهاه عن الفحشاء.

وهي ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
البقرة/٤٣. وقال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ النساء/١٠٣. أى:
مفروضاً مقدراً وقتها فلا تؤخر عنه.

وقال رسول الله ﷺ لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: إنك ستأتى قوماً أهل كتاب
فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن
الله تعالى قد افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة... الحديث. رواه الستة
من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما.

وقد انعقد الإجماع على فرضيتها فيكفر منكرها فيقتل، أما تاركها كسلاً مع
اعتقاد فرضيتها:

فقال الحنفية: يفسق فيحبس ويضرب حتى يؤديها أو يموت.

وقالت المالكية: يؤخر إلى آخر الوقت الضرورى فإن أداها خلى سبيله وإلا قتل
حداً.

وقالت الشافعية: يؤخر إلى آخر وقتها حتى وقت العذر ثم يستتاب ندباً أو
وجوباً، فإن تاب وصلى خلى سبيله وإلا قتل حداً. ولا يقتل لترك الظهر والعصر حتى
تغرب الشمس ولا لترك المغرب والعشاء حتى يطلع الفجر ويقتل فى الصباح بطلوع
الشمس بشرط مطالبته بالأداء فى الوقت إذا ضاق ويتروعد بالقتل إن أخرها عنه.

وقالت الحنابلة: من ترك الصلاة كسلاً دعاه إمام أو نائبه إلى فعلها فإن امتنع حتى
تضايق وقت التى بعدها وجب قتله، لكن لا يقتل حتى يستتاب ثلاثة أيام كالنارك لها
جحداً فإن تاب بفعلها خلى سبيله وإلا ضرب عنقه كفراً لقول الله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا
الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَآخْضِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا

وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴿٥﴾. ومن ترك الصلاة لم يأت بشرط التخلية فيبقى على إباحة القتل.

ولما رواه مسلم عن جابر أن النبي ﷺ قال: بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة. ولما رواه أحمد وابن ماجه والنسائي والترمذى وصححه عن بريدة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر. ولما رواه الطبرانى عن عبادة مرفوعاً: من ترك الصلاة متعمداً فقد خرج من الملة.

وفرضت ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة ونصف، فرضت أولاً خمسين فعن أنس رضي الله عنه قال: فرضت على النبي ﷺ ليلة أسرى به الصلاة خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نودى: يا محمد إنه لا يبدل القول لدى وإن لك بهذه الخمس خمسين. رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائي.

وحكمة مشروعتها شكر المنعم وتكفير الذنوب بأدائها؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: أرايتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ما تقولون: يبقى ذلك من درنه شيئاً؟ قالوا: لا يبقى ذلك من درنه شيئاً قال: فذلك مثل الصلوات الخمس يحو الله بها الخطايا. رواه البخارى ومسلم.

وثمره أدائها سقوط الطلب في الدنيا ونيل الثواب في العقبى والبعد عن المخالفات؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ الكهف/٣. وقال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ العنكبوت/٤٥.

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: اتقوا الله وصلوا خمسكم وصوموا شهركم وأدوا زكاة أموالكم وأطيعوا إذا أمركم تدخلوا جنة ربكم. رواه البيهقي والترمذى وقال: حسن صحيح.

والسبب الحقيقي لافتراضها بإيجاب الله تعالى في الأزل، لكن لما كان مغيباً عنا جعل الله تعالى لها أسباباً ظاهرية تيسيراً، وهي الأوقات قال تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ﴾ الإسراء/٧٨. أى: زوالها يعنى: الظهر وقال: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَى النَّهَارِ﴾ هود/١١٤. يعنى: العصر والصبح ﴿وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ﴾ هود/١١٤. يعنى: المغرب والعشاء وقد بينها النبي ﷺ في حديث أمّى جبريل الآتى.

ولما كانت الصلاة أصل كل خير اهتم الشارع ببيان فضلها وتعيين أوقاتها وشروطها وأركانها وآدابها ورخصها ونوافلها اهتماماً عظيماً لم يكن مثله في سائر أنواع الطاعات وجعلها من أعظم شعائر الدين.

● عَنْ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ تَجْدٍ ثَائِرِ الرَّأْسِ يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا فِإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. قَالَ: هَلْ عَلَى غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ. قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهِ؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ. قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّدَقَةَ قَالَ: فَهَلْ عَلَى غَيْرِهَا؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ. فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ وَاللَّهِ لَا أُرِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَتَقْصُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك والبخارى ومسلم والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (جاء رجل) هو ضمام بن ثعلبة أخو بنى سعد بن بكر؛ لما أخرجه البخارى في باب القراءة والعرض على المحدث عن شريك عن أنس

قال: بينما نحن جلوس في المسجد إذ دخل رجل على جل فأناخه في المسجد... الحديث، وفيه: وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر.

قوله: (من أهل نجد) هي قسم من بلاد العرب بين الحجاز والعراق، وأصل النجد كل ما ارتفع من الأرض وجمعه نجد مثل فلس وفلوس. قوله: (ثائر الرأس) أى: منتشر الشعر غير مرمله وأسند الانتشار إلى الرأس مبالغة في شدته أو لأن الشعر ينبت منه. وهو مرفوع على أنه صفة لرجل ويجوز نصبه على الحال ولا يقال: يجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان نكرة وهنا لم يتقدم لأن محله إذا لم يكن موصوفاً كما هنا فإنه موصوف بأنه من أهل نجد. قوله: (يسمع دوى صوته... إلخ) روى: يسمع ويفقه بالمشاة التحتية فيهما بالبناء للمجهول وبالنون المفتوحة بالبناء للفاعل وهي رواية مسلم قال النووي: وهو أشهر وأكثر. ودوى الصوت بفتح الدال وكسر الواو وتشديد المشاة التحتية بعده في الهواء. وحكى صاحب المطالع ضم الدال أيضاً. والأول أشهر. وقال في النهاية: هو صوت غير عال كصوت النحل. وقال الخطابي: صوت مرتفع متكرر لا يفهم. وإنما كان كذلك لأنه نادى من بعد.

قوله: (حتى دنا... إلخ) وفي نسخة: حتى إذا دنا... إلخ. أى: قرب ذلك الرجل منه ﷺ ففهم كلامه فإذا هو يسأل عن أركان الإسلام، فقوله: عن الإسلام أى: عن أركانه فهو على حذف مضاف بدليل الجواب. ويحتمل أنه سأل عن حقيقة الإسلام لكنه بعيد لأن الجواب ينبغي أن يكون مطابقاً للسؤال ولو كان السؤال عن نفس الإسلام لكان الجواب غير هذا لأن الصلوات الخمس وصيام رمضان ليست عين الإسلام وإنما هي أركانه وشرائعه، كما ورد في حديث: بنى الإسلام على خمس والمبنى غير المبني عليه.

فإن قيل: إذا كان المراد بالإسلام أركانه فلم لم يذكر الحج ؟ قيل: إن الحج لم يكن فرض في ذلك الوقت أو أن السائل إنما سأل عن الواجب عليه بقوله: هل على غيرهن ؟ فأجاب ﷺ وَسَلَّمَ بما عرف من حاله وهو أنه ممن لم يجب عليه الحج أو لأن الحج كان معلوماً للسائل.

والإسلام لغة: الانقياد، وشرعاً: الخضوع وقبول قول النبي ﷺ، فإن وجد معه اعتقاد وتصديق بالقلب فهو الإيمان وإلا فلا فالإيمان أخص من الإسلام وإطلاق أحدهما على الآخر جائز بطريق التجوز. وهل الإيمان والإسلام متحدان أو متغايران؟ وهل الإيمان يزيد وينقص ؟ فيه خلاف مشهور بين العلماء.

وقد اختلفوا في حقيقتهما: فقال الجمهور: الإسلام هو الانقياد الظاهري والخضوع لما جاء به النبي ﷺ، والإيمان هو التصديق الجازم بوجود الله تعالى متصفاً بالكمالات منزهاً عن النقائص وبملاكتنه وكتبه ورسله واليوم الآخر وبكل ما علم مجيء النبي ﷺ به بالضرورة.

وقال الشافعي: الإيمان التصديق بالجنان والإقرار باللسان والعمل بالأركان. ونقل ذلك عن علي ومالك وأحمد وأصحاب الحديث. قوله: (خمس صلوات) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى: فرض الإسلام خمس صلوات أو مبتدأ محذوف الخبر أى: عليك خمس صلوات.

قوله: (إلا أن تطوع) بتشديد الطاء المهملة أصله تتطوع فأدغمت إحدى التاءين في الطاء، ويحتمل أن يكون بتخفيف الطاء بمحذوف إحدى التاءين.

والاستثناء فيه يجوز أن يكون منقطعاً بمعنى لكن، أى: لكن يستحب لك أن تطوع واختاره الشافعي ولذا قالوا: لا تلزم النوافل بالشروع لكن يستحب إتمامها وإن الوتر ليس بواجب، والأصح كون الاستثناء متصلاً لأنه الأصل واختاره الحنفية

والمالكية. والمعنى: إلا أن تشرع في التطوع فيجب عليك إتمامه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ محمد/٣٣. وقد اتفق العلماء على أن حج التطوع يلزم بالشروع فيه.

قال الطيبي: الحديث متمسك لنا في أصليين: أحدهما: في شمول عدم الوجوب في غير ما ذكر في الحديث كعدم وجوب الوتر.

والثاني: في أن الشروع غير ملزم لأنه نفى وجوب شيء آخر مطلقاً شرع فيه أو لم يشرع فيه، وتمسك الخصم به على أن الشروع ملزم لأنه نفى وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به، والاستثناء من النفي إثبات فيكون المثبت بالاستثناء وجوب ما تطوع به وهو المطلوب. وهذا مغالطة لأن هذا الاستثناء من وادى قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ الدخان/٥٦. أى: لا يجب شيء إلا أن تتطوع وقد علم أن التطوع ليس بواجب فلا يجب شيء آخر أصلاً.

قال العيني في شرح البخاري: أما الأول فلا نسلم شمول عدم الوجوب مطلقاً، بل الشمول بالنظر إلى تلك الحالة ووقت الإخبار والوتر لم يكن واجباً حينئذ يدل على أنه لم يذكر الحج والوتر مثله. وأما الثاني فليس من وادى قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ الدخان/٥٦. على أن يكون المعنى: لا يجب شيء إلا أن تطوع؛ بل معنى إلا أن تطوع أن تشرع فيه فيصير واجباً كما يصير واجباً بالندب. وقال بعضهم: من قال: إنه منقطع احتاج إلى دليل، والدليل عليه ما روى النسائي وغيره أن النبي ﷺ كان أحياناً ينوي صوم التطوع ثم يفطر. وفي البخاري أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تفطر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه فدل على أن الشروع في العبادة لا يستلزم الإتمام إذا كانت نافلة بهذا النص في الصوم، وبالقياص في الباقي.

قلت: من العجب أن هذا القائل لم يذكر الأحاديث الدالة على استلزام الشروع في العبادة الإتمام وعلى القضاء بالإفساد، وقد روى أحمد في مسنده عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين فأهديت لنا شاة فأكلنا منها فدخل علينا النبي ﷺ فأخبرناه فقال: صوما يومًا مكانه. أمر بالقضاء والأمر للوجوب، فدل على أن الشروع ملزم وأن القضاء بالإفساد واجب.

وروى الدارقطني عن أم سلمة أنها صامت يومًا تطوعًا فافطرت فأمرها النبي ﷺ أن تقضى يومًا مكانه. وحديث النسائي لا يدل على أنه ﷺ ترك القضاء بعد الإفطار وإفطاره ربما كان عن عذر.

وحديث جويرية إنما أمرها بالإفطار عند تحقق واحد من الأعذار كالضيافة، وكل ما جاء من أحاديث هذا الباب محمول على مثل هذا، ولو وقع التعارض بين الأخبار فالترجيح معنا لثلاثة أوجه: أحدها إجماع الصحابة، والثاني: أن أحاديثنا مثبتة وأحاديثهم نافية والمثبت مقدم، والثالث: أنه احتياط في العبادة.

قوله: (وذكر له رسول الله ﷺ الصدقة) أى: الزكاة الواجبة كما صرح به في رواية الشيخين، وكان الراوى نسي اللفظ الذى قاله النبي ﷺ في الزكاة والصوم فلذا قال: وذكر له صيام شهر رمضان والصدقة، وهذا يؤذن بأن مراعاة الألفاظ مشروطة في الرواية فإذا التبس عليه يشير إلى ما ينبئ عنه كما فعل الراوى هنا.

قوله: (أفلاح إن صدق) أى: فاز وظفر بالخير إن صدق في قوله ولم يقل: إذا صدق. لأنه لم يجزم بصدقه. قيل: هذا الفلاح راجع إلى قوله: لا أنقص خاصة والأظهر أنه عائد إلى المجموع بمعنى أنه إذا لم يزد ولم ينقص كان مفلحًا لأنه أتى بما عليه ومن أتى بما عليه فهو مفلح، وليس فيه أنه إذا أتى بزائد لا يكون مفلحًا لأن هذا مما

يعرف بالضرورة فإنه إذا أفلح بالواجب فقط يكون فلاحه بالواجب والمندوب أولى وأجدر.

فإن قيل: كيف قال: لا أزيد على هذا... إلخ. وليس في هذا الحديث جميع الواجبات ولا المنهيات الشرعية ولا السنن المندوبة ؟

قلنا: قد جاء في رواية البخارى وفي آخر هذا الحديث زيادة توضح المقصود وهي قوله: فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام فأدبر الرجل وهو يقول: لا أزيد ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً. فعلى عموم قوله: بشرائع الإسلام وقوله: مما فرض الله يزول الإشكال في الفرائض.

أما النوافل فقليل: يحتمل أن هذا كان قبل شرعها، ويحتمل أنه أراد ألا أزيد في الفرض بتغيير صفته كأنه يقول: لا أصلى الظهر خمساً. ويحتمل أنه أراد أنه لا يصلى نافلة مع أنه لا يخل بشيء من الفرائض. ويحتمل أن يكون السائل رسول قومه فحلف ألا أزيد في الإبلاغ على ما سمعت ولا أنقص في تبليغ ما سمعته منك إلى قومي. ويحتمل صدور هذا الكلام منه على سبيل المبالغة في التصديق والقبول أى: قبلت قولك فيما سألتك عنه قبولاً لا مزيد عليه من جهة السؤال ولا نقصان فيه من جهة القبول.

قال النووي: اعلم أنه لم يأت في هذا الحديث ذكر الحج، ولا جاء ذكره في حديث جبريل من رواية أبي هريرة، وكذا غير هذا من هذه الأحاديث لم يذكر في بعضها الصوم ولم يذكر في بعضها الزكاة وذكر في بعضها صلة الرحم وفي بعضها أداء الخمس ولم يقع في بعضها ذكر الإيمان، فتفاوتت هذه الأحاديث في عدد خصال الإيمان زيادة ونقصاً وإثباتاً وحذفاً.

وقد أجاب القاضى عياض وغيره رحمهم الله تعالى عنها بجواب لخصه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح وهذبه فقال: ليس هذا باختلاف صادر من رسول الله ﷺ، بل هو

من تفاوت الرواة في الحفظ والضبط فمنهم من قصر فاقصر على ما حفظه فأداه ولم يتعرض لما زاده غيره بنفى ولا إثبات، وإن كان اقتصاره على ذلك يشعر بأنه الكل، فقد بان بما أتى به غيره من الثقات أن ذلك ليس بالكل وأن اقتصاره عليه كان لقصور حفظه عن تمامه.

أقول: الظاهر أن سبب الاختلاف في الجواب أنه ﷺ كان يجب كل سائل بما يناسب حاله، فعدم ذكر الصيام في بعض الأحاديث لأنه لم يأت وقته وعدم ذكر الحج لأنه لم يكن فرض وقتئذ وعدم ذكر الزكاة لفقر السائل.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على مشروعية السعي لمعرفة أحكام الدين، وعلى أن الصلاة ركن من أركان الإسلام، وعلى أنها خمس مرات في اليوم واللييلة، وعلى أن صيام رمضان وأداء الزكاة من أركان الإسلام، وعلى أن وجوب صلاة الليل منسوخ في حق الأمة، واختلف في وجوبه في حق ﷺ والأصح نسخه.

قال ابن عبد البر: قال جماعة من أهل العلم: إن النبي ﷺ لم يكن عليه صلاة مفروضة قبل الإسراء إلا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان من غير توقيت ولا تحديد ركعات معلومات ولا لوقت محصور، وكان ﷺ يقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وقام معه المسلمون نحوًا من حول حتى شق عليهم ذلك فأنزل الله تعالى التوبة عنهم والتخفيف في ذلك ونسخه وحطه فضلاً منه ورحمة فلم يبق من الصلاة فريضة إلا الخمس.

ودل الحديث أيضًا على أن الوتر غير محتم الفعل، وعلى أن صلاة العيد ليست بفريضة خلافًا لأبي سعيد الإصطخري؛ فإنها فرض كفاية عنده، وعلى أن صوم عاشوراء ونحوه ليس بواجب، وعلى أنه لا يجب في المال حق سوى الزكاة، وعلى أن من يأتي بهذه الخصال المذكورة في الحديث ويواظب عليها مع الصدق يكون من

الفائزين، وعلى جواز الحلف بالله تعالى من غير استحلاف ولا ضرورة لأن الرجل حلف بحضرة النبي ﷺ ولم ينكر عليه، وعلى صحة الاكتفاء بالاعتقاد من غير نظر ولا استدلال.

﴿ باب في المواقيت ﴾

أى: في بيان مواقيت الصلاة. والمواقيت: جمع ميقات بمعنى وقت، وقدم الكلام على الوقت لأنه سبب للصلاة وتوقف صحتها على معرفته.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمْنِي جَبْرِيلُ عليه السلام عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ فَصَلَّى فِي الظُّهْرِ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَتْ قَدَرُ الشَّرَاكِ وَصَلَّى، فِي الْعَصْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلَّى فِي الْمَغْرِبِ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمَ، وَصَلَّى فِي الْعِشَاءِ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ وَصَلَّى فِي الْفَجْرِ حِينَ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ عَلَى الصَّائِمِ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ صَلَّى فِي الظُّهْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ وَصَلَّى فِي الْعَصْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلِهِ، وَصَلَّى فِي الْمَغْرِبِ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمَ، وَصَلَّى فِي الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَصَلَّى فِي الْفَجْرِ فَأَسْفَرَ ثُمَّ انْتَفَتَ إِلَى فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقي والترمذي والحاكم وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (أمنى جبريل عند البيت) أى: تقدم ليصلى بي إماماً عند الكعبة. قال ابن عبد البر: كانت إمامة جبريل له ﷺ في اليوم الذي يلي ليلة

الإسراء؛ فقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال نافع بن جبير وغيره: لما أصبح النبي ﷺ من الليلة التي أسرى به فيها لم يرعه إلا جبريل نزل حين زاغت الشمس فأمر فصيح بأصحابه الصلاة جامعة فاجتمعوا فصلى جبريل بالنبي ﷺ وصلى النبي ﷺ بالناس وطول الركعتين الأوليين ثم قصر الباقيتين. ونودي بالصلاة جامعة لأن الأذان لم يكن شرع وقتئذ.

وظاهره صحة الاقتداء بالمقتدى لأن الصحابة لم يشاهدوا جبريل، وإلا لنقل ذلك.

والأظهر دفعه بأن إمامة جبريل لم تكن على حقيقتها، بل على النسبة المجازية من دلالة بالإجماع والإشارة إلى كيفية أداء الأركان وكميتها؛ كما يقع لبعض المعلمين حيث لم يكونوا في الصلاة ويعلمون غيرهم بالإشارة القولية، وجبريل ملك ينزل بالوحي على الأنبياء وهو مركب من كلمتين جبر بمعنى عبد وإيل بمعنى الله فمعناه عبد الله.

قوله: (فصلى بي الظهر) إنما ابتداء بالظهر مع أن فرض الصلاة كان ليلاً فقياسه أن أول صلاة تؤدى هي الصبح لأن أول وقت الصبح فيه خفاء للغلس، فلو وقع فيه ابتداء البيان لم يكن فيه من ظهور الكيفية ما في وقوعه وقت الظهر. ولأن فيه إشارة إلى أن دينه ﷺ سيظهر على الأديان كلها، وذكر ابن أبي خيثمة عن الحسن أنه لما كان عند صلاة الظهر نودي أن الصلاة جامعة ففرغ الناس فاجتمعوا إلى نبيهم ﷺ فصلى بهم الظهر أربع ركعات يؤم جبريل محمداً ﷺ ويؤم محمد ﷺ الناس لا يسمعونهم فيهن قراءة.

قوله: (حين زالت الشمس... إلخ) أى: حين مالت عن كبد السماء إلى جهة المغرب يسيراً وكانت قدر الشراك أى: كان فيؤها قدر شراك النعل، ففيه إطلاق

السبب على المسبب لأن الشمس سبب في الفئ. ويؤيده رواية الترمذى: فصلى الظهر في الأولى منهما حين كان الفئ مثل الشراك.

والمراد منه أن وقت الظهر حين يأخذ الظل في الزيادة بعد الزوال، وشراك النعل أحد سيوره التي يكون على وجهها وليس هذا على التحديد، بل على وجه التقريب، وإلا فالمدار على تحقق زوال الشمس ولو كان الفئ جهة المشرق أقل من الشراك لأن الظل يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وإنما يتبين ذلك في مثل مكة من البلاد التي يقل فيها الظل فإذا كان أطول النهار واستوت الشمس فوق الكعبة لم ير لشيء من جوانبها ظل، فبمقدار قرب البلد من خط الاستواء يكون قصر الظل فيه وكلما بعد جهة الشمال كان الظل فيه طويلاً.

قوله: (حين كان ظله مثله) أى: الشيء، وفي بعض الروايات: حين صار ظل كل شيء مثله أى: بعد ظل الزوال. والظل في الأصل الستر يقال: أنا في ظل فلان أى: ستره. قال في المصباح: يذهب الناس إلى أن الظل والفئ بمعنى واحد وليس كذلك، بل الظل يكون غدوة وعشية والفئ لا يكون إلا بعد الزوال، فلا يقال لما قبل الزوال: فئ. وإنما سمي بعد الزوال فئاً؛ لأنه ظل فاء من جانب المغرب إلى جانب المشرق والفئ الرجوع. وقال ابن السكيت: الظل من الطلوع إلى الزوال والفئ من الزوال إلى الغروب. قوله: (حين أفطر الصائم) أى: دخل وقت إفطاره بأن غابت الشمس ودخل الليل، وفي رواية: حين وجبت الشمس وأفطر الصائم.

قوله: (حين غاب الشفق) قيل: هو البياض المعترض في الأفق لأنه من أثر النهار، وبه قال أبو حنيفة وزفر وداود والمزني واختاره المبرد والفراء وهو قول أبي بكر الصديق وعائشة وأبي هريرة ومعاذ وأبي وابن الزبير والأوزاعي.

وقيل: هو الحمرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة وهو المشهور في كتب اللغة وبه قال أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد والثوري وابن أبي ليلى وإسحاق ابن راهويه وابن عمر وابن عباس وشداد بن أوس وعبادة بن الصامت وحكى عن مكحول وطاوس، وحكى عن أحمد أيضاً أنه البياض في البنيان والحمرة في الصحارى.

وقال بعضهم: الشفق اسم للحمرة والبياض معاً إلا أنه إنما يطلق على أحمر ليس بقان وأبيض ليس بناصع. وقال ابن الأثير: الشفق من الأضداد يقع على الحمرة التي ترى في المغرب بعد مغيب الشمس وبه أخذ الشافعي. وعلى البياض الباقي في الأفق الغربي بعد الحمرة المذكورة وبه أخذ أبو حنيفة.

قوله: (حين حرم الطعام) وهو أول طلوع الفجر الصادق. قوله: (صلى في الظهر حين كان ظله مثله) وهو آخر وقت الظهر.

وفي الحديث دلالة على أن أول وقت الظهر الزوال، ولا خلاف في ذلك يعتد به وآخره مصير ظل الشيء مثله.

وقد اختلف العلماء أيخرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله أم لا ؟ فذهب الهادي ومالك وطائفة من العلماء إلى أنه يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر، وقالوا: يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالحاً للظهر والعصر أداء، واحتجوا بقوله ﷺ: فصلى في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله. وظاهره اشتراكهما في قدر أربع ركعات.

وذهب الشافعي والأكثر إلى أنه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر بل متى خرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال دخل

وقت العصر، وإذا دخل وقت العصر لم يبق شيء من وقت الظهر، واحتجوا بحديث ابن عمرو بن العاصي عند مسلم مرفوعاً بلفظ: وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر.

وأجابوا عن حديث الباب بأن معناه: فرغ من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله وشرع في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله فلا اشتراك بينهما. قال النووي: هذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث، ولأنه إذا حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولاً لأنه إذا ابتداءً بسها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها، وحينئذ لا يحصل بيان حدود الأوقات وإذا حمل على ذلك التأويل حصل معرفة آخر الوقت وانتظمت الأحاديث على اتفاق.

قال أبو الطيب: هذا تأويل حسن لو لم يعارضه ما رواه النسائي عن جابر: أن جبريل أتى النبي ﷺ يعلمه مواقيت الصلاة فتقدم جبريل ورسول الله ﷺ خلفه والناس خلف رسول الله ﷺ فصلى الظهر حين زالت الشمس وأتاه حين كان الظل مثل شخصه فصنع كما صنع، فتقدم جبريل ورسول الله ﷺ خلفه والناس خلف رسول الله ﷺ فصلى العصر إلى أن قال: ثم أتاه في اليوم الثاني حين كان ظل الرجل مثل شخصه فصنع كما صنع بالأمس فصلى الظهر، ثم أتاه جبريل حين كان ظل الرجل مثلي شخصه فصنع كما صنع بالأمس فصلى العصر. فهذا صريح في أنه تقدم للإمامة للظهر في اليوم الثاني بعد صيرورة ظل الرجل مثل شخصه كما صنع في العصر في اليوم الأول.

وقال الباجي: إن آخر وقت الظهر إذا كملت القامة بأن صار ظل كل شيء مثله وهو بنفسه أول وقت العصر فيقع الاشتراك بين الوقتين ما دام ظل كل شيء مثله،

فإذا تبينت الزيادة خرج وقت الظهر وانفرد وقت العصر. هذا الذى حكاه أشهب عن مالك فى المجموعة وقاله أبو محمد بن نصر وهو الصواب.

قال الخطابي: اعتمد الشافعى هذا الحديث، وعول عليه فى بيان مواقيت الصلاة، وقد اختلف أهل العلم فى القول بظاهره: فقالت به طائفة وعدل آخرون عن القول ببعض ما فيه إلى حديث آخر وإلى سنة سنّها رسول الله ﷺ فى بعض المواقيت لما هاجر إلى المدينة قالوا: وإنما يؤخذ بالأخير من أمر رسول الله ﷺ.

ومن قال بظاهر حديث ابن عباس بتوقيت أول صلاة الظهر وآخرها مالك وسفيان الثورى والشافعى وأحمد وبه قال أبو يوسف ومحمد.

وقال أبو حنيفة: آخر وقت الظهر إذا صار الظل قامتين.

وقال ابن المبارك وإسحاق بن راهويه: آخر وقت الظهر أول وقت العصر، واحتج بما فى الرواية الآتية أنه صلى الظهر من اليوم الثانى فى الوقت الذى صلى فيه العصر من اليوم الأول.

وقد نسب هذا القول إلى محمد بن جرير الطبرى وإلى مالك بن أنس أيضًا وقال: لو أن مصلين صليا أحدهما الظهر والآخر العصر فى وقت واحد صحت صلاة كل واحد منهما. ملخصًا.

واعلم أن طريق معرفة الزوال أن ينصب عود مسترٍ فى أرض مستوية فما دام ظل العود فى النقصان يعلم أن الشمس فى الارتفاع لم تنزل، وإن استوى الظل علم أنها حالة الزوال، فإذا أخذ الظل فى الزيادة علم أنها زالت فيخط على رأس الزيادة، فإذا صار ظل العود مثله من رأس الخط لا من العود جاء وقت العصر. قوله: (وصلى فى العصر حين كان ظله مثليه) أى: بعد فى الزوال.

وفي الحديث دلالة على أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله، وبه أخذ مالك وأبو يوسف ومحمد والثوري وأحمد وإسحاق والشافعي والعترة.

وقال أبو حنيفة: أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه. والأحاديث الصحيحة ترد عليه، وفيه دلالة أيضًا على أن آخر وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه وبه قال الإصطخري وقال: إن ما بعده قضاء.

وقال الحسن بن زياد: آخره الاصفرار. ودليله ما روى عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس... الحديث. رواه أحمد ومسلم والنسائي.

وقال الجمهور: إن آخر وقت العصر غروب الشمس، مستدلين بحديث أبي هريرة مرفوعًا: من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه البخاري ومسلم. وبما رواه مسلم من حديث ابن عمر وفيه: ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنهما الأول.

وأجابوا عن حديث الباب الذي أخذ به الإصطخري بأنه محمول على بيان وقت الاختيار لا لاستيعاب وقت الاضطراب والجواز، وهذا الحمل لا بد منه للجمع بين الأحاديث وهو أولى من قول من قال: إن هذه الأحاديث ناسخة لحديث جبريل لأن النسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع.

قال في النيل: ويؤيد هذا الجمع حديث: تلك صلاة المنافقين. ففيه دلالة على كراهة تأخير الصلاة إلى وقت الاصفرار.

ويجيب عما استدل به الحسن بن زياد بما في الرواية الأخرى من الزيادة من قوله ﷺ: ويسقط قرنهما الأول، فتحمل روايته الحالية من هذه الزيادة على الرواية التي فيها الزيادة فلا يكون الحديث حجة له.

قال النووي في شرح مسلم: قال أصحابنا: للعصر خمسة أوقات وقت فضيلة واختيار وجواز بلا كراهة وجواز مع كراهة ووقت عذر، فأما وقت الفضيلة فأول وقتها ووقت الاختيار يمتد إلى أن يصير ظل الشيء مثليه ووقت الجواز إلى الاصفرار ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفرار مع الغروب ووقت العذر هو وقت الظهر في حق من يجمع بين العصر والظهر لسفر أو مطر، ويكون العصر في هذه الأوقات الخمسة أداء فإذا فاتت كلها بغروب الشمس صارت قضاء.

قوله: (وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم) أى: حين غابت الشمس. والإجماع على أن أول وقت المغرب غروب الشمس، واختلفوا فيها أهى ذات وقت أو وقتين؟ فقال الأوزاعي والشافعي في الجديد: لها وقت واحد وهو مقدار بمقدار فعلها مع تحصيل شروطها.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: وقت المغرب من غروب الشمس إلى مغيب الشفق، وبه قال أحمد والثروري وإسحاق بن راهويه، وقول عند المالكية والشافعي في القديم ورجحه الثوري.

قال الخطابي: أما المغرب فقد أجمع أهل العلم على أن أول وقتها غروب الشمس، واختلفوا في آخر وقتها: فقال مالك والشافعي والأوزاعي: لا وقت للمغرب إلا وقت واحد.

وقال الثوري وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق: آخر وقت المغرب إلى أن يغيب الشفق، وهذا أصح القولين.

وذهب الناصر وعطاء وطاوس إلى أن لها وقتين: أحدهما ينتهى بمغيب الشفق والآخر يمتد إلى طلوع الفجر.

وذهب جماعة من الشافعية إلى أن لها وقتين: أحدهما ينتهى بفعلها مع تحصيل شروطها والآخر ينتهى بمغيب الشفق.

قوله (وصلى بي العشاء إلى ثلث الليل) يجوز أن تكون إلى بمعنى في أى: صلى في ثلث الليل على حد قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ النساء/٨٧. أى: في يوم القيامة. ويجوز أن تكون بمعنى: مع، أى: صلى بي العشاء صلاة مصاحبة لآخر ثلث الليل، وتؤيده الرواية الأخرى: ثم صلى العشاء الأخيرة حين ذهب ثلث الليل. وهذا وقت الاستحباب والاختيار وهو قول كثير من العلماء.

وفى قول للشافعى: إن آخر وقتها المختار نصف الليل، محتجاً بما رواه أحمد ومسلم والنسائى من حديث عبد الله بن عمر وفيه: ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل، ومحدث أبى هريرة الذى رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه: لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى نصف الليل أو ثلثه. ومحدث عائشة الذى رواه مسلم والنسائى قالت: أعتم النبى ﷺ ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد ثم خرج فصلى فقال: إنه لوقتها لولا أن أشق على أمتى. ومحدث أنس الذى رواه البخارى ومسلم قال: أخر النبى ﷺ صلاة العشاء إلى نصف الليل ثم صلى ثم قال: قد صلى الناس وناموا أما إنكم فى صلاة ما انتظروها... الحديث.

وهذه الأحاديث ينبغى المصير إليها لوجوه: منها اشتمالها على الزيادة وهى مقبولة، ومنها اشتمالها على الأقوال والأفعال. وحديث جبريل أفعال فقط وهى لا تعارض الأقوال ومنها كثرة طرقها فالراجع أن آخر وقت العشاء الاختيارى نصف الليل.

وما أجاب به صاحب البحر من أن النصف مجمل فصله حديث جبريل فليس على ما ينبغي. وأما وقت الجواز والاضطرار فهو ممتد إلى الفجر لحديث أبي قتادة عند مسلم وفيه: ليس في النوم تفريط وإنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، فإنه ظاهر في امتداد وقت الصلاة إلى دخول وقت الصلاة الأخرى إلا صلاة الفجر فإنها مخصوصة من هذا العموم بالإجماع.

وأما حديث عائشة المتقدم فهو وإن كان فيه إشعار بامتداد وقت العشاء المختار إلى بعد نصف الليل ولكنه يؤول بأن المراد بعامة الليل كثير منه لا أكثره لقوله ﷺ فيه: إنه لوقتها يعني المختار.

قال الخطابي: أما آخر وقت العشاء الآخرة فروى عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة أن آخر وقتها ثلث الليل، وكذلك قال عمر بن عبد العزيز وبه قال الشافعي. وقال الثوري وأصحاب الرأي وابن المبارك وإسحاق: آخر وقتها نصف الليل. وقد روى عن ابن عباس أنه قال: لا يفوت وقت العشاء إلى الفجر، وإليه ذهب عطاء وطاوس وعكرمة. قوله: (وصلى بي الفجر فأسفر) أي: صلى جبريل بالنبي ﷺ الصبح مؤخرًا له إلى وقت الإسفار أي: ظهور النور، ويحتمل عود الضمير في أسفر إلى الصبح أي: أسفر الصبح وقت صلاته. ويحتمل عوده إلى الموضع الذي صلى فيه أي: أسفر الموضع في وقت صلاة الصبح، ويؤيده رواية الترمذي: ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض. ولا خلاف في أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق، وعلامته انتشار البياض المعترض في الأفق.

واختلف في آخره: فذهب الجمهور إلى أنه إلى طلوع الشمس إلا أن مشهور مذهب مالك أن وقته المختار إلى الإسفار.

وقال الشافعي: إن الإسفار لأرباب الرفاهية ولمن لا عذر له، وطلوع الشمس لأرباب الأعذار والضرورات.

وقال الإصطخري: إنه إلى الإسفار بين من صلى بعده يكون قاضيًا وإن لم تطلع الشمس. قوله: (هذا وقت الأنبياء من قبلك) ظاهره يومهم أن هذه الصلاة في هذه الأوقات كانت مشروعة لمن كان قبله من الأنبياء وليس كذلك، بل المراد أن هذا الوقت الموسع المحدود بطرفين الأول والآخر كان مثله وقتًا للأنبياء قبلك فصلاتهم كانت واسعة الوقت وذات طرفين، وإلا فلم تكن هذه الصلوات على هذا الميقات إلا لهذه الأمة خاصة وإن كان غيرهم قد شاركهم في بعضها لأن ما عدا العشاء كان مفرقًا فيهم؛ لما أخرجه المصنف وابن أبي شيبة في مصنفه والبيهقي في سننه عن معاذ بن جبل قال: أخر رسول الله ﷺ صلاة العتمة ليلة حتى ظن الظان أنه قد صلى ثم خرج فقال: اعتموا بهذه الصلاة فإنكم فضلتم بها على سائر الأمم ولم تصلها أمة قبلكم. ولما أخرجه الطحاوي عن عبيد الله بن محمد عن عائشة: أن آدم لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح، وفدى إسحاق عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر، وبعث عزيز فقبل له: كم لبثت؟ قال: يومًا فرأى الشمس فقال: أو بعض يوم فصلى أربع ركعات فصارت العصر، وغفر لداود عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات فجهد في الثالثة أي: تعب فيها عن الإتيان بالرابعة لشدة ما حصل له من البكاء على ما اقترفه مما هو خلاف الأولى به فصارت المغرب ثلاثًا، وأول من صلى العشاء الآخرة نبينا محمد ﷺ.

وبهذا يندفع قول البيضاوي توفيقًا بين هذا وبين خبر أبي داود وغيره المذكور في العشاء: إن العشاء كانت الرسل تصلحها نافلة لهم ولم تكتب على أمهم كالتجهد فإنه وجب على نبينا ﷺ ولم يجب علينا.

قال ابن حجر: يحتمل أن اسم الإشارة في حديث الباب راجع إلى وقت الإسفار، فإنه قد اشترك فيه جميع الأنبياء الماضية والأمم الدارجة.

قوله: (والوقت ما بين هذين الوقتين) أى: وقى اليوم الأول واليوم الثانى الذى أمّ جبريل فيهما النبى ﷺ.

فإن قيل: هذا يقتضى ألا يكون الأول والآخر وقتاً لها، قيل: لما صلى فى أول الوقت وآخره وجد البيان بالفعل وبقي الاحتياج إلى بيان ما بين الأول والآخر، فبين بالقول أن هذا بيان للوقت المستحب إذ الأداء فى أول الوقت مما يتعسر على الناس ويؤدى أيضاً إلى تقليل الجماعة، وفى التأخير إلى آخر الوقت خشية القوات فكان المستحب ما بينهما لقوله ﷺ: خير الأمور أوسطها.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على عظيم الاهتمام بأمر الصلوات الخمس ومزيد قدرها؛ حيث أرسل الله ﷺ جبريل عليه السلام لبيان كيفيتها وأوقاتها بالفعل ولم يكتف بالقول كسائر الأحكام وفعل ذلك مرتين فى يومين فهذا أكبر برهان على أن الصلاة أصل كل خير وفقنا الله ﷻ جميعاً لأدائها على الوجه الذى يرضيه ونعوذ به تعالى ممن يفرط فى أدائها فإنه لا عقل له ولا دين، وأقام الدليل على أنه خسر الدنيا والآخرة.

ويدل الحديث أيضاً على أن النبى ﷺ ليس مشرعاً من قبل نفسه، وعلى أن العبادة مقصورة على الوارد عن الله تعالى بالتحديد، وعلى أن أوقات الصلوات بينت بالقول والفعل، وعلى جواز صلاة المفترض خلف المتفل وفيه الخلاف المشهور، وعلى أنه قد تتعين إمامة المفضل للفاضل، وعلى أداء الصلوات الخمس فى المساجد، وعلى أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يصلون فى أوقات مخصوصة، وعلى أن أوقات الصلوات موسعة ما عدا المغرب على الخلاف.

● عن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا عَلَى الْمِنْبَرِ فَأَخَّرَ الْعَصْرَ شَيْئًا فَقَالَ لَهُ غُرُوءَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَمَا إِنَّ جَبْرِيلَ عليه السلام قَدْ أَخْبَرَ مُحَمَّدًا ﷺ بِوَقْتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: اغْلَمْ مَا تَقُولُ. فَقَالَ غُرُوءَةُ: سَمِعْتُ بَشِيرَ بْنَ أَبِي مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: نَزَلَ جَبْرِيلُ عليه السلام فَأَخْبَرَنِي بِوَقْتِ الصَّلَاةِ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ. ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ يَحْسُبُ بِأَصَابِعِهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ وَرَبَّمَا أَخَّرَهَا حِينَ يَشْتَدُّ الْحَرُّ وَرَأَيْتُهُ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً بَيَضاءُ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَهَا الصُّفْرَةُ فَيَنْصَرِفَ الرَّجُلُ مِنَ الصَّلَاةِ فَيَأْتِيَ ذَا الْحُلَيْفَةِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَيُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ حِينَ تَسْقُطُ الشَّمْسُ وَيُصَلِّيَ الْعِشَاءَ حِينَ يَسُودُ الْأَفْقُ وَرَبَّمَا أَخَّرَهَا حَتَّى يَجْتَمَعَ النَّاسُ وَصَلَّى الصُّبْحَ مَرَّةً بِغُلَسٍ ثُمَّ صَلَّى مَرَّةً أُخْرَى فَأَسْفَرَ بِهَا ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّغْلِيسِ حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يُعَذِّ إِلَى أَنْ يُسْفَرَ.

والحديث أخرجه أيضًا : مالك وأحمد والبخاري ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (نَزَلَ جَبْرِيلُ) قال الحافظ: الحق أن تمثيل الملك رجلاً ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلاً بل معناه: أنه ظهر بتلك الصورة تأنيساً لمن يخاطبه. والظاهر أن القدر الزائد لا يزول ولا يفتى بل يخفى على الرائي فقط. وهو رد على من قال بالفناء والإزالة.

قوله: (فأخبرني... إلخ) يعني: علمني وقت الصلاة بالفعل والقول؛ أما الفعل فظاهر وأما القول فلما في حديث ابن عباس المتقدم من قول جبريل له ﷺ: والوقت ما بين هذين. ويحتمل أنه أطلق الإخبار على الفعل لما يلزم من البيان به الإخبار والإعلام.

قوله: (فصليت معه... إلخ) هو بيان للإخبار بالفعل ولا يقال: ليس في الحديث بيان لأوقات الصلوات لأنه إحالة على ما يعرف المخاطب. قوله: (يحسب بأصابعه) بالمشاة التحتية وضم السين المهملة أى: يعد النبي ﷺ حال كونه يقول: صليت مكرراً فالجملة حال منه ﷺ على ما هو الظاهر، وقال الطيبي: هو بالنون. أى: يقول النبي ﷺ ذلك القول ونحن نحسب بعقد أصابعه. وهذا مما يدل على إتقان أبي مسعود وضبطه أحوال رسول الله ﷺ.

قوله: (خمس صلوات) كذا في أكثر الروايات عن ابن شهاب وهو محمول على الصلوات الخمس في كل يوم، فلا تنافي بين هذه الرواية ورواية ابن عباس المتقدمة الدالة على أنه صلى عشر صلوات.

قوله: (فرايت رسول الله ﷺ... إلخ) مرتب على محذوف أى: فبعد أن أخبر رسول الله ﷺ بنزول جبريل وتبيينه أوقات الصلاة رأيته يصلي الظهر... إلخ. قوله: (والشمس مرتفعة... إلخ) يعني: أول وقت العصر، وفي ذكر الارتفاع إشارة إلى بقاء حرها وضوئها. وذو الحليفة قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أوسبعة، وقوله: حين يسود الأفق أى: يظلم وذلك بعد غيوبة الشفق.

قوله: (بغلس) بفتحين أى: بظلمة. قال ابن الأثير: الغلس ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح.

قوله: (فأسفر بها) أى: أضاء وأشرق بالصبح. قوله: (ولم يعد إلى أن يسفر) أى: لم يرجع إلى الإسفار إلى أن مات ﷺ. وفي رواية للدارقطني والطحاوي: فأسفر ثم لم يعد إلى الإسفار حتى قبضه الله ﷻ.

وفي هذا دلالة على أن التغليس بصلاة الصبح أفضل، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن وقت الصلاة شرط في صحتها، وعلى مشروعية تأخير صلاة الظهر عند اشتداد الحر، وعلى طلب المبادرة بصلاة العصر والمغرب، وعلى مشروعية تأخير صلاة العشاء، وعلى أفضلية التغليس بصلاة الصبح.

● عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا حَتَّى أَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ الشَّقِّ الْفَجْرُ فَصَلَّى حِينَ كَانَ الرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ وَجْهَ صَاحِبِهِ أَوْ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَعْرِفُ مَنْ إِلَى جَنْبِهِ ثُمَّ أَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ حَتَّى قَالَ الْقَائِلُ: اتَّصَفَ النَّهَارُ وَهُوَ أَغْلَمُ ثُمَّ أَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ مُرْتَفَعَةً وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّقُّ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْقَدِ صَلَّى الْفَجْرَ وَالنَّصْرَفَ فَقُلْنَا: أَطَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ وَصَلَّى الْعَصْرَ وَقَدْ اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ. أَوْ قَالَ: أُمْسَى وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يُغِيبَ الشَّقُّ وَصَلَّى الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ. ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أَنْ سَأَلَا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ) أى: عن مواقيت الصلاة كما صرح به فى رواية مسلم والنسائى، ولم يعرف اسم السائل. قوله: (فلم يرد عليه شيئاً... إلخ) يعنى: لم يبين له ﷺ بالقول بل أمره بالإقامة والصلاة معه يومين كما صرح به فى بعض الروايات، وليس المراد أنه لم يرد عليه بالقول ولا بالفعل كما هو الظاهر؛ لأن المعلوم من أحواله ﷺ أنه كان يجيب إذا سئل. وبهذا التأويل يجمع بين رواية النسائى عن جابر وفيها قال له: صل معى، ورواية الترمذى وفيها قال له: أقم معنا.

واستدل بهذا من يرى جواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة. فقوله: حتى أمر بلالاً... إلخ. أى: انتهى عدم البيان من النبى ﷺ إلى أن أمر بلال بن رباح المؤذن فأقام لصلاة الصبح وقت طلوع الفجر الصادق فى أول يوم. وقوله: انشق الفجر. أى: طلع، يقال: شق الفجر وانشق. طلع كأنه شق محل طلوعه وخرج منه. قوله: (أو أن الرجل لا يعرف من إلى جنبه) شك من الراوى أى: لا يعرف مصاحب جنبه من هو. وفى رواية مسلم: والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً. والمراد أنه صلى فى الغلس أول الوقت، بدليل قوله: حين انشق الفجر.

قوله: (حتى قال القائل... إلخ) وفى نسخة: حين قال القائل؛ فعلى النسخة الأولى تكون حتى بمعنى الواو العاطفة وقد صرح بها فى رواية مسلم أى: وقال القائل: انتصف النهار. وهذا من قبيل الإخبار أى: أمر ﷺ بإقامة صلاة الظهر وقت زوال الشمس وقول القائل انتصف النهار.

ويحتمل أن يكون على الاستفهام أى: أنه ﷺ أمر بإقامة الظهر حين زوال الشمس، وفى وقت يصح للمستفهم أن يستفهم فيه عن انتصاف النهار والحال أن

القائل: انتصف النهار أعلم بانتصافه، وإنما استفهم ليعلم ما عند الغير ويتأكده. والمراد أنه أوقع الصلاة أول الوقت.

قوله: (والشمس بيضاء مرتفعة) هو كناية عن بقاء ضوئها وحرارتها ويكون كذلك إذا صار ظل كل شيء مثله، وهو دليل لمن قال: إن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله، وهو مذهب الجمهور كما تقدم.

قوله: (أطلعت الشمس؟) بالاستفهام. وفي مسلم: والقائل يقول: قد طلعت الشمس أو كادت، وهو كناية عن الإسفار بالصبح إسفاراً بيئاً.

قوله: (فأقام الظهر في وقت العصر... إلخ) أى: صلى الظهر في الوقت الذي صلى فيه العصر في اليوم الأول، وهو دليل صريح لمن قال بالاشتراك بين الظهر والعصر.

قوله: (وقد اصفرت الشمس) وفي رواية مسلم: ثم آخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول: قد احمرت الشمس. والمراد أنها شرعت في الاصفرار ولم يكمل اصفرارها لأن تأخير العصر إلى تمام الاصفرار مكروه؛ لما في حديث: تلك صلاة المنافقين. واصفرار الشمس أن يصير قرصها بحال لا تحار فيه العين، واعتبر سفيان وإبراهيم النخعي تغير الضوء الذي يبقى على الجدران.

قيل: علامة ذلك أن يوضع في الصحراء طست من ماء وينظر فيه فإن كان القرص لا يبدو للناظر فقد تغير. وقيل: إذا بقيت الشمس للغروب قدر رمح أو رمحين لم يتغير القرص، وإذا صارت أقل من ذلك فقد تغير.

قوله: (وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق) وفي رواية مسلم: ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق، وهو حجة على الشافعي ومالك القائلين بتضييق وقت المغرب. قوله: (وصلى العشاء إلى ثلث الليل) وفي رواية مسلم: ثم آخر العشاء حتى

كان ثلث الليل، وهو صريح في أنه لم يؤخرها إلى آخر الليل الذي هو وقت الجواز؛
لحصول الحرج بسهر الليل كله وكراهة النوم قبل فعلها.

قوله: (الوقت فيما بين هذين) وفي رواية مسلم: ثم أصبح فدعا السائل فقال:
الوقت بين هذين أى: هذا الوقت الذى لا إفراط فيه تعجلاً ولا تفريط فيه تأخيراً فإن
قد بينت بما فعلت أول الوقت وآخره، فالصلاة جائزة من غير كراهة أوله ووسطه
وآخره، فتجوز صلاة الظهر ما لم يدخل وقت العصر والعصر ما لم تغرب الشمس
والمغرب ما لم يغيب الشفق والعشاء إلى ثلث الليل والفجر ما لم تطلع الشمس.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على طلب معرفة أحكام الدين، وعلى أن عظم
قدر المسئول لا يمنع من سؤال من هو أقل منه، وعلى أن وقت الصلوات موسع،
وعلى أن العالم يطلب منه الاهتمام بتعليم الجاهل وأن يسلك معه أقرب الطرق إلى
الفهم، وعلى أنه ينبغي للمعلم أن يجمع في تعليمه بين البيان الفعلى والقولى.

﴿ باب في وقت صلاة النبي ﷺ وكيف كان يصليها ؟ ﴾

أى: في بيان أى جزء من وقت الصلاة كان يختاره ﷺ لإيقاع الصلاة فيه، وكيف
كان يصليها في الأوقات المختلفة ؟

● عن أبى ذرٍّ يَقُولُ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَرَادَ الْمُؤَدِّنُ أَنْ يُؤَدِّنَ الظُّهْرَ
فَقَالَ: أَبْرِدْ. ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ فَقَالَ: أَبْرِدْ. مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ
التَّلْوْلِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا
بِالصَّلَاةِ.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

○ معنى الحديث: قوله: (فأراد المؤذن... إلخ) هو بلال كما صرح به فى بعض الروايات. وظاهر هذه الرواية ورواية للبخارى أن المؤذن لم يؤذن، وفى رواية للبخارى ومسلم: أذن مؤذن النبى ﷺ الظهر. ولا تنافى بينهما لأن قوله: أذن أى أراد أن يؤذن أو شرع فى الأذان فلما قيل له: أبرد تركه.

قوله: (فقال: أبرد... إلخ) أى: أخرج الأذان حتى ينكسر حر الظهر، وكررها مرتين أو ثلاثًا بالشك فيها، وفى رواية للبخارى ذكر الثلاث بدون شك. وكرر ﷺ الأمر بالإبراد لتكرر إرادة المؤذن الأذان مرتين أو ثلاثًا.

فإن قيل: الإبراد للصلاة فكيف أمر المؤذن به للأذان؟ فالجواب أنه لما جرت عادتهم أنهم لا يتخلفون عند سماع الأذان عن الحضور إلى الجماعة كان الإبراد بالأذان إبرادًا بالصلاة. ويحتمل أن المراد بالأذان الإقامة، ويؤيده رواية الترمذى عن أبى ذر أن رسول الله ﷺ كان فى سفر ومعه بلال فأراد أن يقيم فقال له رسول الله ﷺ: أبرد. ثم أراد أن يقيم فقال له رسول الله ﷺ: أبرد فى الظهر. قوله: (حتى رأينا فيء التلول) هو غاية للإبراد أى: قال له: أبرد فأبرد إلى أن أبصرنا فيء التلول. والفيء بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية ما بعد الزوال من الظل كما تقدم، والتلول جمع تل وهو ما اجتمع على الأرض من نحو تراب أو رمل وهى فى الغالب منبطقة غير شاخصة فلا يظهر لها الظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر.

وقال القاضى عياض: التلول لا يظهر ظلها إلا بعد تمكن الظل واستطالته، بخلاف الأشياء المنتصبة التى يظهر ظلها فى أسفلها سريعًا لاعتدال أسفلها وأعلاها.

واختلف فى غاية الإبراد ف قيل: حتى يصير الظل ذراعًا بعد ظل الزوال. وقيل: ربع قامة. وقيل: ثلثها. وقيل: نصفها.

وقال المازري: هي على اختلاف الأوقات والجاري على القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال، لكن يشترط ألا يمتد إلى آخر الوقت. أما ما وقع عند المصنف وكذا البخاري عن مسلم بن إبراهيم بلفظ: حتى ساوى الظل التلول فظاهره يقتضي أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله، فيحتمل أن يراد بهذه المساواة ظهور الظل بجانب التل بعد أن لم يكن ظاهراً فساواه في الظهور لا في المقدار. أو يقال: كان ذلك في السفر فلعله أخرها حتى يجمعها مع العصر. من الفتح. قوله: (إن شدة الحر من فيح جهنم) تعليل لمشروعية التأخير المذكور، والحكمة فيه دفع المشقة لكونها قد تسلب الخشوع وهذا أظهر، أو أنها الحالة التي ينتشر فيها العذاب. يؤيده حديث عمرو بن عبسة عند مسلم حيث قال له: أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس فإنها ساعة تسجر فيها جهنم.

وقد استشكل هذا بأن الصلاة سبب الرحمة ففعلها مظنة لطرد العذاب فكيف أمر بتركها؟ وأجاب عنه أبو الفتح اليعمرى: بأن التعليل إذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله وإن لم يفهم معناه. واستنبط له الزين بن المنير معنى يناسبه فقال: وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب إلا من أذن له فيه والصلاة لا تنفك عن كونها طلباً ودعاءً فناسب الاقتصار عنها حينئذ، وظاهره أن مثار وهج الحر من فيح جهنم حقيقة لما روى أن الله تعالى أذن لجهنم في نفسين نفس في الصيف ونفس في الشتاء. ويحتمل أن يكون على التشبيه والتقريب أي: كأن شدة الحر من نار جهنم فاحذروها واجتنبوا ضررها.

قال النووي: الأول هو الصواب؛ لأنه ظاهر الحديث ولا مانع من حمله على حقيقته. قوله: (فأبردوا بالصلاة) أي: أخرجوا أدائها عن وقت الهاجرة إلى حين برد

النهار وانكسار شدة الحر، ويحتمل أن المعنى: أدخلوا الصلاة في وقت البرد. والمراد صلاة الظهر لأنها الصلاة التي يشتد فيها الحر غالبًا.

وقال أشهب: المراد بالصلاة الظهر والعصر. ولعل وجهه أن وقت هاتين الصلاتين مظنة اشتداد الحر دون غيرهما.

وظاهر الحديث يدل على وجوب الإبراد وبه قال بعضهم كما حكاه القاضى عياض، وذهب الجمهور إلى أن الأمر فيه للنذب، وقيل: للإرشاد. والقرينة الصارفة عن الوجوب أنه لما كانت الحكمة في الإبراد دفع المشقة عن المصلى كان ذلك من باب النفع له فلو كان الأمر للوجوب لكان حرجًا وتضييقًا عليه فيعود الأمر عليه بالمضرة وهذا خلف.

وخص الجمهور ندية الإبراد بشدة الحر كما يشعر بذلك التعليل، ولما رواه النسائي عن أنس قال: كان النبي ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة، وإذا كان البرد عجل.

وظاهر الأحاديث يدل على أنه لا فرق بين الجماعة والمنفرد في الإبراد بالصلاة، وإلى هذا ذهب أحمد وإسحاق والكوفيون وابن المنذر.

وقال أكثر المالكية: الأفضل للمنفرد التعجيل. لكن مقتضى التعليل الذي يتسبب عنه ذهاب الخشوع أنه لا فرق بين المنفرد وغيره.

وخصه الشافعي بالبلد الحار لظاهر التعليل، وقيد الجماعة بما إذا كانوا يأتون المسجد من بعيد وإذا كانوا مجتمعين أو يمشون في ظل، فالأفضل التعجيل لكن ظاهر الأحاديث عدم الفرق كما علمت.

وذهب الهادى والقاسم وغيرهما إلى أن تعجيل الظهر أفضل مطلقًا، متمسكين بما رواه مسلم وابن ماجه والمصنف عن جابر بن سمرة قال: كان النبي ﷺ يصلى الظهر

إذا دحضت الشمس أى: زالت عن وسط السماء وبأحاديث أفضلية الوقت كحديث أبي ذر قال: سألت النبي ﷺ أى العمل أحب إلى الله تعالى؟ قال: الصلاة لوقتها. أى: لأول وقتها. ومحدث خباب عند مسلم: شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا أى: لم يعذرنا ولم يجنبنا فيما سألنا. زاد ابن المنذر والبيهقي وقال: إذا زالت الشمس فصلوا.

وتأولوا حديث الإبراد بأن معنى أبردوا صلوا أول الوقت أخذًا من برد النهار وهو أوله، وهو تأويل بعيد لأن التعليل بشدة الحر يرد ما رواه البخاري عن أبي ذر قال: أذن مؤذن النبي ﷺ فقال: أبرد أبرد، أو قال: انتظر انتظر وقال: شدة الحر من فيح جهنم حتى رأينا فيء التلول.

ويجاب عما تقدم: بأن الأحاديث الواردة في تعجيل الظهر وأفضلية أول الوقت عامة أو مطلقة وحديث الإبراد خاص أو مقيد، ولا تعارض بين عام وخاص ولا بين مطلق ومقيد كما تقدم.

ويجاب أيضًا عن حديث خباب بأنه كما قال الأثرم والطحاوي: منسوخ.

قال الطحاوي: يدل على نسخه حديث المغيرة: كنا نصلي بالهاجرة فقال لنا: أبردوا. فبين أن الإبراد كان بعد التهجير، أو يحمل حديث خباب على أن القوم طلبوا تأخيرًا زائدًا على قدر الإبراد لأن الإبراد أن يؤخر بحيث يصير للشيطان فيء يمشون فيه ويتناقص الحر.

وبعضهم حمل حديث الإبراد على ما إذا صار الظل فيئًا، وحديث خباب على ما إذا كان الحصى لم يبرد؛ لأنه لا يبرد حتى تصفر الشمس فلذلك رخص في الإبراد ولم يرخص في التأخير إلى خروج الوقت.

وقال النووي: اختلف العلماء في الجمع بين هذين الحديثين: فقال بعضهم: الإبراد رخصة والتقديم أفضل، واعتمدوا حديث خباب، وحملوا حديث الإبراد على الترخيص والتخفيف في التأخير، وبهذا قال بعض أصحابنا وغيرهم.

وقال جماعة: حديث خباب منسوخ بأحاديث الإبراد.

وقال آخرون: المختار استحباب الإبراد لأحاديثه، وأما حديث خباب فمحمول على أنهم طلبوا تأخيرًا زائدًا على قدر الإبراد؛ لأن الإبراد أن يؤخر بحيث يصير للحيطان فيء يمشون فيه ويتناقص الحر.

وقال في النيل: وعلى فرض عدم إمكان الجمع فرواية الخلال عن المغيرة بلفظ: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ الإبراد. وقد صحح أبو حاتم وأحمد حديث المغيرة وعده البخاري محفوظًا من أعظم الأدلة الدالة على النسخ كما قاله الأثرم والطحاوي. ولو سلمنا جهل التاريخ وعدم معرفة التأخر لكانت أحاديث الإبراد أرجح؛ لأنها في الصحيحين بل في جميع الأمهات بطرق متعددة وحديث خباب في مسلم فقط، ولا شك أن المتفق عليه يقدم وكذا ما جاء من طرق.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على مشروعية تأخير الأذان لصلاة الظهر عن أول الوقت إذا اشتد الحر، وعلى أن من أمر بشيء يطلب منه أن يبين حكمته.

﴿ باب وقت العصر ﴾

أى: فى بيان وقت صلاة النبى ﷺ العصر.

● عن ابن شهاب عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضاءُ مُرْتَفَعَةً حَيَّةً وَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (والشمس بيضاء مرتفعة حية) المراد بحياتها شدة حرها. قوله: (ويذهب الذاهب إلى العوالى)، وفى رواية البخارى: ثم يخرج إنسان إلى بنى عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر. والعوالى هى القرى التى شرق المدينة أبعداها على ثمانية أميال من المدينة وأقربها على ميلين. قال فى الفتح: العوالى عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة نجدها، وأما ما كان من جهة تهامتها فيقال لها السافلة.

وفى الحديث دلالة على استحباب المبادرة بصلاة العصر أول وقتها؛ لأنه لا يمكن أن يذهب الذاهب بعد صلاة العصر ميلين أو ثلاثاً والشمس لم تتغير بصفرة إلا إذا صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ولا يكاد يحصل هذا إلا فى الأيام الطويلة. وفيه دليل أيضاً لمذهب جمهور العلماء على أن وقت العصر يدخل إذا صار ظل الشيء مثله سوى فيء الزوال، وبه قال أبو يوسف ومحمد والحسن وزفر والطحاوى وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة وهو الأظهر المأخوذ به وبه يفتى ويدل عليه أخبار وآثار كثيرة.

وقال أبو حنيفة في المشهور عنه: لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثليه كما تقدم واستدل على ذلك بقول النبي ﷺ: أبردوا بالظهر بمعنى صلوها إذا سكنت شدة الحر، واشتداد الحر في ديارهم يكون في وقت صيرورة ظل كل شيء مثله ولا يفتر الحر إلا بعد المثلين، فإذا تعارضت الأخبار يبقى ما كان على ما كان ووقت الظهر ثابت بيقين فلا يزول بالشك ووقت العصر ما كان ثابتاً فلا يدخل بالشك.

وأما حديث ابن عباس وجابر وغيرهما فلا يدل على ألا يكون ما وراء القامة وقتاً للظهر ألا ترى أن جبريل عليه السلام أم للفجر في اليوم الثاني حين أسفر والوقت يبقى بعده إلى طلوع الشمس؟ وكذلك صلى العشاء حين ذهب ثلث الليل والوقت يبقى بعده إلى طلوع الفجر؟ لكن قوله: إن شدة الحر تكون في وقت صيرورة ظل كل شيء مثله ولا يفتر الحر إلا بعد المثلين غير مسلم؛ لأن قول أبي ذر في روايته المتقدمة للمصنف: حتى رأينا فيء التلول يدل على أن نهاية الإبراد مجرد ظهور الظل لا بصيرورة ظل كل شيء مثله وقوله: إن حديث ابن عباس ليس فيه ما يدل على أن ما وراء القامة ليس وقتاً للظهر مردود بقول جبريل فيه: والوقت ما بين هذين، فإنه صريح في أن ما وراء القامة ليس وقتاً للظهر، واستدلالة بما رواه ابن ماجه وأبو داود عن علي بن شيان قال: قدمنا على رسول الله ﷺ المدينة فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية، وبما رواه ابن أبي شيبة من حديث جابر قال: صلى بنا رسول الله ﷺ حين صار ظل كل شيء مثليه. ليس على ما ينبغي لأنهما إنما يدلان على جواز الصلاة عند المثلين لا على أنه لا يدخل وقت العصر إلا عند ذلك، على أن الأحاديث الكثيرة الصحيحة صريحة في أن وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله، وأحاديث المثلين ليست صريحة في أنه لا يدخل وقت العصر إلا إلى المثلين وإنما استنبط

منها هذا الأمر، والأمر المستبطن لا يعارض الصريح، على أن جمعاً من الفقهاء ذكروا رجوع أبي حنيفة عن قوله بالمثلين إلى المثل.

● قَالَ عُرْوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.

والحديث أخرجه أيضاً : البخارى ومسلم والترمذى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (والشمس في حجرتها) أى: ضوء الشمس باق في حجرتها فهو على تقدير مضاف، والحجرة يضم الحاء المهملة وسكون الجيم البيت.

قوله: (قبل أن تظهر) أى: قبل أن يرتفع ضوءها من البيت وينبسط الفء فيه. قال الخطابي: معنى الظهور هنا الصعود والعلو يقال: ظهرت على الشيء إذا علوته ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾ الزخرف/ ٣٣. والحديث يدل على مشروعية تعجيل صلاة العصر أول وقتها وهو كما تقدم صيرورة ظل كل شيء مثله وهو الذى فهمته عائشة وعروة بن الزبير الرواى عنها ولذا احتج به على عمر بن عبد العزيز فى تأخير صلاة العصر كما تقدم.

وقال الطحاوى: لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فتدل على التأخير لا على التعجيل. لكن الذى ذكره إنما يتصور مع اتساع الحجرة وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواجه ﷺ لم تكن متسعة ولا يكون ضوء الشمس باقياً فى قعر الحجرة الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة وإلا فمضى مائلاً تماماً ارتفع ضوءها عن قعر الحجرة.

قال الشافعي بعد أن ذكر حديث مالك: هذا الحديث من أبين ما روى في أول الوقت لأن حجر أزواج النبي ﷺ في موضع منخفض من المدينة وليست بالواسعة، وذلك أقرب لها من أن ترتفع الشمس منها في أول وقت العصر.

وقال النووي: كانت الحجرة ضيقة العرصة قصيرة الجدار؛ بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العرصة بشيء يسير، فإذا صار ظل الجدار مثله كانت الشمس أبعد في أواخر العرصة.

● عَنْ عَلِي بْنِ شَيْبَانَ قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ فَكَانَ يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ بَيَظًا نَقِيَّةً.

○ معنى الحديث: قوله: (فكان يؤخر العصر... إلخ) يدل على مشروعية تأخير صلاة العصر ما لم تصفر الشمس، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وعلموا ذلك بأن في تأخيرها تكثير النوافل، لكن رده صاحب التعليق المجد من الحنفية فقال: إنه تعليل في مقابلة النصوص الصحيحة الصريحة الدالة على أفضلية التعجيل وهي كثيرة مروية في الصحاح الستة وغيرها.

قال: والحديث لا يدل إلا على أنه كان يؤخر العصر ما دام كون الشمس بيضاء، وهذا أمر غير مستكر فإنه لم يقل أحد بعدم جواز ذلك. والكلام إنما هو في أفضلية التأخير وهو ليس بثابت منه، ولا يقال: هذا الحديث يدل على أن التأخير كان عادته يشهد به لفظ (كان) لأنه لو دل على ذلك لعارضه كثير من الأحاديث القوية الدالة على أن عادته ﷺ كانت التعجيل فالأولى ألا يحمل هذا الحديث على الدوام دفعاً للمعارضة، واعتبار التقديم الأحاديث القوية. على أن حديث عبد الرحمن بن علي بن شيبان ضعيف فإنه رواه عنه يزيد بن عبد الرحمن بن علي بن شيبان وهو مجهول كما صرح به في التقريب والخلاصة والميزان. فهذا الحديث الضعيف لا يصلح للاحتجاج

به. ببعض تصرف واستدلالهم بما رواه البيهقي والدارقطني عن عبد الواحد أو عبد الحميد بن نافع بسنده إلى رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ كان يأمرهم بتأخير العصر، لا يصلح للاستدلال به لأنه ضعيف فإن في سنده عبد الله بن رافع قال الدارقطني: ليس بالقوى ولم يرو عنه غير عبد الواحد، ولا يصح هذا الحديث عن رافع ولا عن غيره من الصحابة. وقد روى الدارقطني والبيهقي هذا الحديث وقالوا: إن روايته بهذا اللفظ خطأ وساقه البيهقي بلفظ آخر بسنده إلى الأوزاعي حدثني أبو النجاشي حدثني رافع بن خديج قال: كنا نصلى مع رسول الله ﷺ صلاة العصر ثم تنحر الجزور فتقسم عشر قسم ثم نطبخ فتناكل لحمًا نضيجًا قبل أن تغيب الشمس. رواه البخارى فى الصحيح عن محمد بن يوسف عن الأوزاعي، ورواه مسلم عن محمد بن مهران الرازى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وهذه الرواية الصحيحة عن رافع بن خديج تدل على خطأ ما رواه عبد الواحد أو عبد الحميد بن نافع أو نفع الكلابى عن ابن رافع بن خديج عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يأمرهم بتأخير العصر وهو مختلف فى اسمه واسم أبيه، واختلف عليه فى اسم ابن رافع فقليل فيه: عبد الله. وقيل: عبد الرحمن.

قال البخارى: لا يتابع عليه واحتج على خطئه بحديث أبي النجاشي عن رافع، وقال أبو الحسن الدارقطني فيما أخبرنا أبو بكر بن الحارث عنه: هذا حديث ضعيف الإسناد والصحيح عن رافع وغيره ضد هذا، وما رواه الترمذى عن أيوب عن أبي مليكة عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً للظهر منكم وأنتم تعجيلاً للعصر منه. لا يدل على التأخير كما زعموا بل الذى فيه أن الذين خاطبتهم أم سلمة كانوا أشد تعجيلاً للعصر منه ﷺ وهذا لا يدل على أنه ﷺ كان يؤخر العصر حتى يكون دليلاً على الاستحباب.

﴿ باب في الصلاة الوسطى ﴾

أى: في بيان أن الصلاة الوسطى ما هي ؟. فتكون مناسبة الحديث للترجمة أن فيه الأمر بالمحافظة على صلاة العصر، والأمر بالمحافظة يقتضى أنها موقته بوقت.

● عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: حَسُّوْنَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والترمذى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (قال يوم الخندق) وهو يوم الأحزاب، وكان في شوال في السنة الرابعة من الهجرة على ما اختاره البخارى. وقيل: في السنة الخامسة. وسميت بالأحزاب لاجتماع طوائف من مشركى قريش وغطفان واليهود ومن على شاكلتهم على حرب المسلمين وكانوا ثلاثة آلاف وكان عدد المشركين اثني عشر ألفًا، وسميت الغزوة بالخندق لحفره في زمانها حول المدينة بإشارة سلمان الفارسى لأنه من مكاييد الفرس دون العرب فأمر النبى ﷺ بحفره.

وسبب هذه الغزوة على ما ذكره أهل السير أن رسول الله ﷺ لما أجلي بنى النضير جعل حى بن أخطب يسعى بالفرائل، وذهب إلى مكة في رجال من قومه ودعوا قريشًا إلى حرب رسول الله ﷺ وأخبروهم بأنهم أهدى سبيلًا منه وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيًّا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ النساء/ ٥٠.

فلما أجابتهم قريش تقدموا إلى قبائل قيس وغيلان فدعوهم إلى مثل ذلك فأجابوهم فسارت تلك القبائل، ولما علم بهم النبى ﷺ شرع في حفر الخندق بمشورة سلمان

الفارسی وقطع لكل عشرة أربعين ذراعًا فجهدوا أنفسهم في حفره متنافسين في الثواب لا ينصرف أحد منهم لحاجة إلا بإذن رسول الله ﷺ وهو ﷺ يكابد معهم، ففي صحيح البخارى عن البراء بن عازب قال: كان النبی ﷺ ينقل التراب يوم الخندق حتى أغمر بطنه أو أغبر بطنه يقول:

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكينه علينا وثبت الأقدام إن لاقينا
إن الألى قد بغوا علينا إذا أرادوا فتنة أينا

ويرفع بها صوته: أينا أينا. ولما رآهم النبي ﷺ يحملون التراب على متونهم وما بهم من النصب والجزع قال:

اللهم إن العيش عيش الآخرة فاغفر للأنصار والمهاجرة

فقالوا مجيبين له:

نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا

وتمام القصة مذكور في كتب أهل السير.

قوله: (حبسونا... إلخ)، وفي رواية لمسلم: شغلونا عن صلاة الوسطى أى منعنا الكفار لاشتغالنا بحفر الخندق عن فعل الصلاة الوسطى، ففي الكلام حذف وهذا على رأى البصريين الذين يمنعون إضافة الموصوف إلى الصفة، أما على رأى الكوفيين المجيزين لذلك فلا حاجة إلى التقدير. والوسطى تأنيث الأوسط من الوسط بمعنى الخيار

لأنه الذى يقبل التفاضل، فيبنى منه أفعال التفضيل لا من التوسط لأنه لا يقبل التفاضل. وقوله: صلاة العصر بدل من الصلاة الوسطى.

وهو حجة لمن قال: إن الصلاة الوسطى هى العصر، وبه قال على وابن مسعود وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدرى وأبو هريرة وعبيدة السلماني والحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر وكثيرون، وقال الترمذى: هو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم. واستدلوا بحديث الباب وبما رواه مسلم من طريق شتير بن شكل عن على: شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، وزاد فى آخره: ثم صلاها بين المغرب والعشاء، ولمسلم عن ابن مسعود نحو حديث على وللترمذى والنسائى من طريق زر بن حبیش عن على مثله.

ولمسلم أيضاً من طريق أبي حسان الأعرج عن عبيدة السلماني عن على قال: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب: شغلونا عن الصلاة الوسطى... الحديث وروى أحمد والترمذى من حديث سمرة رفعه قال: صلاة الوسطى صلاة العصر.

وروى ابن جرير من حديث أبي هريرة مرفوعاً: الصلاة الوسطى صلاة العصر، ومن طريق كهيل بن حرملة سئل أبو هريرة عن الصلاة الوسطى فقال: اختلفنا فيها ونحن بفناء بيت رسول الله ﷺ وفيما أبو هاشم بن عتبة فقال: أنا أعلم لكم فقام فاستأذن على رسول الله ﷺ ثم خرج إلينا فقال: أخبرنا أنها صلاة العصر.

وذهب عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة، ومجاهد والربيع بن أنس ومالك والشافعى إلى أنها الصبح، واستدلوا بأن الصبح تأتى وقت مشقة البرد فى الشتاء وطيب النوم فى الصيف وتور الأعضاء وغفلة الناس. وبورود الأخبار الصحيحة فى تأكيد أمرها فخصت بتأكيد الحث على المحافظة

عليها لكونها معرضة للضياع بخلاف غيرها. وبما رواه ابن جرير من طريق عوف الأعرابي عن أبي رجاء العطاردي قال: صليت خلف ابن عباس الصبح ففقت فيها ورفع يديه ثم قال: هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا أن نقوم فيها قانتين. وبأنها لا تقصر في السفر، وبأنها بين صلاتي جهر وصلاتي سر.

أقول: ما ذكروا من الأدلة لا يصلح معارضاً لما تقدم من الأحاديث الصحيحة المرفوعة الصريحة في أن المراد بالصلاة الوسطى في الآية صلاة العصر. قال النووي في شرح المذهب: الذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة أنها العصر وهو المختار.

وقال صاحب الحاوي: نص الشافعي رحمه الله تعالى أنها الصبح، وصحت الأحاديث أنها العصر ومذهبه اتباع الحديث فصار مذهبه أنها العصر، ولا يكون في المسألة قولان كما وهم بعض أصحابنا.

وكون الصبح لا تقصر في السفر معارض بأن المغرب كذلك. وكونها بين صلاتي جهر وصلاتي سر لا يستلزم أن تكون الآية نازلة فيها وإن اقتضى أنها تسمى وسطى.

ونقل عن زيد بن ثابت وأسماء بن زيد وأبي سعيد الخدري وعائشة وعبد الله بن شداد وهو رواية عن أبي حنيفة أنها الظهر، محتجين بأن الظهر متوسطة بين نهائيتين وبأنها في وسط النهار. وبما رواه المصنف والنسائي عن زيد بن ثابت قال: كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحابه منها، فنزلت ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ البقرة/٢٣٨. وقال: إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين.

وأنت خير بأن مجرد كون صلاة الظهر كانت شديدة على الصحابة لا يستلزم أن تكون الآية نازلة فيها، غاية ما فيه أن المناسب أن تكون الوسطى هي الظهر. ومثل هذا لا يعارض به تلك النصوص الصحيحة الصريحة الثابتة في الصحيحين من طرق متعددة، وعلى فرض أن قول هذين الصحابين تصريح ببيان سبب النزول لا إبداء مناسبة فلا ينتهض لمعارضة هذه الأحاديث.

وقيل: هي المغرب نقله ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن ابن عباس قال: صلاة الوسطى هي المغرب. وبه قال قبضة بن ذئب.

وحجتهم في ذلك أنها معتدلة في عدد الركعات، وأنها لا تقصر في السفر، وأن العمل مضى على المبادرة إليها والتعجيل بها في أول غروب الشمس وأن قبلها صلاتي سر وبعدها صلاتا جهرا. لكن علمت أن ما رواه ابن عباس عنه ﷺ أنها العصر، والعمل بما رواه لا بما رآه كما تقدم.

وذهبت الإمامية إلى أنها العشاء، واختاره الواحدى، واحتج له بأنها بين صلاتين لا تقصران، وبأنها تقع عند النوم فأمر بالحفاظة عليها.

وقال الربيع بن خيثم وسعيد بن جبير وشريح القاضي ونافع واختاره إمام الحرمين من الشافعية، أنها واحدة من الخمس غير معينة.

واحتجوا بما روى أن رجلاً سأل زيد بن ثابت عن الصلاة الوسطى فقال: حافظ على الصلوات تصبها فهي مخبوءة في جميع الصلوات خبء ساعة الإجابة في ساعات يوم الجمعة، وليلة القدر في الليالي شهر رمضان، والاسم الأعظم في جمع الأسماء.

وقال ابن عمر ومعاذ بن جبل وابن عبد البر: إنها الصلوات الخمس، واحتج بأن قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ البقرة/٢٣٨. يتناول الفرائض والنوافل فعطف عليه الوسطى، وأريد بها كل الفرائض تأكيداً لها، وقيل إنها الجمعة، ذكره

ابن حبيب ورجحه أبو شامة وذلك لما اختصت به من الاجتماع والخطبة، ولما ورد من الترغيب في المحافظة عليها.

وقيل: إنها الجماعة. حكاه أبو الحسن الماوردي؛ لأن ذلك أبعث على المحافظة عليها أيضاً.

وقيل غير ذلك. وقد جمع الدمياطي جزءاً مشهوراً سماه: كشف الغطا عن الصلاة الوسطى. فبلغ تسعة عشر قولاً.

وأقوى حجة لمن قال إنها غير العصر ما رواه مسلم وأحمد والبيهقي من طريق شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب قال: نزلت هذه الآية: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ البقرة/٢٣٨. فقال رجل: هي إذن صلاة العصر. فقال: قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله. وما رواه مسلم وأحمد من طريق أبي يونس عن عائشة أنها أمرته أن يكتب لها مصحفاً فلما بلغت ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ البقرة/٢٣٨. قال فأملت عليّ: وصلاة العصر، قالت: سمعتها من رسول الله ﷺ.

وروى مالك والبيهقي عن عمرو بن رافع قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة فقالت: إذا بلغت هذه الآية فاذن ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ البقرة/٢٣٨. فلما بلغت أذنتها فأملت عليّ: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر.

وأجيب بأن حديث عليّ ومن وافقه أصح إسناداً وأصرح، وبأن حديث عائشة قد عورض برواية عروة أنه كان في مصحفها وهي العصر، فيحتمل أن تكون الواو زائدة ويؤيده ما رواه أبو عبيد بإسناد صحيح عن أبي بن كعب أنه كان يقرأها:

حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر بغير واو، أو هي عاطفة لكن عطف صفة لا عطف ذات، وبأن قوله: والصلاة الوسطى والعصر لم يقرأ بها أحد ولعل أصل ذلك ما في حديث البراء أنها نزلت أولاً والعصر ثم نزلت ثانياً بدلها والصلاة الوسطى فجمع الراوى بينهما.

قال الحافظ صلاح الدين العلاتي: حاصل أدلة من قال إنها غير العصر يرجع إلى ثلاثة أنواع:

أحدها: تنصيص بعض الصحابة، وهو معارض بمثله ممن قال منهم: إنها العصر، ويترجح العصر بالنص الصريح المرفوع، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على غيره، فقبض حجة المرفوع قائمة.

ثانيها: معارضة المرفوع بورود التأكيد على فعل غيرها كالحث على المواظبة على الصبح والعشاء، وهو معارض بما هو أقوى منه، وهو الوعيد الشديد الوارد في ترك صلاة العصر.

ثالثها: ما جاء عن عائشة وحفصة من قراءة: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر، فإن العطف يقتضى المغايرة. وهذا يرد عليه إثبات القرآن بخبر الآحاد وهو ممتنع وكونه ينزل منزلة خبر الواحد مختلف فيه. سلمنا لكن لا يصلح معارضاً للمنصوص صريحاً. وأيضاً فليس العطف صريحاً في اقتضاء المغايرة لوروده في نسق الصفات كقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ الحديد/٣.

قوله: (ملأ الله بيوتهم... إلخ)، وفي رواية البخارى: ملأ الله قبورهم وبيوتهم أو أجوافهم. وهو دعاء عليهم أخرجه في صورة الخبر تأكيداً وإشعاراً بأنه من الدعوات المجابة. وعبر بالماضى ثقة بالاستجابة، فكانه أجيب سؤال فأخبر عن وجود إجابته ووقوعها.

وقال الطيبي: أى: جعل الله النار ملازمة لهم فى الحياة والممات وعذبهم فى الدنيا والآخرة.

وقيل: أراد عذاب الدنيا من تخريب البيوت ونهب الأموال وسبى الأولاد، وعذاب الآخرة باشتعال قبورهم ناراً. وقيل: هو من باب المشاكلة لذكر النار فى البيوت أو استعيرت النار للفتنة، وعلى هذا فلا يستشكل أن دعاءه ﷺ قد أجيب فى أحد الشقين دون الآخر.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على جواز وقع إيذاء الكافر للمسلم فى الدنيا التى هى دار أكرار، وعلى جواز حصول الأعراض البشرية التى ليس فيها نقص لأفضل المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم وعلى آلهم أجمعين، وعلى جواز الدعاء على الظالم بما يليق بظلمه، وعلى أن الصلاة الوسطى هى صلاة العصر، وعلى أنه ﷺ وأصحابه آخروا صلاة العصر عن وقتها لاشتغالهم بالعدو؛ لما فى رواية أحمد والنسائى عن أبى سعيد أنهم شغلوه ﷺ عن الظهر والعصر والمغرب وصلوا بعد هوى من الليل وذلك قبل أن ينزل الله فى صلاة الخوف: فرجالاً أوركباناً. وما رواه الترمذى والنسائى عن ابن مسعود أنهم شغلوه عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله.

وفى قوله: (أربع) تجوز لأن العشاء لم تفت. ومقتضى حديث على وجابر فى الصحيحين أنه لم يفت غير العصر، فمال ابن العربى إلى الترجيح فقال: إنه الصحيح، وجمع النووى بأن وقعة الخندق دامت أياماً فكان هذا فى بعض الأيام وذاك فى بعضها الآخر. وتأخيره للصلاة يحتمل أنه كان عمداً لاشتغاله بالعدو وكان قبل نزول صلاة الخوف فكان هذا عذراً له، ويحتمل أنه نسيها لاشتغاله بالعدو. وتقدم فى رواية مسلم

أنه صلاها بين المغرب والعشاء، وأما اليوم فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها للقتال بل تصلى صلاة الخوف على حسب الحال.

● عَنْ أَبِي يُوسُفَ مَوْلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَ: أَمَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا وَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾. فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذَنْتُهَا فَأَمَلْتُ عَلَى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ. ثُمَّ قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى فى التاريخ، والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (فأذنى بالمد) أى: أعلمنى. وأمرت أن أعلمها لأنها أرادت أن تملى عليه زيادة لم تكن ثابتة فيما كان ينسخ منه.

قوله: (فأملت على... إلخ) بتشديد اللام أى: ألفت. يقال: أملت الكتاب على الكاتب إملااً ألقيته عليه وهى لغة الحجاز وبنى أسد وأملت عليه إملاء بالتخفيف كذلك وهى لغة بنى تميم وقيس وبهما جاء القرآن ﴿وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ البقرة/٢٨٢. فهى تملى عليه واستدل بهذا الحديث من قال إن صلاة العصر ليست هى الوسطى لأن العطف يقتضى المغايرة.

قوله: (وقوموا لله قانتين) أى: مطيعين لا مكرهين ولا كسالى بل ممتثلين الأمر مجتنبين النهى لقوله ﷺ: كل قنوت فى القرآن فهو طاعة. وقيل: ساكنين إلا عن ذكر لحديث زيد بن أرقم كنا نتكلم فى الصلاة حتى نزلت هذه الآية فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام رواه البخارى ومسلم.

قوله: قالت عائشة سمعها رسول الله ﷺ قال الباجي: ذلك يحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون هذه اللفظة الزائدة من القرآن ثم نسخت. روى ذلك عن البراء بن عازب فإن صح خبر البراء بنسخها فلعل عائشة لم تعلم بنسخها إذا أرادت إثباتها. في المصحف. ولعلها اعتقدت أنها مما نسخ حكمها وثبت رسمها فأرادت إثباتها والوجه الثاني: أن تكون عائشة سمعت اللفظة من النبي ﷺ ذكرها على أنها من غير القرآن لتأكيد فضيلة العصر مع الصلاة الوسطى كما روى عنه جرير بن عبد الله البجلي أنه قال: إن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا ثم قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ طه/١٣٠. فاكد فضيلتها فأرادت عائشة أن تثبتها في المصحف لما ظنبت أنها من القرآن الكريم أو لأنها اعتقدت جواز إثبات غير القرآن مع القرآن على ما روى عن أبي بن كعب وغيره من الصحابة أنهم جوزوا إثبات القنوت وبعض التفسير في المصحف وإن لم يعتقدوه قرآنا.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن من عرف شيئاً خفى على غيره ينبغي له أن ينبه عليه، وعلى الاعتناء بالقرآن، وعلى أن صلاة العصر غير الصلاة الوسطى وقد علم ما فيه.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (من أدرك من العصر ركعة... إلخ) أى: من صلى ركعة من العصر أو الصبح في آخر وقتها ثم خرج وقتها فقد أدى الصلاة كلها في وقتها لا فرق في ذلك بين معذور وغيره وهو مذهب الجمهور؛ خلافاً لأبي حنيفة القائل ببطلان صلاة الصبح ولمن قال: إنها تقع كلها قضاء ولمن قال: ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء. قال النووي في شرح مسلم: تظهر فائدة الخلاف في مسافر نوى القصر وصلى ركعة في الوقت.

فإن قلنا: الجميع أداء. فله قصرها، وإن قلنا: كلها قضاء أو بعضها. وجب إتمامها أربعاً إن قلنا إن فائتة السفر إذا قضاها في السفر يجب إتمامها هذا كله إن أدرك ركعة في الوقت فإن كان دون ركعة فقال بعض أصحابنا: هو كالركعة. وقال الجمهور: كلها قضاء. ويحتمل أن المعنى من أدرك قدر ركعة من وقت العصر أو الصبح ممن كان معذوراً مجنوناً أو حيضاً أو نفاساً أو إغماءاً أو صباً وزال عذره وقد بقي من الوقت قدر ذلك لزمته تلك الصلاة وعلى هذا حمل الحديث أبو حنيفة ويدل لما ذهب إليه الجمهور من صحة الصلاة ولو صبحاً بإدراك ركعة آخر الوقت ووقوعها أداء ما أخرجه البيهقي عن زيد بن أسلم بلفظ: من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن الصلاة تقع أداء بفعل ركعة قبل خروج الوقت قال النووي: اتفق العلماء على أنه لا يجوز تعمد التأخير إلى هذا الوقت. ودل أيضاً على وجوبها على من زال عذره قبل خروج الوقت بما يسع ركعة.

﴿ باب التشديد في تأخير العصر إلى الاصفرار ﴾

● عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بَعْدَ الظُّهْرِ فَقَامَ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ ذَكَّرْنَا تَعْجِيلَ الصَّلَاةِ أَوْ ذَكَّرَهَا فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ يَجْلِسُ أَحَدُهُمْ حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ فَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ أَوْ عَلَى قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ قَامَ فَتَقَرَّرَ أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا.

والحديث أخرجه أيضاً : مسلم والترمذى والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (دخلنا على أنس بن مالك بعد الظهر) أى: دخلنا عليه فى داره بعد أن صلينا الظهر. وفى مسلم عن العلاء بن عبد الرحمن أنه دخل على أنس ابن مالك فى داره بالبصرة حين انصرف من الظهر وداره بجانب المسجد فلما دخلنا عليه قال: أصليتم العصر؟ فقلنا له: إنما انصرفنا الساعة من الظهر قال: فصلوا العصر. فقمنا فصلينا فلما انصرفنا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: تلك صلاة المنافقين... إلخ.

قوله: (فقام يصلى العصر) يعنى: أول وقتها. وصلى فى بيته ولم يصل مع الإمام؛ لأن الأمراء كانوا يؤخرون الصلاة عن أول وقتها حينئذ وقد أمر رسول الله ﷺ من يدرهم أن يصلى الصلاة أول وقتها ويجعل صلاته معهم نافلة كما يأتى للمصنف.

قوله: (ذكرنا تعجيل الصلاة... إلخ) أى: سألناه عن سبب تعجيله صلاة العصر أو ذكره هو (فأرو) فيه من الراوى. ويؤيد الأول ما فى رواية لمسلم والنسائى عن أبى

بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف قال: سمعت أبا أمامة ابن سهل يقول: صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلنا: يا عم ما هذه الصلاة التي صليت؟ قال: العصر وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصلي معه.

قوله: (تلك صلاة المنافقين... إلخ) يعنى: صلاة العصر التي أخرت إلى الاصفرار فالإشارة عائدة على متقدم حكماً.

وقال الطيبي: تلك إشارة إلى ما في الذهن من الصلاة المخصوصة. وإنما كررها ثلاثاً مبالغة في ذم من يؤخر الصلاة إلى هذا الوقت بلا عذر.

قوله: (يجلس أحدهم... إلخ) يعنى: يؤخر أحدهم صلاة العصر إلى أن تصفر الشمس فحتى غائبة لا زائدة خلافاً لمن زعمه، والمراد بالجلوس التأخير وهذه الجملة لبيان هيئة الصلاة المدمومة الموسومة بأنها صلاة المنافقين.

قوله: (فكانت بين قرني شيطان) اختلفوا فيه فقليل: هو على حقيقته وظاهر لفظه والمراد أن يحاذيها بقرنيه عند غروبها وكذا عند طلوعها لأن الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنها ليكون الساجد لها في صورة الساجد له ويخيل لنفسه ولأعوانه أنهم إنما يسجدون له.

وقيل هو على انجاز والمراد بقرنيه علوه وارتفاعه وسلطانه وتسلطه وغلبة أعوانه وسجود مطيعيه من الكفار للشمس.

وقال الخطابي: اختلفوا في تأويله على وجوه فقال قائل: معناه مقارنة الشيطان الشمس عند دنوها للغروب على معنى ما روى أن الشيطان يقارنها إذا طلعت فإذا ارتفعت فارقها، فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها فإذا دنت للغروب فارقها فحرمت الصلاة في هذه الأوقات لذلك. وقيل: معنى قرن الشيطان قوته من قولك أنا

مقرن لهذا الأمر أى: مطبق له عليه قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لَهُ مُقَرَّرِينَ﴾ الزخرف/ ١٣ أى: مطبقين وذلك أن الشيطان إنما يقوى أمره في هذه الأوقات لأنه يسول لعبدة الشمس أن يسجدوا لها في هذه الأوقات الثلاثة. وقيل: قرنه حزبه وأصحابه الذين يعبدون الشمس. وقيل: هذا تمثيل وتشبيه وذلك أن تأخير الصلاة إنما هو تسويل الشيطان لهم وتسويفه وتزيينه ذلك في قلوبهم. وذوات القرون إنما تعالج الأشياء وتدفعها بقرونها، فكانهم لما دفعوا الصلاة وأخروها عن أوقاتها بتسويل الشيطان لهم صار ذلك منه بمنزلة ما تعالجه ذوات القرون وتدفعه بقرونها.

قوله: (قام فنقر أربعا لا يذكر الله ﷻ فيها إلا قليلا) هو كناية عن الإسراع بالصلاة وعدم الخشوع والطمأنينة فيها ذم صريح لمن يفعل ذلك في صلاته لأنه قد شبه نفسه بالمنافق فإن المنافق لا يعتقد صحة الصلاة بل إنما يصلى لدفع السيف عنه ولا يبالي بالتأخير إذ لا يطلب فضيلة ولا ثوابا. وتخصيص الأربع بالنقر وفي العصر ثمان سجادات اعتبار بالركعة أو أن الحديث جاء حين كانت حجب كانت صلاة العصر ركعتين ثم زيدت بعده. وإنما خص العصر بالذكر لأنها الصلاة الوسطى ولأنها تأتي في وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم وإلا فتأخير غيرها من المكتوبة إلى آخر وقتها بدون عذر مذموم وفيه الوعيد الشديد.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على كراهة تأخير صلاة العصر إلى الاصفرار، وعلى التصريح بدم من أخر صلاة العصر والحكم على صلاته بأنها صلاة المنافق ولا أقبح من هذا الوصف للمخالفين، وعلى التصريح بدم من صلى مسرعا بحيث لا يكمل الطمأنينة والخشوع والأذكار ودل بمفهومه على أن صلاة المؤمنين إنما تكون بالطمأنينة والخشوع والأذكار على الصفة الواردة عن رسول الله ﷺ المشار إليها بقوله: (صلوا كما رأيتموني أصلي) رواه البخارى. وبذلك تزداد علما أن صلاة غالب أهل هذا

الزمان ليست صلاة شرعية وإنما هي صلاة المنافقين نعوذ بالله تعالى من شرور نفوسنا
وعمي البصيرة واستحواذ الشياطين.

﴿ باب التشديد في الذى تفوته صلاة العصر ﴾

يعنى: بخروج وقتها الجائز، وفي بعض النسخ إسقاط هذه الترجمة. والصواب
إثباتها، وقد ترجم لهذا الحديث البخارى فقال: باب إثم من فاتته صلاة العصر.
قال الحافظ في الفتح: أشار المصنف بذكر الإثم إلى أن المراد بالفوات تأخيرها عن
وقت الجواز بغير عذر لأن الإثم إنما يترتب على ذلك.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الذِّى تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا
وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ.

والحديث أخرجه أيضاً : البخارى ومسلم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (فكأنما وتر أهله وماله) بنصب الأهل على أنه
مفعول ثان لوتر ومفعوله الأول ضمير نائب الفاعل العائد على الذى. ويجوز أن
يكون منصوباً على نزع الخافض والمعنى على الأول نقص وسلب أهله وماله فيبقى بلا
أهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهله وماله، وعلى الثانى أصيب فى
أهله وماله ويجوز أن يكون الأهل مرفوعاً على أنه نائب فاعل وتر والمعنى فكأنما انتزع
منه أهله وماله.

قال فى الفتح: الموتور من أخذ أهله أو ماله وهو ينظر إليه وذلك أشد لغمه فوقع
التشبيه بذلك لمن فاتته الصلاة لأنه يجتمع عليه غمان غم الإثم وغم فقد الثواب كما
يجتمع على الموتور غمان غم السلب وغم الطلب بالثأر.

وقال ابن عبد البر: معناه عند أهل اللغة والفقهاء أنه كالذى يصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وترًا والوتر الجناية التى يطلب ثارها فيجتمع عليه غمان غم المصيبة وغم مقاساة طلب الثار.

وقال الداودى: معناه يتوجه عليه من الاسترجاع ما يتوجه على من فقد أهله وماله فيتوجه عليه الندم والأسف بتفويته الصلاة.

أقول: الكل محتمل ولا مانع من إرادة الجميع والمراد بفوات العصر إخراجها عن وقتها بغروب الشمس. وبه قال سحنون والأصلي ويدل لذلك ما وقع فى رواية عبد الرزاق لهذا الحديث عن ابن جريج عن نافع قلت لنافع حين تغيب الشمس قال: نعم. وتفسير الراوى إذا كان فقيها أولى من غيره وما سأتى للمصنف عن الأوزاعى من أن فواتها باصفرار الشمس فلعله مبنى على مذهبه فى خروج وقت العصر كما نقله عنه الخطابى.

وقال المهلب: ومن تبعه المراد فواتها فى الجماعة لا فواتها باصفرار الشمس أو بمغيبها ولو كان بفوات وقتها كله لبطل اختصاصه بالعصر لأن ذهاب الوقت موجود فى كل صلاة. لكن نوقض بعين ما ادعاه لأن فوات الجماعة موجود أيضًا فى كل صلاة وما قاله من أن العصر اختصت بذلك لاجتماع المتعاقبين من الملائكة فيها تعقبه ابن النير بأن الفجر كذلك فلا تختص العصر بتعاقب الملائكة قال: والحق أن الله تعالى يختص ما شاء من الصلوات بما شاء من الفضيلة.

واختلف أهذا الوعيد فيمن فاتته العصر ناسيًا أم عامدًا؟ فقال سالم بن عبد الله بن عمر ذلك فيمن فاتته ناسيًا.

ومال إليه الترمذى حيث بوب لهذا الحديث فقال: باب ما جاء فى السهو عن وقت العصر. وقال الداودى: هذا فيمن فاتته عامدًا واختاره النووى وهو الظاهر

ويؤيده ما رواه البخارى فى صحيحه: من ترك صلاة العصر حبط عمله. وزاد معمر فى روايته: متعمداً. وكذا أخرجه أحمد من حديث أبى الدرداء وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الإمام أحمد كما تقدم. وحمله الجمهور على التغليظ والتنفير من تركها. وقيل: معناه كاد أن يحبط عمله أو يحرم من ثواب عمله مدة حتى يوفقه الله تعالى لعمل يدرك به ما فاته من الثواب.

وظاهر الحديث أن هذا التغليظ فيمن تفوته العصر خاصة قال النووى فى شرح مسلم: قال ابن عبد البر يحتمل أن يلحق بالعصر باقى الصلوات، والعصر جاءت فى سؤال سائل أو نبه بالعصر على غيرها. وإنما خصها بالذكر لأنها تأتى وقت تعب الناس ومقاساة أعمارهم وحرصهم على أشغالهم وتسويقهم بها إلى انقضاء وظائفهم وفيما قال نظر لأن الشرع ورد فى العصر ولم تتحقق العلة فى هذا الحكم فلا يلحق بها غيرها بالشك والتوهم وإنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفنا العلة واشتركا فيها.

وقد يحتج للعموم بما رواه ابن أبى شبة وغيره من طريق أبى قلابة عن أبى الدرداء مرفوعاً: من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته فكأنما وتر أهله وماله.

قال الحافظ: فى إسناده انقطاع لأن أبا قلابة لم يسمع من أبى الدرداء وما رواه ابن حبان وغيره من طريق نوفل بن معاوية مرفوعاً من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله. وما أخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نوفل بلفظ: لأن يوتر أحدكم أهله وماله خير له من أن يفوته وقت صلاة.

فهذه الأحاديث ظاهرة فى العموم. لكن أخرج أحمد حديث أبى الدرداء بلفظ من ترك العصر فكأنما ترك أهله وماله. فتحمل روايته المتقدمة وكذا بقية الروايات المطلقة على الرواية المقيدة.

ويؤيد هذا ما رواه الطبراني بلفظ: من الصلاة صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله. وزاد فيه عن الزهري قلت لأبي بكر بن عبد الرحمن الذي حدث به: ما هذه الصلاة؟ قال: العصر. ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر فصرح بأنها العصر كما في رواية المصنف ورواية أحمد المتقدمة فالظاهر اختصاص العصر بذلك التغليظ كما قاله الحافظ. وهذا لا ينافي أن فوات غير العصر من الصلوات موجب للإثم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على الترهيب من تأخير صلاة العصر عن وقتها وقد شبه ﷺ من أخرها عن وقتها بمن فقد أهله وهذا تقريب لنا وإلا فما يلحقه من العذاب أشد.

﴿ باب في وقت المغرب ﴾

أى: في بيان وقت صلاة النبي ﷺ المغرب.

● عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو أَيُّوبَ غَازِيًا وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ يَوْمَئِذٍ عَلَى مَصْرَ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ فَقَامَ إِلَيْهِ أَبُو أَيُّوبَ فَقَالَ لَهُ: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ يَا عُقْبَةُ؟ فَقَالَ: شَغَلْنَا. قَالَ: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ — أَوْ قَالَ عَلَى الْفِطْرَةِ — مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَيَّ أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ؟

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والحاكم وابن ماجه وابن خزيمة والدارمي.

○ معنى الحديث: قوله: (قال قدم علينا) وفي نسخة قال لما قدم علينا. قوله: (وعقبة بن عامر يومئذ... إلخ) أى: يوم قدم أبو أيوب مصر كان عقبة واليا

عليها من قبل معاوية سنة أربع وأربعين. قوله: (ما هذه الصلاة) إنكار من أبي أيوب على عقبة بن عامر في تأخير المغرب إلى اشتباك النجوم. قوله: (شغلنا) لعل اشتغاله كان بشيء من مصالح المسلمين.

قوله: (أما سمعت رسول الله ﷺ... إلخ) وفي رواية الحاكم فقال: أما والله ما آسى أى: أحزن إلا أن يظن الناس أنك رأيت رسول الله ﷺ يصنع هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تزال أمتي... إلخ.

قوله: (أو قال على الفطرة) شك من الراوى وكذا في رواية الحاكم وفي رواية له أيضاً وابن خزيمة وابن ماجه عن العباس بن عبد المطلب لا تزال أمتي على الفطرة بدون شك. والمراد من الفطرة السنة والدين الحق كما في قوله ﷺ: عشر من الفطرة. قوله: (إلى أن تشتبك النجوم) أى: إلى اشتباك النجوم. واشتباكها ظهور الكثير منها واختلاط بعضها ببعض، وغرض أبي أيوب من سوق هذا الحديث ذم تأخير صلاة المغرب عن أول وقتها.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة المغرب وكراهة تأخيرها إلى اشتباك النجوم، وعلى أن تأخيرها سبب لزوال الخير وتعجيلها سبب لاستجلابه وقد عكست الروافض فجعلت تأخير صلاة المغرب إلى اشتباك النجوم مستحباً، والإجماع وأحاديث الباب تردده.

﴿ باب في وقت العشاء الآخرة ﴾

أى: في بيان صلاة النبي ﷺ العشاء الآخرة.

● عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيْهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لثَالِثَةً.
والحديث أخرجه أيضًا : الترمذى والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (أنا أعلم الناس... إلخ) وفي رواية للنسائي والله إني لأعلم. وفي رواية له أيضًا أنا أعلم الناس بميقات هذه الصلاة. وهو من باب التحدث بنعمة الله تعالى عليه بزيادة العلم مع ما فيه من حمل السامعين على اعتماد مرويّه. ولعل وقوع هذا القول منه بعد موت غالب أكابر الصحابة وحفاظهم الذين هم أعلم بذلك منه. أو أنه قال ذلك ظنا منه أنه لم يضبط هذه العلامة من الصحابة أحد كما ضبطها هو. وقوله: (صلاة العشاء الآخرة). بدل من الصلاة قبلها. وهو دليل على جواز وصفها بالآخرة وأنه لا كراهة فيه خلافا لما حكى عن الأصمعي من كراهته.

قوله: (لسقوط القمر لثالثة) أى: وقت غروبه في ليلة ثالثة. وفي نسخة: بعد غروب القمر وذلك نحو ساعة ونصف.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن النبي ﷺ كان يعجل بصلاة العشاء أول وقتها وكان هذا في بعض الأحيان لما تقدم من أنه كان يعجلها تارة ويؤخرها أخرى.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: مَكَّنَّا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَصَلَاةِ الْعِشَاءِ فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا نَذَرِي أَشْيَاءَ

شَغَلَهُ أَمْ غَيْرُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ حِينَ خَرَجَ: أَتَنْتَظِرُونَ هَذِهِ الصَّلَاةَ؟ لَوْلَا أَنْ تَنْقُلَ عَلَى أُمَّتِي لَصَلَّيْتُ بِهِمْ هَذِهِ السَّاعَةَ. ثُمَّ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ.

والحديث أخرجه أيضاً : مسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (مكننا... إلخ) بفتح الكاف وضمها أى: لبنا في المسجد ليلة من الليالي منتظرين صلاة العشاء فخرج إلينا رسول الله ﷺ حين ذهب ثلث الليل.

قوله: (أشئ شغله... إلخ) أى: منعه عن الخروج لأدائها أول وقتها المعتاد وفي رواية مسلم: أشئ شغله في أهله؟ أم غير ذلك بأن قصد بتأخيرها إحياء جزء من الليل بالسهر في العبادة.

وقوله: (أنتظرون هذه الصلاة؟) استفهام بمعنى الخبر أى: انتظرتم هذه الصلاة دون غيركم من الأمم. ويؤيده رواية مسلم: إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم. والمعنى أن انتظار هذه الصلاة من بين سائر الصلوات من خصوصياتكم التي خصكم الله تعالى بها فكلما زدت في الانتظار كان الأجر أكمل؛ لأن الوقت وقت راحة ولأن الذاكرين في الغافلين كالصابرين في الفارين فالثوبة على قدر المشقة وبهذا يندفع قول ابن حجر: إنه لا دليل في الحديث على أفضلية تأخير العشاء لأن ثواب انتظار الصلاة يعم كل صلاة.

قوله: (لولا أن تنقل على أمتي... إلخ) تنقل بالمشاة الفرقية أى: هذه الصلاة وهي رواية مسلم، وفي نسخة لولا أن يثقل بالمشاة التحتية أى: التأخير وهي رواية النسائي والمعنى: لولا أن يشق ويصعب على الأمة تأخير صلاة العشاء للازمت وداومت على صلاتها بالقوم في مثل هذه الساعة التي هي في نهاية ثلث الليل الأول أو بعده. والحديث يدل على أفضلية تأخير العشاء عن عن أول وقتها.

وقد اختلف العلماء أتقديمها أفضل أم تأخيرها؟ وهما مذهبان مشهوران للسلف وقولان لمالك والشافعي.

فذهب فريق إلى تفضيل التأخير محتجا بهذه الأحاديث المذكورة في الباب وذهب فريق إلى تفضيل التقديم محتجا بأن العادة الغالبة لرسول الله ﷺ هي التقديم وإنما أخرها في أوقات يسيرة لبيان الجواز أو لشغل أو لعذر ولو كان تأخيرها أفضل لواطب عليه وإن كان فيه مشقة.

ورُدَّ بأن هذا إما يتم لو لم يكن منه ﷺ إلا مجرد الفعل لها في ذلك الوقت وهو ممنوع لورود أشق الأقوال كما في حديث أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه. رواه ابن ماجه والترمذي وصححه إلى غير ذلك من الأحاديث التي فيها تنبيه على أفضلية التأخير وعلى أن ترك المواظبة عليه لما فيه من المشقة. وأفعاله ﷺ لا تعارض هذه الأقوال وأما ما رواه من أفضلية أول الوقت على العموم فهي مخصوصة بأحاديث هذا الباب.

○ فقه الحديث: والحديث يدل بظاهره على أفضلية تأخير صلاة العشاء إلى نحو ثلث الليل وعلى أنه ﷺ رحيم بالمؤمنين، وعلى أن الدين يسر لا مشقة فيه.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَتَمَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى مَضَى نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ فَقَالَ: خُذُوا مَقَاعِدَكُمْ. فَأَخَذْنَا مَقَاعِدَنَا فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَأَخَذُوا مَضَاجِعَهُمْ وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَبَرْتُمْ الصَّلَاةَ وَلَوْلَا ضَعْفُ الضَّعِيفِ وَسَقَمُ السَّقِيمِ لَأَخَرْتُ هَذِهِ الصَّلَاةَ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ.

والحديث أخرجه أيضا : أحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (حتى مضى نحو من شطر الليل... إلخ) غاية لعدم خروجه ﷺ أى: لم يخرج إلى أن ذهب من الليل ما يقرب من نصفه فخرج فصلى بهم ثم قال خذوا مقاعدكم أى: الزموا مجالسكم حتى أحدثكم عن ثواب تأخير صلاة العشاء كما في رواية النسائي وابن ماجه فخرج فصلى بهم ثم قال: إن الناس قد صلوا. ويحتمل أن قوله: خذوا مقاعدكم وقع منه ﷺ قبل الصلاة أى: قال لهم: بعد فراغكم من الصلاة خذوا مقاعدكم. وقوله: إن الناس قد صلوا. المراد بهم المسلمون الذين لم يحضروا صلاة العشاء معه ﷺ في تلك الليلة.

قوله: (وإنكم لم تزالوا في صلاة... إلخ) وفي نسخة لن تزالوا. وهو من باب التشبيه البليغ والواو فيه للاستئناف أى: إنكم مادمت منتظرين الصلاة فلکم ثواب المتلبسين بها لأن المقصود من الصلاة عبادة الله ﷻ ومراقبته وانتظار العبادة عبادة. قوله: (ولو لا ضعف الضعيف... إلخ) أى: لولا الضعف والسقم موجودان في الناس لأخرت صلاة العشاء دائما لكن تركت المداومة على تأخيرها لدفع المشقة فبين فضيلة التأخير من وجهين:

أحدهما: أن الناس في صلاة ماداموا منتظرين لها.

ثانيهما: أن تأخيرها إلى نصف الليل أكثر ثوابا لكن لرعاية جانبى أصحاب الأسقام والضعفاء الذين لا يستطيعون التأخير قدمها ﷺ فإن في إحراز فضيلة التأخير تفويت فضيلة تكثير الجماعة وهى أهم منها والضعف بضم الضاد المعجمة لغة قریش وبفتحها لغة تميم خلاف القوة والصحة. ومنهم من فرق فجعل المضموم في جانب الجسد والمفتوح في جانب الرأى والمضموم مصدر ضعف من باب قرب والمفتوح مصدر ضعف من باب قتل. والسقم بضم السين المهملة وسكون القاف المرض مصدر سقم من باب قرب، وبفتحها مصدر سقم من باب تعب، والاسم منه سقيم وجمعه

سقام. والضعيف أعم من السقيم لأنه يتناول من به سقم ومن ذهب قوته كالشيخ الهرم وكل عاجز عن الحضور، وذكر الثاني بعد الأول لشدة الاهتمام. والحديث حجة لمن قال بأفضلية تأخير صلاة العشاء إلى نحو ثلث الليل.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يطلب من العالم أن يعلم الجاهل، وعلى مشروعية الاستعداد لسماع الموعظة، وعلى أن انتظار الصلاة فيه الثواب للمنتظر كثواب المتلبس بالصلاة وعلى أنه يطلب مراعاة حال الضعيف والرحمة به، وعلى عظم رافة النبي ﷺ بالضعفاء، وعلى أن الدين سهل لا صعوبة فيه.

﴿ باب في وقت الصبح ﴾

أى: في بيان وقت صلاة النبي ﷺ الصبح.

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفَ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمِرْطُوهُنَّ مَا يُعَرَفْنَ مِنَ الْقُلُسِ. والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والترمذى والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (إن كان رسول الله ﷺ... إلخ) إن مخففة واسمها ضمير الشأن، أى: إنه كان رسول الله ﷺ ليصلى الصبح فينصرف النساء اللاتي يصلين معه حال كونهن متلفعات — بالعين المهملة — أى: مستترات بمروطهن. وفي نسخة (متلفعات) بالفاء، وهى رواية الترمذى، من التلفف بمعنى التلقع. والمروط جمع مرط بكسر الميم: كساء من صوف أو خز أو كتان يؤتز به وتلفع به المرأة. وكن فى ذلك الزمن على غاية الصيانة فما كان يتطرق إليهن فتنة ولما حدثت الفتنة لهن وبهـن

منعهم العلماء من ذلك، ولقد قالت عائشة رضى الله تعالى عنها: لو علم النبي ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنعهن المساجد كما منعت نساء بنى إسرائيل.

قوله: (ما يعرفن من الغلس) أى: حال الانصراف فى الطرقات لا داخل المسجد؛ لأن جملة (ما يعرفن) حال من فاعل ينصرفن فتجب المقارنة بينهما، أى: ما يعرفهن أحد من أجل ظلمة آخر الليل المختلطة بضوء الصباح. وقيل: من أجل ظلمة المسجد وعدم إفساره لأنه ما كان يظهر النور إلا قريبا من طلوع الشمس لقرب السقف من الأرض وضيق المسجد وعدم السُرُج. لكن هذا مردود لأن فيه صرف الغلس عن حقيقته اللغوية ولما عرفت من أن قوله (ما يعرفن) حال من فاعل ينصرفن فتجب مقارنته له. ولا منافاة بين هذا الحديث وحديث أبي هريرة أنه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جلسه لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة على بُعد، وذاك إخبار عن رؤية المجلس السافر.

والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة الفجر أول الوقت. وبه قال مالك والشافعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور والأوزاعى وداود بن على والطبرى، وهو المروى عن عمر وعثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة. وحكى هذا القول الحازمى عن بقية الخلفاء الأربعة وأبي مسعود الأنصارى وأهل الحجاز. واحتجوا بحديث الباب ويقولون تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ آل عمران/١٣٣. والتعجيل من باب المسارعة إلى الخير.

وقد ذم الله تعالى أقواما على الكسل بقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾ النساء/١٤٢. والتأخير من الكسل. وروى الترمذى من حديث ابن عمر: "مرفوعا الوقت الأول من الصلاة رضوان الله" ويقولون تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ البقرة/١٤٨. وبما رواه البخارى ومسلم عن عائشة قالت: كن نساء المؤمنات يشهدن

مع النبي ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس. وبما رواه أبو برزة قال: كان رسول الله ﷺ ينفتل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جلسه وكان يقرأ بالستين إلى المائة. وتقدم نحوه للمصنف. وبما تقدم للمصنف عن أبي مسعود أن رسول الله ﷺ صلى الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات ولم يعد إلى أن يسفر.

وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة الصريحة في أنه ﷺ كان يصلى الصبح بغلس وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأكثر العراقيين إلى أن الإسفار بالصبح أفضل. وروى عن علي وابن مسعود. واحتجوا بحديث رافع بن خديج أسفروا بالفجر وسيأتي للمصنف نحوه. وبما رواه البخاري ومسلم عن ابن مسعود قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع (أى: المزدلفة) وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها. قالوا: ومعلوم أنه لم يصلها قبل طلوع الفجر وإنما صلاها بعد طلوعه مغلسا بها فدل على أنه كان يصلها في جميع الأيام غير ذلك مسفراً بها.

وقالوا: ولأن الإسفار يؤدي إلى كثرة الجماعة واتصال الصفوف ولأنه يتسع به وقت التنفل قبلها وما أفاد كثرة التنفل كان أفضل وأجيب عن حديث رافع بن خديج بأن المراد بالإسفار انكشاف الفجر وظهوره فإنه يقال: أسفر الفجر. إذا انكشف وأضاء، وأسفرت المرأة كشفت وجهها، ولا يشكل على هذا التأويل قوله ﷺ: فإنه أعظم للأجر. لأن هذا يدل على صحة الصلاة قبل الإسفار لكن الأجر فيها أقل لأنه إذا غلب على الظن دخول الوقت ولم يتيقنه جاز له الصلاة وله فيها أجر وإن تيقن

طلوع الفجر فهو أفضل وأعظم للأجر. أو أن الأمر بالإسفار خاص بالليالي المقمرة لأن أول الصباح لا يتبين فيها فأمرُوا بالإسفار احتياطاً.

وأجيب أيضاً عن قوله في حديث ابن مسعود: وصلى الفجر قبل ميقاتها بأن معناه: أنه صلاها قبل وقتها المعتاد لها في بقية الأيام وقد صلى في هذا اليوم أول طلوع الفجر ليتسع الوقت لمناسك الحج وكان يؤخرها في غير هذا اليوم قدر ما يتوضأ المحدث ويفتسلجنب. وجمع الطحاوى بين أحاديث التغليس وأحاديث الإسفار بأنه يدخل في الصلاة مغسلاً ويطول القراءة حتى ينصرف مسفراً. وقال: إن حديث عائشة هذا كان قبل الأمر بطول القراءة فهو منسوخ.

لكن دعواه النسخ لحديث عائشة لا دليل عليه. ويقوى عدم النسخ ما قاله الترمذى من أن حديث عائشة حسن صحيح وهو الذى اختاره غير واحد من أصحاب النبى ﷺ منهم أبو بكر وعمر ومن بعدهم من التابعين.

فلو كان منسوخاً لما ذهب إليه هؤلاء الأكابر الذين هم أعلم بالنسخ من غيرهم. ولعل حديث عائشة مبنى على بعض الأحوال فإن الظاهر من الأدلة أنه كان يبتدى بغسل وهو الغالب من أحواله ﷺ وينصرف منها تارة بغسل كما في حديث عائشة وتارة بإسفار كما في حديث أبي برزة المتقدم، وكان ذلك على حسب طول القراءة وقصرها، فقد كان يقرأ فيها من الستين إلى المائة. وروى الطحاوى من طريق شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال: صلى بنا أبو بكر صلاة الصبح فقرأ بسورة آل عمران فقالوا: كادت الشمس تطلع. فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين.

وروى أيضاً من طريق عبد الله بن الحارث بن جزء الزبىدى قال: صلى بنا أبو بكر صلاة الصبح فقرأ سورة البقرة في الركعتين جميعاً فقال له عمر: كادت الشمس تطلع. فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين. قال أبو جعفر: فهذا أبو بكر قد دخل في وقت

غير الإسفار ثم مد القراءة فيها حتى خيف طلوع الشمس وهذا بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ وبقرع عهدهم من رسول الله ﷺ ولا ينكر عليه منهم منكر فدل ذلك على متابعتهم له ثم فعل ذلك عمر من بعده فلم ينكره من حضره منهم إذا علمت هذا تبين لك أن الراجح القول بالتغليس لصحة أدلته وقوتها.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب المبادرة بصلاة الصبح أول الوقت، وعلى جواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة في الليل ومحل ذلك ما لم يخش عليهن أو بهن فتنة، وعلى أنه يطلب من النساء الاستتار التام إذا خرجن لأمر مشروع هن.

● عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْجُورِ كُمْ أَوْ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ.

والحديث أخرجه أيضاً : الترمذى والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (أصبحوا بالصبح) أى: صلوها عند طلوع الصبح يقال أصبح الرجل إذا دخل في الصبح.

قال السيوطى: بهذا يعرف أن رواية من رواه بلفظ أسفروا بالفجر رواية بمعناه. قوله: (فإنه أعظم للأجر) أى: الإصباح المأخوذ من أصبحوا أكثر ثوابا من تأخيرها عن أول الوقت وهو تعليل للأمر بالإصباح.

قال الخطاى: تأولوا حديث رافع بن خديج على أنه أراد بالإصباح والإسفار أن يصلوها بعد الفجر الثانى وزعموا أنه يحتمل أن يكون أولئك القوم لما أمروا بتعجيل الصلاة جعلوا يصلونها بين الفجر الأول والفجر الثانى طلبا للأجر فى تعجيلها ورغبة فى الثواب، ففعل لهم: صلوها بعد الفجر الثانى وأصبحوا بها إذا كنتم تريدون الأجر

فإن ذلك أعظم لأجوركم. فإن قيل كيف يستقيم هذا ومعلوم أن الصلاة إذا لم يكن لها جواز لم يكن فيها أجر؟! قيل: أما الصلاة فلا جواز لها ولكن أجرهم فيما نووه ثابت لقوله ﷺ: إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر. ألا تراه أنه ﷺ قد أبطل حكمه ولم يبطل أجره.

وقال في المرقاة: حمله بعضهم على الليالي القصيرة لإدراك النوم الصلاة قال معاذ: بعثنى رسول الله ﷺ فقال: إذا كان في الشتاء فغلس بالفجر وأطل القراءة قدر ما يطيق الناس ولا تملهم، وإذا كان في الصيف فأسفر بالفجر فإن الليل قصير والناس نيام فأمهلهم حتى يدركوا. ذكره في شرح السنة. وتقدم بيان ذلك وإفيا وأن المراد بالإصباح والإسفار تحقق طلوع الفجر وظهوره.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على طلب التغليس بالفجر، وعلى أن المبادرة بها فيها زيادة الأجر.

تم الجزء الثالث

الفهرس العام لمباحث الجزء الثالث

الموضــــــــــــــــوع	الصفحة
باب فى الغسل من الجنابة	٣
باب فى الوضوء بعد الغسل	٢٣
باب فى المرأة هل تقض شعرها عند الغسل	٢٦
باب فى الجنب يغسل رأسه بالخطمى	٣١
باب فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء	٣٢
باب مؤاكلة الحائض ومجامعتها	٣٣
باب الحائض تناول من المسجد	٣٩
باب فى الحائض لا تقضى الصلاة	٤٢
باب فى إتيان الحائض	٤٦
باب فى الرجل يصيب منها ما دون الجماع	٥٠
باب فى المرأة تستحاض	٥٧
باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة	٨٠
باب من قال: تجمع بين الصلاتين وتغتسل هما غسلاً	٨١
باب من قال: تغتسل من طهر إلى طهر	٨٤
باب من قال: المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر	٨٥

٨٩	باب من قال: تغتسل كل يوم مرة ولم يقل: عند الظهر
٨٩	باب من قال: تغتسل بين الأيام
٩٠	باب من قال: تتوضأ لكل صلاة
٩١	باب من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث
٩٢	باب في المرأة ترى الصفرة والكدرية بعد الطهر
٩٥	باب المستحاضة يغشاها زوجها
٩٦	باب ما جاء في وقت النفاء
٩٩	باب الاغتسال من الحيض
١٠٦	باب التيمم
١٢٣	باب التيمم في الحضر
١٢٧	باب الجنب يتيمم
١٣٦	باب إذا خاف الجنب البرد.. أيتيمم؟
١٣٩	باب في المجروح يتيمم
١٤٤	باب المتيمم يجد الماء بعد ما صلى في الوقت
١٤٨	باب في الغسل يوم الجمعة
١٦٨	باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة
١٧٢	باب في الرجل يُسلم فيؤمر بالغسل

١٧٥	باب المرأة تغسل ثوبها الذى تلبسه فى حيضها
١٨٢	باب الصلاة فى الثوب الذى يصيب أهله فيه
١٨٣	باب الصلاة فى شعر النساء
١٨٤	باب فى الرخصة فى ذلك
١٨٥	باب المني يصيب الثوب
١٩٠	باب بول الصبي يصيب الثوب
١٩٨	باب الأرض يصيبها البول
٢٠٣	باب فى طهور الأرض إذا ييست
٢٠٦	باب الأذى يصيب الذيل
٢٠٩	باب الأذى يصيب النعل
٢١١	باب الإعادة من النجاسة تكون فى الثوب
٢١٤	باب البزاق يصيب الثوب
٢١٧	كتاب الصلاة
٢٢٧	باب فى المواقيت
٢٤٤	باب فى وقت صلاة النبى ﷺ وكيف كان يصليها؟
٢٥٠	باب وقت العصر
٢٥٥	باب فى الصلاة الوسطى

٢٦٦	باب التشديد في تأخير العصر إلى الاصفرار
٢٦٩	باب التشديد في الذى تفوته صلاة العصر
٢٧٢	باب في وقت المغرب
٢٧٤	باب في وقت العشاء الآخرة
٢٧٨	باب في وقت الصبح

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٥٨٥٥
الترقيم الدولي : 977-295-144-4